

آذار/مارس ٢٠١٣

الثورة الدائمة

مجلّة ماركسية ثورية، فصلية، عربية



محتويات العدد:

الناشرون: المنتدى الاشتراكي (لبنان) – الاشتراكيون الثوريون (مصر) – المناضل/ة (المغرب) – رابطة اليسار العمالي (تونس)

[الغلاف صمم بناءً على لوحة للفنان السوري وسام الجزائري]



آذار/مارس ٢٠١٣

الثورة الدائمة

مجلّة ماركسية ثورية، فصلية، عربية

× الغلاف صمم بناءً على لوحة للفنان السوري وسام الجزائري



الناشرون: المنتدى الاشتراكي (لبنان)، منظمة الاشتراكيين الثوريين (مصر)، تيار المناضل-ة (المغرب)، رابطة اليسار العمالي (تونس)

المشاركون: تيار اليسار الثوري (سوريا)، اتحاد الشيوعيين العراقيين (العراق)

للاتصال بالـ «الثورة الدائمة»: prj@socialist-forum.org

النسخة الالكترونية: http://www.permanentrevolution-journal.org

«الثورة الدائمة» العدد ٣، ربيع ٢٠١٣

بيروت، آذار/مارس ٢٠١٣

المحتويات

افتتاحية العدد

قيمة تتخطى الموت: انها الحرية

هيئة التحرير

«على الغياب الخالي من الرغبة/فوق العزلة العارية/على درجات الموت/
أكتب اسمكِ
(..) وبسلطان كلمة/أبدأ ثانيةً حياتي/فلقد ولدتُ لأعرفكِ/لأسميكِ/يا
حرية» – بول إيلوار»

كانت تلك المدينة، شبه المنسية، درعا، على مقربة من الحدود، بين سوريا والأردن، هي التي أطلقت شرارة الثورة، على يد أطفالٍ وأنصاف مراهقين، كتبوا على جدران شوارعها شعاراً بات عنوان مرحلة بأكملها، في منطقتنا، شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»!

وبعد أيام، على اندلاع تلك الانتفاضة – وبالتحديد في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١ – كان الشاب، الدرعاوي، محمد أبو العيون المحاميد، ابن الـ٢٤ عاماً، يسطّر بدمه، على جدار برّاد الموتى، في «مشفى درعا الوطني»، بعد أن «دفنه»، فيه، حياً، عسَسُ النظام، بلغَةٍ تجمع بين الفصحى والعامية، هذه الكلمات:

«وضعوني هنا حياً. أنِي عايش لِسّع، ورح أموت بعدين، بسّ بعدني بدي
الحرية!» (X)

وهو كلامٌ هائل، يعبّر عن الأهمية المطلقة لهذه القيمة الإنسانية، لدى الكائن البشري، وأي جماعة عاقلة. وقد كانت تلك حالة الناس، منذ أيام العبودية، حسبما يمكن الاستدلال على ذلك من ثورة العبيد، في روما، بقيادة سبارتاكوس، وإن تكن انتهت بالفشل، وبصورة مريعة تمثلت بصَلْب الآلاف من هؤلاء، وترْكِهم يُحْتضرون، على تلك الحال، على امتداد كيلومترات، بالقرب من المدينة التاريخية، التي شهدت نهايتهم تلك.

بَيْدَ أن مثال هؤلاء، وقائدهم شبه الأسطوري، سبارتاكوس، بقي حتى أيامنا هذه، يلهم كل الثائرين على شروط الإذلال والإهانة والقهر، في أيّ من المجتمعات الطبقية، اللاحقة، حتى أن القياديين الثوريين المشهورَين، روزا لوكسمبورغ، وكارل ليبنخت، اختارا للحزب الذي أسساه، بعد انشقاقهما عن الاشتراكية الديمقراطية، الخائنة، والذي سيقود، لاحقاً، الثورة العمالية الألمانية، في العام ١٩١٨، تسمية «عصبة السبارتاكيين».

هذا ومن المؤكد أنه ما من إنسان يسعى إلى الحرية، تحت تأثير قوى خارجية معادية لمصالحه الحقيقية، بل بفعل إرادة عميقة تتناسب مع تطلعاته العفوية الاصيلة، الرافضة للقهر، والباحثة عن الكرامة الإنسانية. وهو الأمر الذي يُبرز مدى بؤس كل هؤلاء الذين يحاولون إقناع الآخرين بأن سعي الجماهير العربية، الواسع، الحالي، للتحرر من نير الأنظمة المسيطرة، ولا سيما النظام السوري، إنما يتم بإيعاز من المخابرات الاجنبية، وبخاصة الاميركية منها، ومن ضمن الانسياق وراء مشاريع الإمبريالية العالمية، لترسيخ سيطرتها، أو استعادتها، حيث قد تكون تخلخلت واهتزت!! علماً بأنه إذا كان وراء هذه الطريقة، في رؤية الصراعات الاجتماعية، والسياسية، أحياناً، «فكرٌ» قوميٌّ، متحجرٌ وغبيٌّ، إلا أن ثمة من يشاركون في تحليل الامور، بالطريقة نفسها، لتبرير تقاعسهم عن الانخراط في ثورات شعوبهم، ودعم سيرورة تحررها، وذلك من مواقع فلول الحركة الستالينية، التي لم تكن يوماً في صفوف الثورات الشعبية، وكانت تخاف، على الدوام، الحراك الجماهيري، وتسعى لقمعه، بشكل او بآخر، إن لم يكن بالقوة المادية، حين لا تتوفر هذه، فعلى الأقل بقوة الإيديولوجيا الزائفة، والتحليلات

البائسة، والتوجيه المنحرف لحركة الجماهير. وهذا ما يمكن أن نراه اليوم، بالعين المجردة، بخصوص قيادات الاحزاب الشيوعية العربية؛ والحزبُ الشيوعي السوري، بوجه اخص، بتشظياته المختلفة، دليل ساطع على ذلك!!!

إلا أن التاريخ يتحرك، وهو سيترك على جانبي الطريق، التي تسلكها الجماهير المنتفضة، اليوم، في شرقنا الملتهب، كلّ هؤلاء الذين اختاروا الوقوف، مع الواقفين، بوجه عاصفة هائلة لن تغير العالم العربي وحسب، بل العالم بأسره!

فالعالم، مثله مثل الجماهير العربية، والسورية، بينها، يريد الحرية...

فوق كل شيء، وأبعد من كل شيء!

--

(x) – *وضعوني، هنا، حياً. أنا أعيش، حتى هذه اللحظة. سأموت لاحقاً، ولكنني لا زلت أطلب الحرية!»*

١

الحركة العمالية والنقابية في لبنان

الحركة العمالية والنقابية في لبنان: تاريخ من النضلات والانتصارات

وليد ضو - المنتدى الاشتراكي (لبنان)

«يقدم الحراك النقابي والعمالي، في السنوات الأخيرة، صورة مختلفة عما آل إليه الاتحاد العمالي العام، حيث تحوّل الأخير إلى دمية بيد أرباب العمل، وحالته المهترئة تستدعي دفنه، وإعادة تأسيس اتحاد عمالي يمثل كل العمال والعاملات في لبنان.
من هنا، يبدو أن حالة الامتعاض التي يعانيها العمال والعاملات، في لبنان، آخذة في التجذر. فلقد أطلق مياومو/ات الكهرباء إضراباً مفتوحاً، خلال الصيف الماضي، وعلى الرغم من عدم التوصل إلى تحقيق أغلب مطالبهم، بسبب تواطؤ السلطة العاملة على خصخصة قطاع الكهرباء، وتواطؤ بعض العمال المياومين مع السلطة، على حساب مطالب زملائهم، فهم ينشئون نقابتهم لمتابعة ملفهم ونضالهم من خلالها. كذلك الأمر في شركة سبينس، حيث أنشأ العمال والعاملات نقابة لهم/ن، وقامت إدارة الشركة بتواطؤ واضح من وزارة العمل بشن حملة ضد النقابيين، إضافة إلى ممارستها لشتى أنواع الاستغلال وضرب الحريات النقابية، داخل الشركة، لكن النقابة تستمر في مواجهة هذا التعسف.

كما أن هيئة التنسيق النقابية تقدم نموذجاً مختلفاً عن الاتحاد العمالي العام، من خلال تنفيذ العديد من الإضرابات والاعتصامات، خلال الأشهر الماضية، ومقاطعة تصحيح الامتحانات الرسمية، فضلاً عن بدئها في تنفيذ إضراب مفتوح، بوجه سلطة لا تنفذ وعودها المتعلقة بإقرار سلسلة الرتب والرواتب، وإحالتها إلى المجلس النيابي. وهيئة التنسيق خلال الإضراب الأخير تتعرض لضغوط سياسية من أحزاب وتيارات سياسية ممثلة في الحكومة، لكنها استمرت في مواجهة الحكومة والضغوط في وقت واحد.

من هنا، وحتى لو نجحت هذه الضغوط على هيئة التنسيق، فإن هذا الحراك، الذي تخوض الهيئة تجربته، هو فرصة لمواجهة السياسات التقسيمية، والتفتيتية، على أساس مذهبي وطائفي، لأنه حراك جامع. ويتيح الفرصة، كذلك، لإعادة النظر في دور اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة، ومدارسه، مدارس الطوائف والمذاهب، في زيادة الشرخ الطائفي وزيادة التفاوت الطبقي بين الفئات الاجتماعية. وهي مناسبة، أيضاً، لإعادة النظر في النظام التربوي، في سبيل تحقيق تعليم مجاني وديمقراطي وعلماني للجميع.»

مقدمة لا بد منها

رأينا خلال الاشهر الماضية حراكا واسعا للنقابات العمالية في لبنان، من اضرابات واعتصامات، كان اهم ما فيها انها أرجعت الصراع العمالي الى ساحة النقاش السياسي العام في لبنان، كما أنها وضعت مسألة بناء حركة عمالية ثورية في صلب النقاش الفكري والسياسي القائم على مستوى اليسار في لبنان، خاصة وأن الكثير من رموز اليسار التقليدي قد عمد في السنوات الاخيرة إلى دفن مسألة الصراع الطبقي، باعتبار ان الصراع الوحيد الذي يعترف به هؤلاء في لبنان هو الصراع الطائفي.

ولكن إذا ما نظرنا إلى أعمق من القشور السياسية، التي تروجها الطبقة الحاكمة اللبنانية ومثقفوها، نرى فعلياً ان الواقع اللبناني يمتاز بصراع طبقي شرس يمتد إلى حوالى قرنين من الزمن. وهذا ما نسعى الى تبيانه في هذا المقال.

> تمتد جذور الحركة العمالية والفلاحية إلى أواسط القرن التاسع عشر، «فبين العام ١٧٩٠ و١٨٦٠، قام المزارعون في جبل لبنان بـ٧ ثورات وإضرابات كبيرة ضد الإقطاع واستطاعوا أن يستحصلوا على ملكية جزئية لأراضيهم. في القرن التاسع عشر، تطورت الرأسمالية في لبنان على خطى الرأسمالية الفرنسية. بورصة مارسيليا تم تأسيسها لتمول صناعة الحرير، وكانت تعتمد بشكل كبير على المصانع في جبل لبنان إلى أن انتقلت الصناعة إلى شرق آسيا. وأدى دخول الرأسمال الصناعي الأوروبي إلى اصطدامه مع العلاقات الاجتماعية والثقافية السائدة، ما دفع الكثير من المزارعين باتجاه أطر عمل صناعية»[١].

١- باسم شيت، المنشور، العدد ٢، ايلول ٢٠٠٥

فالشكل الطائفي الذي اتخذه جزء لا يستهان به من الصراعات الفلاحية ضد النظام المقاطعجي حينها، لا ينفي الصلب الطبقي لهذا الصراع. ويعلل فواز طرابلسي هذه المسألة عندما يقول:

«إن الذي «سمح» بذلك إنما هو واقع «أن البريطانيين كانوا مصدري أنسجة بنوع خاص، بدلاً من مستوردي المواد الخام، تكمن مصلحتهم الاقتصادية في تسويق سلعهم في السوق السورية، وكانوا مؤيدين للنظام المقاطعجي وللجماعة الدرزية.... أما الفرنسيون فكان عليهم الدفاع عن استثمارات رأس المال الفرنسي الموظفة في اقتصاد الحرير، وإعادة معامل الحرير إلى العمل»[٢].

وكانت حرب ال١٨٦٠ في جبل لبنان من الدلالات الاكبر على انتهاء النظام الاقطاعي واندثاره امام الصعود المتزايد للنمط الرأسمالي، خاصة مع توسّع القطاع الصناعي (صناعة الحرير خاصة)، والقطاع التجاري الذي توسّع لمواكبة حاجة القطاع الصناعي للرساميل وللتصدير والاستيراد.

النقابات والحركة العمالية: تاريخ موجز

عام ١٩٠٩ أصدرت السلطنة العثمانية أول قانون يتعلق بتأسيس الجمعيات (لا يزال معمولاً به في لبنان إلى هذا اليوم)، وفي عام ١٩١٢ صدر قانون ثان يتعلق بإنشاء الجمعيات المهنية أو الحرفية، مع العلم أن جاك كولان يعتبر أن اسم «نقابة» لن يعرف في لبنان إلا بعد عام ١٩١٩، و«ما تأسس قبل ذلك، لم يكن سوى «جمعيات» (وفقاً لقانون الجمعيات العثماني) غالباً ما كانت تضم العمال وأرباب العمل معاً، وتغلب عليها أهداف التعاون والإسعاف لأعضائها»[٣].

ففي عام ١٩٠٨ تأسست تعاونية مستخدمي سكة حديد شام- حماه، كما تأسست عام ١٩١٢ أول منظمة نقابية لعمال وموظفي السكة، وتشكلت في العام نفسه جمعية عمال المطبعة الأميركية، التي «اتخذت اسم نقابة ابتداء من عام ١٩٢٦»[٤].

٢- فواز طرابلسي: تاريخ لبنان الحديث، من الإمارة إلى اتفاق الطائف، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص. ٦٦

٣- عزيز صليبا، تاريخ الحركة النقابية في البقاع، ص. ١٧

٤- المصدر نفسه

سعت سلطة الاستعمار الفرنسي منذ البداية الى احتواء الحركة العمالية والنقابية، فرخصت عام ١٩١٩ لاتحاد عمالي عام لم يدم طويلا، واستبدلته بحزب العمال العام في لبنان الكبير، الذي كان من مهامه الدفاع عن السيطرة الفرنسية على سوريا، والدفاع عن الوحدة بين العمال والرأسماليين.

بعد ذلك توالى نشوء المنظمات النقابية، بفعل «التطورات التي طرأت على القطاع الصناعي»[٥]، فأعيد إحياء نقابة (جمعية) عمال ومستخدمي شركة سكة الحديد عام ١٩١٩، كما تأسست جمعية خاصة لعمال الدخان في بكفيا عام ١٩٢٢، وأعيد الترخيص عام ١٩٢٣ لجمعية عمال المطابع. وترافق هذا النشوء المتصاعد مع حملة قمعية شرسة شنتها قوات الانتداب الفرنسي شملت حل نقابات وإحالة قياديها إلى المحاكمة، هذا عدا القمع الذي تعرضت له المظاهرات العمالية.

كما حصلت إضرابات عمالية وشعبية عديدة بهدف تخفيض أسعار الكهرباء والتراموای، بالإضافة إلى إضرابات عمال البناء، وصولاً إلى إضراب لسواقي العربات، احتجاجاً على «زيادة الرسوم المالية عليهم»[٦]. ورغم تصاعد التحركات العمالية في ظل الأزمة الاقتصادية العامة للرأسمالية حينها، فإن الحركة النقابية كانت لا تزال ضعيفة، باستثناء نقابات القطاع الطباعي والصحفي، في الثلاثينيات. ولاحقاً، وفي العقد عينه، تصاعدت الحركات النقابية من خلال الإضراب الذي نفذته نقابة السواقين العموميين، احتجاجاً على الرسوم المفروضة على البنزين، وكان النقابيون يلجأون إلى الزعماء لتحصيل مطالبهم، ولما فشل هؤلاء بذلك ضغط السواقون بهدف تنفيذ الإضراب، وتضامنت نقابة عمال المطابع معهم، فتعرضوا لحملة شرسة شنتها السلطات ضدهم، وضد أصحاب الصحف، كما حلت سلطات الانتداب النقابة، بالإضافة إلى محاكمة القياديين فيها.[٧]

شهدت الفترة عينها نضالاً ضد تجديد امتياز شركة «ال» الاحتكارية، لكن اللائحة المطلبية تضمنت بنداً لافتاً: «الدفاع عن حقوق الرأسمال اللبناني في استثمار احتكار التبغ»[٨]، وهذا دليل واضح على تضامن الحركة العمالية (بدفع من الحزب الشيوعي

٥- الياس البواري: تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان: (١٩٠٨- ١٩٤٦)، الجزء الأول، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٦، ص. ١٠٩

٦- المصدر نفسه، ص. ١٥٣

٧- المصدر نفسه، ص. ١٥٣

٨- المصدر نفسه، ص. ١٦٧

حينها) مع البرجوازية الوطنية، استرشاداً بنظرية المراحل الستالينية. ولم يمض وقت طويل حتى أضربت جمعية تجار بيروت، وتضامن معها الحزب عينه، من خلال بيان يعلن فيه «احتجاجه ضد الاستعماريين الفرنسيين والرأسماليين الأجانب، الذين يريدون إفقار الشعب»[٩].

كذلك عمدت سلطات الانتداب إلى إنشاء نقابات ذات طابع طائفي بغية شرذمة الطبقة العاملة، مثل: «الجمعية المسيحية لمستخدمي التجارة والصناعة»، و«رابطة الكتاب» في الرهبانية اليسوعية. إلا أن هذه المساعي لم تنفع، حيث، «أخذ الكثير منهم يتمردون على قرار مجلس إدارة «المطبعة اليسوعية»[١٠].

بينما شهدت مرحلة الحرب العالمية الثانية، وما قبل نيل لبنان استقلاله، نوعين من الحراك، الأول يطالب بتأمين نظام الإعاشة خلال فترة الحرب، والثاني مجموعة حراكات شعبية وعابرة للطبقات، بهدف الاحتجاج على السلطات الفرنسية، تحقيقاً لما أصبح يسمى معركة استقلال لبنان.

ما بعد الاستقلال، سعت الحركة العمالية والنقابية إلى توحيد صفوفها، في ظل تصاعد الحركة الاحتجاجية، سواء بالنسبة لنقابة عمال المطابع، أو نقابة السواقين، أو نقابة عمال شركة سكة الحديد والمرفأ، إلى أن تأسس الاتحاد العام لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان عام ١٩٤٤، الأمر الذي ادى الى تأسيس نقابات في قطاعات جديدة. وأغلب الإضرابات كانت تطالب آنذاك بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل، بالإضافة إلى الحصول على الفرص السنوية ودفع أجور أيام الإضراب.

كما شهد العام ١٩٤٥ إضراباً هو الأطول في تاريخ الحركة العمالية في لبنان، إذ نفذه عمال معمل الأصواف الوطنية، حيث طالبوا بالترخيص لهم بإنشاء نقابة، وزيادة الأجور ودفع التعويضات العائلية... واللافت في هذا الإضراب أن من أعلن التضامن معهم إنما هم ممثلو الاتحاد العام لنقابات العمال والمستخدمين، الذي أعلن عن إضراب عام في الجمهورية اللبنانية، لكنه لم ينفذ بسبب: «أن البلاد كانت تخوض معركة الاستقلال وجلاء الجيوش الأجنبية...» وبسبب سفر الممثلين النقابيين إلى باريس «للاشتراك في المؤتمر التأسيسي للاتحاد النقابي العالمي»[١١]، ليعود ويحصل

٩- المصدر نفسه، ص. ١٦٩

١٠- المصدر نفسه، ص. ١٨٣

١١- المصدر نفسه، ص. ٢٢٩

العمال على كل مطالبهم، بتدخل النقابيين المذكورين لدى أصحاب المعمل المذكور.

كما ترافق التحضير لإقرار قانون العمل في لبنان، عام ١٩٤٦، مع موجة إضرابات عامة وإضرابات في قطاعات مختلفة، منها: إضراب لعمال وموظفي شركة الكهرباء، بهدف زيادة الأجور والتعويضات العائلية، وحماية الحريات النقابية داخل الشركة. وقد حصل أحد الموظفين (حسن الدرزي) على حكم قضائي نموذجي قضى بدفع زيادة على رواتب العمال، وهذا الحكم سرعان ما التزمت به الشركة، وحذت حذوها شركات البترول. «أما بقية الشركات مثل الريجي وسكة الحديد والمرفأ فقد بقيت مصرة على تعنتها «بعدم الدفع»[١٢]. وقد ترافقت هذه الإضرابات القطاعية مع مفاوضات بين المجلس النيابي وأصحاب العمل، واتحاد نقابات العمال والمستخدمين، حول قانون العمل.

الحكم المذكور أعلاه كان دافعاً لعمال وموظفي شركة الريجي، للمطالبة بتطبيقه عليهم. ولما لم تلقَ مطالبهم آذاناً صاغية من الشركة، أعلنوا الإضراب في فروع الشركة، وترافق ذلك مع حملة تعسفية بحق العمال حيث طردت الشركة عدداً منهم، ونقلت آخرين إلى مراكز بعيدة عن مكان سكنهم، فرد العمال بالإضراب واحتلال مكان العمل، إلى أن قامت القوى الأمنية بإطلاق النار على العمال والعاملات، حيث استشهدت العاملة وردة بطرس، ووقع عدد كبير من الجرحى. وعلى الرغم من تعنت الحكومة ومعها الشركة تمكن العمال والعاملات، بفضل التضامن العمالي والنقابي، من الحصول على المطالب، بعد أن استمر الإضراب مدة شهر. هذا وقد فسح إضراب عمال الريجي في المجال أمام موجة إضرابات، في قطاعات مختلفة، للحصول على ذات المطلب: عمال وموظفو شركتي الحديد والمرفأ، موظفو بنك سوريا ولبنان، عمال وموظفو بلدية بيروت.... إلى أن أقر مجلس النواب في ٢٣ أيلول/سبتمبر من العام ١٩٤٦ قانون العمل، الذي على الرغم من الثغرات الكثيرة فيه، يعتبر أهم انتصار تنتزعه الحركة النقابية والعمالية، في لبنان.

شهدت مرحلة ما بعد إقرار قانون العمل صراعاً بين النقابات والحكومة، لكي تنال التراخيص اللازمة لكي تصبح «شرعية»، بموجب هذا القانون، وفي الوقت عينه تكثّف البحث لتشكيل اتحاد عام يضم جميع النقابات اللبنانية. وشهد العام ١٩٤٧ موجة واسعة من الإضرابات، إذ بلغت ١٠ إضرابات في قطاعات مختلفة، وفي الوقت عينه

١٢- المصدر نفسه، ص.٢٧٠

شنت الشركات الأجنبية (أكثر من ثماني شركات) موجة تسريح جماعية للعمال (٦٣٥ عاملا). ويقول البواري إن أكثر من ١٥ ألف عامل قد سرحوا من عملهم، في العام نفسه. كما قامت الحكومة بإغلاق مركز اتحاد نقابات العمال والمستخدمين بالشمع الأحمر، ولكن سرعان ما تراجعت عن هذا الإجراء، بعد ثمانية أيام، في أعقاب تعرضها لضغط عمالي ونقابي واسع.

وفي اليوم نفسه الذي بدأت فيه الحرب التهجيرية، بحق الفلسطينيين في فلسطين، اعتقلت الحكومة اللبنانية مجموعة واسعة من النقابيين، وزجت بهم في السجن، كما أغلقت مكتب اتحاد نقابات العمال بالشمع الأحمر. وقد حدثت ردود فعل على هذه القضية، كما نُفِّذ إضراب عام في ٢ تموز/يوليو ١٩٤٨ استكملت خلاله الحكومة حملة الاعتقالات بحقِ النقابيين، لا بل تعرضت تظاهرة الأونيسكو، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، لإطلاق نار من القوى الأمنية، واعتقل العديد من المتظاهرين والنقابيين، ثم حكم على جميع المتهمين بالسجن لمدة شهرين، علماً بأن البعض منهم كان قد أوقف لمدة ثلاثة أشهر. كما تتابعت تلك الحملة الأمنية عام ١٩٤٩ ضد الحركة العمالية، سواء عبر محاولة تعديل قانون العمل، أو عبر استمرار حملات الاعتقالات والمداهمات للمراكز النقابية. كما شهد العام ١٩٥٠ الأمر نفسه، بالإضافة إلى سقوط الشهيد سليمان علي الشريف، برصاص القوى الأمنية. وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٨و١٩٥٠: «كان يوجد في السجن بصورة دائمة نسبة لا تقل عن خمسين معتقلاً نتيجة المظاهرات الاحتجاجية»[١٣]. كما شهدت الفترة نفسها، خاصة عامي ١٩٥٠- ١٩٥١ تنفيذ أكثر من سبعة إضرابات، منها ما كان احتجاجاً على الصرف التعسفي والجماعي، وأغلبها بهدف زيادة الأجور.

أما العام ١٩٥٢ فشهد مجموعة هامة، ولو محدودة، من الإضرابات العمالية والنقابية، إذ بلغ عددها ثمانية إضرابات في قطاعات اقتصادية مختلفة. كما تشكلت كتلة النقابات المنفردة، التي رفضت الحكومة بأن ترخص لإنشاء اتحاد فيما بينها، كما حرمتها الحكومة من الإعانات المالية التي تقدم لنقابات أخرى. كما شهد العامان ١٩٥٣- ١٩٥٤ موجة جديدة من الإضرابات العمالية والنقابية، بلغ عددها أكثر من ٢٢ إضراباً شملت قضايا تتعلق بالحريات النقابية وزيادة الأجور، والاحتجاج على الصرف من العمل وتخفيض ساعات العمل، كما شهدت منطقة عكار مظاهرة للفلاحين، احتجاجاً على ظروف عملهم، وطريقة تعاطي ملاكي الأراضي معهم،

١٣- المصدر نفسه، ص. ٧٥

وتعرضت التظاهرة للقمع الشديد على يد القوى الأمنية.

وتزايدت الاحتجاجات الشعبية في عامي ١٩٥٥- ١٩٥٦، وبرز في تلك الفترة إضرابان بارزان: الأول في معمل عسيلي للنسيج (٢٢٠٠ عامل)، والثاني في معملي الترابة والاترنيت في شكا (١٥٠٠ عامل). وكانت المطالب متشابهة في المعملين، وتدخل السلطة الأمنية أيضاً، وتمكن العمال من تحقيق عدد لا يستهان به من المطالب، خاصة بعد تضامن نقابي معهم، في منطقة الشمال، بما خص معملي الترابة والاترنيت.

في الأعوام اللاحقة، تصاعدت الإضرابات العمالية، وأبرزها في شركة نفط العراق عام ١٩٥٩، احتجاجاً على سياسة الصرف الجماعي، التي سبق للشركة أن اعتمدتها، في السنوات الماضية. لكن الإضراب، وعلى الرغم من استمراره فترة طويلة، تخللها إضراب عن الطعام، لم يُمَكِّن العمال من العودة إلى عملهم، بفعل غياب التضامن بين العمال، إذ وافق العدد الأكبر منهم على ترك العمل، في حين أعيد توظيف عدد قليل منهم، في مراكز مختلفة، منها ما لا علاقة له بالقطاع النفطي.

عام ١٩٦١ شهد معركة شرسة، بهدف تصحيح الأجور، فما أن أقر قانون زيادة الأجور حتى عمت المناطق اللبنانية، وفي مختلف القطاعات، إضرابات بهدف الضغط على المؤسسات والشركات، وإلزامها بدفع هذه الزيادة. وأغلب الإضرابات نجح في الوصول بالعمال إلى تحقيق مطالبهم، لكن المؤسسات الخاصة ردت بحملة تسريح واسعة للعمال. في هذا الإطار، يرى الياس البواري أن الشيوعيين لم يستطيعوا «الاستفادة من هذا الوضع [تصاعد النهوض العمالي والنقابي لتطوير نشاطهم بشكل يمكّنهم من أن يلعبوا دوراً أساسياً، خلال المعارك بين الطبقة العاملة وكبار الرأسماليين»[١٤].

وبفعل استمرار الحملة العمالية والنقابية الضاغطة صدر قانون الضمان الاجتماعي، بموجب مرسوم جمهوري؛ حيث لم يقره المجلس النيابي، بعد مرور أربعين يوماً على إحالته إليه، بسبب تهرب النواب من إقراره، «لأن أكثريتهم ذوو مصالح وارتباطات.... لذا اضطر رئيس الجمهورية، خوفاً من تصاعد النضال العمالي والنقابي، بشكل لم يعد بالإمكان، معه، السيطرة عليه، إلى إصدار المرسوم»[١٥]. والأمر نفسه حصل لقانون عقود العمل الجماعية، الذي صدر بموجب مرسوم عام ١٩٦٤.

١٤- المصدر نفسه، ص. ٢٠٢

١٥- المصدر نفسه، ص. ٢٢٥

ولقد شهد العام ١٩٦٥ إضراباً كبيراً، في شركة الريجي، حيث طالب العمال بتحقيق مطالب تتعلق بزيادة الأجور، وتحسين ظروف العمل. وعلى الرغم من استمرار الإضراب مدة ١٤ يوماً، لم توافق الشركة إلا على عدد محدود من المطالب، فعادت النقابة عن الإضراب. ولكن ما لبث العمال أن عادوا إلى الإضراب، بعد أن لمسوا عدم تنفيذ الشركة لمطالبهم، متجاوزين بذلك قرار نقابتهم، وتعرضوا لحملة قمعية على يد القوى الأمنية، كما صرف عشرات العمال ممن اعتبرتهم الشركة من «المحرضين»، ولم تعدهم الشركة إلى وظائفهم إلا بعد تدخلات سياسية ونقابية، ولكنها أعادتهم إلى مراكز «فرضتها عليهم»[١٦].

عام ١٩٦٦، أضرب موظفو وعمال شركة الكهرباء بهدف زيادة الأجور وإقرار الملاك الجديد. ولقد علقوا الإضراب، بعد يومين على بدايته، ولما لم يتوصلوا إلى نتيجة أعلنوا الإضراب من جديد، فاستمر لأسبوعين وافقت بعدهما الحكومة على جزء من مطالبهم. ثم عادت الحكومة إلى التسويف بوعودها، وعادوا من جديد إلى الإضراب، فقررت الحكومة مصادرة العمال وتشغيلهم بالقوة، فتضامنت معهم الحركة النقابية، واستمر الإضراب ١٤ يوماً جديداً حصلوا في نهايتها على جزء من مطالبهم، ومن ثم عاودوا الإضراب لكن ما لبثوا أن علقوه، بعد أن تلقوا وعداً بتنفيذ مشروع المساكن الشعبية.

وعلى الرغم من أن الاتحاد العمالي العام كان قد تأسس عام ١٩٥٨، إلا أنه اقتصر التمثيل داخله على النقابات الخالية من الصبغة اليسارية. ويعتبر غسان صليبي، في كتابه «في الاتحاد كوة»، أنه منذ ذلك التاريخ «احتدم الصراع داخل الحركة النقابية بين الاتحاد العام والاتحادات الأخرى غير المرخص لها، وهي اتحادات يسارية بمعظمها»[١٧]. وعام ١٩٦٧ تأسست اتحادات عمالية : «كانت الدولة ترفض سابقا إعطاء الرخص لبعض هذه الاتحادات، ولا سيما الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين، واتحاد الجنوب»[١٨]، وكان وزير العمل جميل لحود قد رخص لهذه الاتحادات عام ١٩٦٦، لكن الحكومة اللاحقة تجاهلت الرخص المعطاة من قبله وأعطت رخصاً لاتحادات أخرى، ولكن ما لبثت الحكومة أن نشرت تلك الرخص، بفعل ضغط سياسي نقابي عام ١٩٦٧،عقب اجتماع «حضره ممثلون عن الاتحادات النقابية... انتهى إلى

١٦- المصدر نفسه، ص. ٢٥٣

١٧- غسان صليبي: في الاتحاد كوة، بحث في مشكلات الاتحاد العمالي العام في لبنان، مختارات، بيروت، ١٩٩٩، ص. ٤٦

١٨- المصدر نفسه، ص. ٤٦

تشكيل «المجلس الأعلى»[١٩]. وعام ١٩٦٨ تلاقى الطرفان النقابيان في شجب الاعتداء الإسرائيلي على مطار بيروت. وفي عام ١٩٧٠، «وإثر إنجازات حققتها الحركة النقابية، ولا سيما صدور المرسوم التطبيقي الخاص بفرع الضمان الصحي»[٢٠]، انضمت كل الاتحادات التي كانت خارج الاتحاد العمالي العام إليه، وأعلن عن ذلك في ٣ أيار/مايو ١٩٧٠، وتبعاً لذلك شهد ذلك العام أكثر من ٢٠ إضراباً.

ومع توحّد الحركة العمالية ضمن الاتحاد العمالي العام، هدد هذا الاخير بإعلان الإضراب العام «إذا لم يبدأ العمل في فرع الضمان الصحي، في أول شباط/فبراير، عام ١٩٧١»[٢١]. وأقيمت اجتماعات نقابية موسعة في مختلف المناطق. ويعتبر البواري أن اتفاق الاتحاد العمالي مع أرباب العمل، وعلى الرغم من التراجعات التي قامت بها الحركة النقابية، أوصل الطبقة العاملة إلى كسب المعركة، التي كانت لها «انعكاسات إيجابية على المسيرة الكفاحية اللاحقة، في ظل الوحدة النقابية»[٢٢].

ولقد شهد العام ١٩٧١ موجة واسعة من الإضرابات شملت قطاعات مختلفة، خاصة في معمل ماليبان للزجاج في البقاع، حيث شهد الإضراب موجات مد وجزر بين العمال وإدارة المعمل، سواء على صعيد تصعيد الإضراب، رداً على الصرف الجماعي للعمال واحتلال المصنع، أو بسبب عمد الشركة لرشوة اللجنة العمالية للإضراب، وتمكّن العمال من إسقاطها وتشكيل أخرى. وعلى الرغم من استمرار الإضراب لأكثر من شهر، وسط تضامن نقابي لا سابق له، إلا أن العمال المصروفين (٣٠٠ عامل) لم يتمكنوا من العودة إلى عملهم. كما حصلت إضرابات متنوعة لنقابة سائقي السيارات العمومية، ونقابات المصالح المستقلة، ولنقابة موظفي المصارف، بالإضافة لإضراب طلاب الجامعة الأميركية، الذي استمر لأكثر من ١٥ يوماً، احتجاجاً على زيادة الأقساط الجامعية، فيما تضامنت معهم روابط الطلاب، في الجامعتين اللبنانية واليسوعية.

وفي العام ١٩٧٢، بدأت حملة الاتحاد العمالي العام الهادفة إلى تعديل المادة ٥٠ من قانون العمل، وخاصة لحماية النقابيين من الصرف التعسفي، بسبب نشاطهم النقابي. وهذا التعديل استغرق عامين من النضال على كل الصعد، كما صرف أصحاب العمل

١٩- المصدر نفسه، ص. ٤٧

٢٠- المصدر نفسه، ص. ٤٧

٢١- الياس البواري: تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان: (١٩٧١- ١٩٨٠)، الجزء الثالث، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٧، ص. ٧

٢٢- المصدر نفسه، ص. ١٢

العديد من العمال النقابيين، ورفضوا التعديل، بحجة «المحافظة على التعاقد الحر مع العمال... وبحجة المحافظة على مبدأ الاقتصاد الحر»[٢٣].

بالإضافة إلى ذلك حصل المعلمون من وزارة التربية على قرار بإنشاء «رابطات ثقافية في المحافظات لأفراد الهيئة التعليمية في المدارس الرسمية الابتدائية والمتوسطة» جاء عقب إضراب للمعلمين تعرضوا خلاله لمختلف أنواع الضغوط والتهديدات، كما تضامنت القوى النقابية معهم، في حين تأخر الثانويون في نيل قرار بإنشاء رابطتهم حتى عام ١٩٨٠. بالإضافة إلى ذلك شهدت نهاية العام إضراباً لطلاب المدرسة الإكليريكية المارونية، احتجاجاً على عدم دفع رواتب المعلمين، بالإضافة إلى إضراب الفلاحين وشركاء البطريركية المارونية. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٧٢، بدأ عمال معامل غندور للبسكويت إضراباً طالبوا فيه بزيادة أجورهم وتحسين ظروف عملهم وحماية الحريات النقابية، وفي ١١ تشرين الثاني، هاجمت القوى الأمنية العمال وسقط منهم شهيدان هما يوسف العطار وفاطمة خواجة. أعقبت ذلك حملة تضامن وتظاهر وإضراب في قطاعات مختلفة، إلى أن رضخت الشركة ووافقت على أكثرية المطالب، لكنها اتخذت إجراءات انتقامية من خلال صرف عدد من العمال، وما لبث أن أقفلت المعمل أمام العمال. كما شنت الحكومة حملة اعتقالات واسعة في صفوف العمال المضربين، وانتهت المسألة بإصرار الشركة على صرف ٤٥ عاملاً من أصل ٧٤، وتراجع الشركة كان بفعل تهديد الاتحاد العمالي العام بإطلاق حملة مقاطعة للشركة، كما إلى حملة التضامن الواسعة.

عام ١٩٧٣، استمر الاتحاد العمالي العام في معركته من أجل التصدي للغلاء والصرف التعسفي للعمال، من خلال حملات ومؤتمرات شعبية، بالإضافة إلى الإضراب العام، لكن مسألة استمرار الإضراب كانت موضع خلاف داخل الاتحاد العمالي، بفعل ميلان كفة التصويت، لصالح نقابيين رفضوا مسألة الإضراب. وانتهى العام المذكور من دون تصحيح للأجور، بفعل القوة المضادة التي قامت بها الهيئات الاقتصادية. كما تعرض مزارعو التبغ في الجنوب لحملة قمع شرسة عندما طالبوا باستلام كامل محصولهم، لقاء أسعار مناسبة، وحماية الحريات النقابية، وتحويل الريجي إلى شركة وطنية. وتطورت الأمور من خلال تظاهرات شبه يومية، وحين حاولت القوى الأمنية إخراج المعتصمين من داخل مركز الشركة بالقوة، سقط شهيدان هما نعيم درويش وحسن حايك. وبالطبع تضامنت النقابات والأحزاب مع المزارعين، واستمرت القضية

٢٣- المصدر نفسه، ص. ٢٦٥

بالتفاعل حتى العام ١٩٧٩، حين تمكنت نقابة مزارعي التبغ في الجنوب من الحصول على ترخيص رسمي بإنشائها. وفي العام نفسه، خاض المعلمون في التعليم الابتدائي الرسمي صراعاً مريراً مع السلطة، تحت مروحة مطالب تتعلق بالأجور والتصنيف الوظيفي وحرية العمل النقابي وتثبيت المتعاقدين. وقد ردت الحكومة على إضرابهم بطرد ٣٠٩ معلمين، وتعيين ٢٥٢ معلماً جديداً مكانهم. وراوحت المسألة مكانها، وسط تعنت السلطة، التي لم تتراجع عن مواقفها إلا بعد زيارة المعلمين للرئيس سليمان فرنجية، وتقديمهم له ما يشبه الاعتذار. لكن المصروفين لم يتمكنوا من العودة إلى وظائفهم إلا بعد حكم صدر عن مجلس شورى الدولة، من دون أن تدفع رواتبهم عن الأشهر التي صرفوا فيها. ويقول عماد سماحة إن هذه التجربة أعطت درساً «للهيئات النقابية للمعلمين... إذ نادراً ما لجأت الهيئات هذه إلى وقف الإضراب، أو حله، قبل الحصول على حد أدنى من المطالب، أو وعود رسمية للمسؤولين أمام الإعلاميين»[٢٤].

أما العام ١٩٧٤، فشهد توسعاً للحراك النقابي والعمالي. فخلال التفاوض بين الاتحاد العمالي العام والحكومة، بما خص بحث قضية الغلاء، وتعديل مواد من قانون العمل، وبعد وعود حكومية خجول، تراجع الاتحاد عن الإضراب، وفي اليوم التالي عمت المظاهرات كل المناطق اللبنانية، رفضاً لهذا القرار وتنديدًا بالغلاء والاحتكار وبالقيادات النقابية. وعلى الرغم من ذلك تمسكت النقابات «اليسارية» باستمرارها داخل الاتحاد العمالي العام، معتبرة أن «الوحدة على علاتها... الطريق الأسلم والأفضل لتأمين استمرار المعركة»[٢٥].

كما نفذ الاتحاد الوطني للنقابات مظاهرة حاشدة شارك فيها خمسون ألف متظاهر، أطلق فيها رئيس الاتحاد الياس الهبر إشارات استهدفت الحكومة: «وعودها... بقيت دون تنفيذ»؛ كما وجه سهاماً حادة ضد قيادة الاتحاد العمالي العام، الذي يشارك الاتحاد الوطني فيه، قائلاً: «الطبقة العاملة أخذت قضاياها بأيديها وإنها لن تتساهل بعد اليوم، إزاء كل من يستجيب لضغط السلطة، لكبت وتمييع النضال النقابي... على الذين يتصدرون قيادة الحركة النقابية أن يستجيبوا لصوت الطبقة العاملة»[٢٦].

٢٤- عماد سماحة: جدلية الحركة والوعي بين أفراد الهيئة التعليمية في لبنان، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٦، ص. ٧٢

٢٥- الياس البواري: تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان: (١٩٧١- ١٩٨٠)، الجزء الثالث، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٧، ص. ٢٥٢

٢٦- المصدر نفسه، ص. ٢٥٦

واستمرت جولات التفاوض الماراتونية ما بين أطراف الإنتاج والحكومة، إلى أن أقرت الحكومة مجمل مطالب الحركة النقابية في ٢٩ أيار/مايو ١٩٧٤. كما شهد العام موجة لا سابق لها من الإضرابات العمالية، في القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى الإضرابات الطلابية في الجامعات الخاصة، والجامعة اللبنانية، ناهيك عن التلامذة. واللافت هو التضامن السريع، وانتقال «عدوى الإضراب» من منطقة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر.

هذا ولقد استمرت موجة الإضرابات على نفس الوتيرة عام ١٩٧٥، وشملت في أبرز محطاتها: إضراب عمال البلديات، ونضال عمال شركة سوليفر للزجاج، وعمال المطاحن، وإضراب عمال معمل سجاد لبنان في قرية الصفرا، حيث استقدمت الشركة مسلحين من حزب الكتائب، للتضييق على العمال من مختلف الطوائف، الذين حققوا مطالبهم واستطاعوا الوقوف بوجه هذه التضييقات. كما أضرب عمال مصلحة مياه بعلبك، وعما ل معمل عريضة للنسيج، بالإضافة إلى إضرابات طلابية متفرقة. لكن الحدث الأبرز، غير بدء الحرب الأهلية بالطبع، كان التحركات الشعبية الرافضة لاحتكار صيد السمك، حين رخصت الحكومة لشركة بروتيين، عام ١٩٧٣، التي كان يترأس مجلس إدارتها كميل شمعون. وعلى الرغم من المطالبات المستمرة، والحثيثة، من نقابات الصيادين في لبنان للحكومة، بهدف توضيح المسألة وإلغاء الترخيص، وذلك على مدى عام ونصف، فهذه الطلبات لم تلق آذاناً صاغية، وووجهت المظاهرة السلمية، في صيدا، بإطلاق الرصاص الحي، فاستشهد إثرها ١٠ متظاهرين، كما توفي لاحقاً النائب معروف سعد، متأثراً بجروح خطرة جراء إصابته، وعمت حملة تضامنية واسعة في المناطق، وشهدت مدينة صيدا صدامات بين الأهالي والقوى الأمنية. واللافت في هذا الإطار حرص الأستاذ الجامعي فريد الخازن، في كتابه (تفكك أوصال الدولة في لبنان)، على اعتبار قضية بروتيين مسألة استغلها اليسار، لـ«عدم وجود طبقة عاملة كبيرة العدد «كذا»»[٢٧]، وأن «المسائل الداخلية المحلية سرعان ما تكتسب وجهاً فلسطينياً تسبغه عليها قوة اندفاع السياسة الفلسطينية في لبنان»[٢٨]. وعلى مدى الصفحات التي تكلم ودافع فيها عن كميل شمعون، وشركته المتعاونة مع شركة يوغسلافية (شيوعية)، غض النظر عن التضامن الشعبي الذي عم المناطق اللبنانية مع الصيادين، وتحديداً في جبيل وعمشيت، حيث أرسل الصيادون في ١ آذار/مارس ١٩٧٥ عريضة إلى رئيس الحكومة، استنكروا فيها القمع الدموي الذي قامت به السلطة، والذي «أدى إلى وقوع ضحايا بريئة، دفاعاً عن مطالبهم العادلة».

٢٧- فريد الخازن: تفكك أوصال الدولة في لبنان (١٩٦٧- ١٩٧٦)، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٢، ص. ٢٦٣
٢٨- المصدر نفسه، ص. ٢٧٣

كما تظاهر في طبرجا «صيادو الأسماك مع عائلاتهم، تأييداً لمطالب الصيادين في صيدا».

لقد كانت هذه، اعلاه، نبذةً طويلةً، بالتأكيد، عن الحركة العمالية، في لبنان، في القرن الماضي، وحتى مطلع الحرب الأهلية؛ ولكن من دون أن نضعها في سياق المواقف السياسية، والنظرية، للحركة الشيوعية، وبالأخص الستالينية منها، وكانت هي الأكثر حضوراً وفعالية، في البلد، والمنطقة ككل، أو الجزء منها، الاكثر محاذاة للساحة المحلية. ولأجل ذلك سنحاول، أدناه، التصدي لهذا الجانب، إذ من دون ذلك، يبقى كلامنا مبتوراً، إلى هذا الحد أو ذاك، وعاجزاً عن إعطائنا الفائدة والوضوح المطلوبين، نحن، كما من نخاطبهم، في هذه المرحلة، الحافلة بالأحداث الجسام، وببذور المستقبل، والتي نتمنى أن تكون معطاءً، وغنية، وتفتح على مستقبل زاهر للحركة المشار إليها، وذلك بقدر ما يمكنها ان تأخذ العبر، وتستفيد من التجارب، وتنخرط، عميقاً، في سيرورة التغيير الحالية.

الأحزاب الشيوعية وحركات التحرر الوطني، وعلاقتها بالحركة العمالية

أحد الادوار البائسة، التي انتهجتها الأحزاب الشيوعية، في المنطقة، كان يتمثل بالتسليم التام للأنظمة القومية، البونبارتية، الصاعدة، وخاصة للناصرية في مصر، والبعث في سوريا والعراق، ومن قبّل لنظام عبد الكريم قاسم، في العراق، وذلك بدلاً من الحفاظ على استقلاليتها عن الأنظمة البرجوازية.

فالأحزاب الشيوعية – باتباعها توجيهات موسكو– قبلت بمنطق الانتقال السلمي نحو الاشتراكية، في «العالم الثالث»، رافضة المنهج الماركسي – اللينيني، بالتحديد، حول ضرورة سحق جهاز الدولة البرجوازي. والأحزاب الشيوعية، باتباعها خط ما أصبح يعرف بـ«الوحدة الوطنية»، راحت تفصل بين الصراع الوطني ضد الإمبريالية والصراع للتحرر الاجتماعي والاقتصادي. فخالد بكداش، الأمين العام للحزب الشيوعي في سوريا، والذي كان يعتبر من أبرز القادة الستالينيين في الشرق الأوسط، اعتبر، ضمن مبادئه التوجيهية للسياسة العامة للشيوعيين العرب، عام،١٩٤٤، ما يلي:

> «من الواضح أن مسألة التحرر الوطني هي مسألة تعني كل الأمة ولا يمكن تحقيقها من دون أن تلتزم بها كل الأمة، وتلتف حول هذا الشعار العظيم، بهدف تحقيق وحدة وطنية كاملة. التحرر الوطني هو من مصلحة مالكي

الأرض؛ وهو من مصلحة صغار التجار، وكبارهم كذلك».

كما يضيف التالي: «تقديرنا وترحيبنا بالرأسمالية الوطنية التي تناضل بكل إيمان من أجل التحرر الوطني لا يقل عن تقديرنا وترحيبنا بالعمال الوطنيين الذين يناضلون بكل صدق من أجل التحرر الوطني».

ومن دون أي خجل يتابع بكداش، قائلاً: «من يقرأ البرنامج الوطني، البرنامج الذي تبناه مؤتمر الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان، لن يجد أي ذكر لكلمة اشتراكية». وطمأن بكداش ملاكي الأراضي: «لن نطالب البرلمان بمصادرة أراضيهم وعقاراتهم الزراعية، بل على العكس سنساعدهم بالمطالبة ببناء مشاريع للري، وكل التسهيلات لاستيراد الأسمدة الزراعية والآلات الحديثة... كل ما نطلبه بالمقابل، ورأفةً بالفلاح، إخراجه من الفقر والأمية، وأن يعم التعليم والصحة في القرية... هذه هي مطالبنا الاقتصادية، أو بإمكانكم القول، مطالبنا الاشتراكية. وهي مطالب ديمقراطية وجد معتدلة. كل ما نطالب به... هو إدخال بعض الإصلاحات الديمقراطية يوافق عليها الجميع. وليس ضمن برنامجنا أن نصادر الرأسمال الوطني أو الصناعة المحلية. نعد أصحاب الرأسمال الوطني وأصحاب الصناعات الوطنية بأننا لن ننظر بحسد أو كراهية تجاه الصناعة الوطنية، بل على العكس نتمنى ازدهارها وتقدمها. كل ما نطلبه هو تحسين العديد من الأمور، لصالح العمال الوطنيين، وتحقيق تشريعات عمالية ديمقراطية ستنظم العلاقة بين أصحاب العمل والعمال، على قاعدة العدالة والتضامن الوطني». [٢٩]

فبالنسبة لبكداش، وبالطبع كامل النهج العام للأحزاب الشيوعية حينها، كان يجب تدجين الصراع الطبقي، انطلاقاً من مسألتين أساسيتين: أسبقية أو أولوية التحالف مع البرجوازية الوطنية، بهدف التحرر الوطني؛ وأهمية انصياع العمال للرأسمالية الوطنية، وعدم المساس بمصالحها وقدرتها على التوسّع؛

بالنتيجة، أصبح على العمال والعاملات، ضمن هذا الخط، أن ينتهجوا أسلوباً معتدلاً، استرضائياً وجاهزاً دائماً للدفاع عن البرجوازية الوطنية؛ وتأكيداً على هذا النهج

٢٩- توني كليف: النضال الاممي والتراث الماركسي، كتابات مختارة، الجزء الاول: مشكلة الشرق الاوسط، بوكماركس، لندن ٢٠٠١

كتبت جريدة صوت الشعب في ١٥ تموز/يوليو عام ١٩٤٤، بعد إضراب لعمال مصانع الصابون في طرابلس، التالي: «نأمل من أصحاب العمل الموافقة على مطالب العمال، وهي ليست مطالب كبيرة، وأن الحكومة ستتدخل بين أصحاب العمل والعمال لحل المشكلة بطريقة عادلة». [٣٠]

وفي آب/أغسطس، عام ١٩٤٤، أضرب عمال بلدية بيروت وقُمعوا على يد الشرطة وطُرد العديد منهم من عملهم في البلدية. ويومها طالبت جريدة صوت الشعب الحكومة بأن تتدخل لصالح العمال. فبالنسبة للجريدة «الشرطة ليست وسيلة بيد الحكومة!» [٣١]. وجريدة الاتحاد (السورية) سارت على خطى جريدة صوت الشعب، مستلهمة نظرية التحالف مع البرجوازية الوطنية، وفاصلة مسألة التحرر الوطني عن الصراع الطبقي، لا بل اعتبرت أن صراع العمال من أجل تخفيض ساعات العمل الطويلة، وزيادة أجورهم المتدنية، وإعطاءهم أيام راحة، اعتبرت ذلك تكديراً للاقتصاد الوطني، وعلى العمال بحسب الجريدة نفسها «دعم الاقتصاد الوطني، فمسألة الاقتصاد الوطني ومسألة العمال العرب، في هذه المرحلة، هي النضال من أجل الحرية والاستقلال، وعلى الطرفين (أصحاب العمل والعمال) بذل التضحيات، والتعاون مع بعضهما البعض».

ولكن «التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي ليسا مفصولين. نظرية عبد الناصر وخالد بكداش وأمثالهما، المتعلقة باستراتيجية المراحل التي تفصل بين أنواع التحرر، هي رجعية ويوتوبية. فقط عندما يسيطر العمال على المصانع، ويسيطر العمال الزراعيون على الأراضي الزراعية، يمكنهم تحقيق صراع رابح ضد الإمبريالية وكل الطفيليين، مهما استغرق الأمر من وقت، ومن بذل دماء وعذاب، خلال خوض هذا النضال. الحل الممكن الوحيد في الشرق الأوسط هو بثورة عمالية وفلاحية تهدف إلى إقامة جمهورية اشتراكية، مع حقوق كاملة لليهود والأكراد وكل الأقليات.» [٣٢]

المشكلة في التحليل، او المنهجية الستالينية، هي كونها تحليلاً ميكانيكياً وسطحياً. وهذا التحليل يقوم على أن الإمبريالية هي جسم خارجي يقمع كل الطبقات من المواطنين المستَعمَرين، من دون أي تمييز، ولا يراه بالتالي عاملاً لإدارة استغلال الكادحين من

٣٠- المصدر نفسه

٣١- المصدر نفسه

٣٢- المصدر نفسه

خلال الرأسمال الأجنبي والمحلي، فتتمتن العلاقات بين الرأسمال المحلي والأجنبي والرأسمالية، كما لا يرى (التحليل) العلاقة الواضحة بين النضال ضد الإمبريالية، في المستعمرات، والثورة الاشتراكية العالمية. في هذا الوقت، «اعتمد الستالينيون على وحدة كل الطبقات في صراعهم ضد الدول المستعمِرة، وعلى الرغم من فوز الثورة البلشفية في روسيا، وفشل الثورة في الصين بقيادة ستالينية منشفية، استمر تكرار ستالينيي الشرق لشعارات الوحدة الوطنية، وكل الحجج النظرية المتعلقة بها.»[33]

> وهذا ما يعترف به بكداش: «لا يمكن فرض على بلد يعاني من نير الإمبريالية، ومن تخلف اقتصادي وزراعي وصناعي، بناء جمهورية اشتراكية، ولكن ما يمكن فعله هو التحرر الوطني، والتحرر من مخلفات العصور الوسطى من الحياة الاقتصادية والاجتماعية».[34]

هل يقصد بكداش هنا أن التخلص من مخلفات العصور الوسطى يكمن في التخلص من ملكية الأراضي الزراعية، مثلاً؟ بكداش نفسه أجاب عن هذا السؤال، من خلال تبنيه نظرية التحالف مع البرجوازية الوطنية لمحاربة الاستعمار، وأكثر من ذلك يقول بكداش إنه «لن نطالب البرلمان بمصادرة أراضيهم وعقاراتهم الزراعية، بل على العكس سنساعدهم بالمطالبة ببناء مشاريع للري...»! ولكن أي معنى لحركة تحرر وطني، من دون أن ترتبط بتحرير الملكيات الزراعية، وانتزاع مصالح مالكي الأراضي «الوطنيين». تبدو وجهة نظر خالد بكداش هنا ذات نزعة قومية يتناسى فيها «واقع أن كل بلد هو جزء من هذا الكوكب وكل الصراعات تتطابق بعضها مع البعض الآخر»[35].

الفضاء الفكري للصراع العمالي في لبنان: الطائفة-الطبقة، وإلغاء الطائفية السياسية، أم العَلمنة الشاملة؟

كثيرون عادة ما يقرأون الصراع العمالي والنقابي فقط، في حيثياته الاقتصادية، من دون التطرّق الى البيئة الأيديولوجية التي حكمته عبر التاريخ، والتي تعبر عن نفسها اليوم من خلال قيادات بيروقراطية طائفية ومسقَطة، كما من خلال التقاليد السياسية والتنظيمية للعمل النقابي، لذا ما اردت دراسته في هذا القسم هو الصراع الأيديولوجي الذي كان ولا زال، الى حد ما، يحكم النضال العمالي والنقابي في لبنان.

٣٣- المصدر نفسه
٣٤- المصدر نفسه
٣٥- المصدر نفسه

من خلال دراسة مارلين وسليم نصر، الواردة ضمن كتاب سليم نصر وكلود دوبار (Les classes sociales au Liban)، والتي أجريت في نهاية العام ١٩٧٤ على ٢٦ مصنعاً، من أكبر المؤسسات الصناعية، في ضاحية بيروت الشرقية، حيث بلغ عدد العمال فيها ٧٠٧٠ عاملاً (وهذه العينة مثلت آنذاك ما يقارب ١٠ بالمئة من مجمل العمالة في المصانع، التي يعمل فيها أكثر من ٥ عمال، أغلبهم يعمل في مصانع للمفروشات والأخشاب، أو في مصانع للنسيج)، نجد، على أساس الأرقام التي خرجت بها تلك الدراسة، حقيقة التوزع الطائفي للعمال، إذ «بلغت نسبة العمال المسلمين ٥٤،٩٦ بالمئة والعمال المسيحيين ٤٥،٠٤ بالمئة»[36].

بعد ذلك يبدي دوبار ونصر ملاحظة «تاريخية»: «النسبة الجوهرية و«التمثيلية» للمسيحيين تبطل إحدى الخرافات الأكثر رسوخاً، والمتعلقة بالبنية الاجتماعية/الطائفية في لبنان. هذه الخرافة المستعملة من اليسار ومن اليمين، في الوسط الإسلامي والوسط المسيحي، تعلن عن ثنائية تتميز، من جهة، بأن المسيحيين يشكلون القسم الأكبر من البرجوازية والطبقة الوسطى، ونسبتهم قليلة جداً في صفوف الطبقة العاملة، ومن جهة أخرى، بأنه يشكل المسلمون الأغلبية الساحقة من الطبقة العاملة. ولكن نتائج هذه الدراسة تكذّب بوضوح هذه «النظرية الأيديولوجية»، على الأقل، بما يتعلق بالعمال في المصانع الكبيرة، في الضاحية الشرقية لبيروت. فالعمال المسيحيون يمثلون معدلاً بالكاد يكون مختلفاً عن نسبتهم إلى مجمل السكان، والطبقة العاملة في الصناعة هي من دون منازع متعددة الأديان والطوائف»[37]. وتجدر الإشارة، في هذا الإطار، إلى أن توزع نسب العمال بحسب تصنيفهم الوظيفي يتم، على الشكل التالي: تبلغ نسبة العمال المسيحيين غير المؤهلين ٤٦،٢ بالمئة، من مجمل العمال المسيحيين، في هذه المصانع، في حين تبلغ نسبة العمال المسلمين غير المؤهلين ٧٥،٢ بالمئة.

ويعتبر سمير خلف أن «الجماعات الساخطة المهجرة من الجنوب، وغير المتكيفة مع البيئة المدينية الجديدة، بحسب قوله، من قراها وأراضيها، كانت هدفاً سهل المنال لأي شكل من أشكال التعبئة السياسية»[38].

٣٦- كلود دوبار، سليم نصر: الطبقات الاجتماعية في لبنان، مطبعة المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية، باريس، ١٩٧٦، ص. ٣٤
٣٧- المصدر نفسه، ص. ٩٠
٣٨- سمير خلف: لبنان في مدار العنف، قراءة في تدويل النزاعات الفئوية، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٢، ص. ٢١٨

أما سمير المقدسي فهو أكثر صراحة من خلف، إذ يسمي «الأشياء بأسمائها»، معتبراً أن الامتياز الطبقي الظاهر للعيان، خارج نطاق بيروت وجبل لبنان، «أسبغ مسحة طائفية على مسألة اللامساواة، في توزع الدخل، وذلك بالنسبة إلى أبناء الطائفة الشيعية.... وأطلق القائد الروحي للطائفة الشيعية آنذاك الإمام موسى الصدر حركة أمل السياسية، بهدف تعزيز مكانة الطائفة في التركيبة الطائفية اللبنانية، من جهة.... وكان التأييد الذي لاقته ناشئاً إلى حد كبير من الحالة الاجتماعية- الاقتصادية للطائفة الشيعية، مقارنةً بالطوائف اللبنانية الأخرى»[٣٩].

أما فريد الخازن فيقول إن الحرب كانت في نظر هؤلاء المحللين «نزاعاً كلاسيكياً يضع البرجوازية القامعة، في مقابل البروليتاريا المقموعة. وقد ذهب البعض إلى أبعد من النزاع الطبقي، فأعاد أسباب النزاع الاجتماعي، في لبنان، إلى التلاقي بين المصالح الطبقية ومصلحة طائفة بعينها، مقابل مصالح الطوائف الأخرى، وقد أطلق هذا البعض تعبير «الطائفة-الطبقة»[٤٠].

في الواقع ليس من الخطأ التحريض لصالح الصراع الطبقي، ونشر الوعي الثوري، في إطار الحركة العمالية والنقابية، وليس أمراً مخجلاً، على الإطلاق، الدعوة إلى إسقاط النظام، ولكن الخطأ الفادح، إنما هو في تعمية الحقائق، واستعمال الأرقام، في إطار يعيد إنتاج المنظومة المتحكمة بالفضاء الفكري، والتيار العام المسيطر على المجتمع. وفي نفس الإطار، لا يمكن إنكار فكرة الطائفة-الطبقة، وتخبئتها تحت السجادة، كما حصل في كتابات سمير قصير، حيث يظهر التناقض (قصير لا يتحمل مسؤولية ذلك بين متن نصه والهامش في الصفحة ٩١، إذ قال إنه، عموماً، «ازداد انتشارا لمفهوم الجماهير الشعبية، مع التناسي أحيانا أن المسيحيين كانوا جزءاً منه. وفي هذا الصدد، ردد جزء من اليسار صدى مقولة المحرومين التي طورها الإمام الصدر، وأعطوا الانطباع، من خلال صيغة ملتبسة، بقبول الفكرة القائلة إن الشيعة يشكلون «الطائفة المحرومة». والمعنى المضطرب، الذي ألصق بالمفهوم الهجين للطائفة-الطبقة، كشف أيضاً عن هذا الالتباس. لكن المثال الأفضل للتدامج بين اليسار، والمسلمين، هو شخصية كمال جنبلاط، الذي يقرن الإرادة الإصلاحية والوحي العلماني بتوقه إلى أن

٣٩- المصدر نفسه، ص. ٢١٨

٤٠- فريد الخازن: تفكك أوصال الدولة في لبنان (١٩٦٧- ١٩٧٦)، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٢، ص. ٣٣٥

يفرض نفسه، متحدثاً باسم جميع المسلمين». أما في الهامش، فيقول قصير التالي: «هذا التعبير الطائفة-الطبقة، المنسوب إلى منظمة العمل الشيوعي في لبنان)، أسال الكثير من الحبر منذ ذلك الحين. وهو لم يرد في الحقيقة في نصوص رسمية، وإذا كان قد استُعمل في إطار صحفي، فإنه لم يتحول مفهوماً، ولم يرقَ بالتالي إلى مستوى النظرية... وأشار طرابلسي الذي كان المنظّر، وواحداً من أبرز قياديي منظمة العمل الشيوعي، في لبنان حتى ١٩٨٢، إلى أنه كانَ من المتعذر العثور على استشهاد يتضمن هذه الكلمة المركبة»[٤١].

من ناحية اخرى، يقول كميل داغر إن مفهوم الطائفة-الطبقة أطلقته مجلة الحرية، بعد أحداث أيار، عام ١٩٧٣، بين الجيش والمنظمات الفلسطينية، من خلال مقالة ورد فيها: «إن الطبقات الاجتماعية اللبنانية لها أيضاً لون طائفي غالب. غلبة الانتماء الطائفي المسيحي على الطبقات البرجوازية والمتوسطة وغلبة الانتماء الاسلامي على الطبقات الكادحة». ويعتبر المقال نفسه، في مجلة الحرية، أن «الصراع الوطني يعبر عن نفسه، بالدرجة الأولى، على شكل صراع طائفي وحروب أهلية طائفية». وانتقل مفكرو الحركة الوطنية، بحسب داغر، من التعميم (الذي يشمل كل المسيحيين) إلى التخصيص (الذي يشمل كل الموارنة)، وكان يمثل ذلك «الخط العام للحركة في فهمها للواقع اللبناني وفي تعاملها معه»[٤٢]. كل ذلك حصل على يد أشخاص يصنفون أنفسهم بخانة اليسار الماركسي، حيث يرون ضرورة «مجابهة دين الحكام بدين المحكومين، دين الشبعانين بدين الجياع»[٤٣]، كما يكتب فواز طرابلسي. وداغر يستعرض بشكل موجز تاريخ الطائفة المارونية، ويرى أن القسم الماروني من البرجوازية يستغل، أولاً، الفقراء الموارنة، وعلى من يحلل الوضع أن يرى هذا الأمر، كما يضيف داغر كيفية صعود النضال الوطني والطبقي، ما جعل الأرض تهتز تحت البرجوازية، فقام الجزء الماروني منها بتحويل الصراع الطبقي إلى صراع طائفي، و«لم تكن الرجعية المارونية عازفاً أوحد، في حلبة التعبئة والممارسة الطائفيتين. لقد شاركتها وما تزال الحركة الوطنية اللبنانية[٤٤]،» من خلال صحفها ووسائلها الدعوية، لناحية تبني مطالب البرجوازية المسلمة بالمشاركة. كما فضلت الحركة المذكورة التخلي عن مطلب العلمنة، واستبداله بإلغاء الطائفية السياسية، حرصاً على تحالفها مع الرجعية الاسلامية، فضلاً عن مشاركة الحركة نفسها في «المعارك النموذجية، في طبيعتها الطائفية الصارخة»[٤٥]، علماً

٤١- فواز طرابلسي: حرب لبنان من الشقاق الوطني إلى النزاع الإقليمي (١٩٧٥ – ١٩٨٢)، جامعة باريس ٨، ١٩٩٤، ص. ٩١

٤٢- كميل داغر: ينبغي أن نحلم، دار التنوير، بيروت، ٢٠١٠، ص. ٩٤

٤٣- فواز طرابلسي، الحرية، ٣ تشرين الأول ١٩٧٧

٤٤- كميل داغر: ينبغي أن نحلم، دار التنوير، بيروت، ٢٠١٠، ص.١٠٣

٤٥- المصدر نفسه، ص. ١٠٤

بأن تحالفَ الحركة مع التجمعات والشخصيات الاسلامية أدى إلى تخلي الحركة عن القضايا النضالية، وأبدت حرصها على المطالبة بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية للبرجوازية المسلمة. وعن هذه الفترة، يشير طرابلسي إلى أنه بعد أن جرى الانتباه إلى أن البرجوازية المسلمة تخاف من مطلب العلمنة أكثر مما تفعل الكتائب، تقرر أن يتم وضع برنامج اجتماعي اقتصادي، فأنجز البرنامج بسرعة، «وكان محوره كيفية وضع الاقتصاد والاجتماع، في خدمة توحيد البلد. ولكن كان قد فات الأوان وخسرنا المعركة عربياً... فلم يصدر النص، كوثيقة رسمية، باسم الحركة الوطنية»[٤٦].

ويعدِّد كميل داغر المصطلحات، التي رددتها نشرة الوطن، وجريدة السفير ومركزها للمعلومات، بحق الموارنة، كجسم واحد، ومن خلال تعميم خطير، ولا سيما أنه يصدر عن «يساريين». ومن تلك العبارات: «يهود الداخل»؛ «موَرَنة كل لبنان؛ «موارنة الشمال هم في الحقيقة مسلمو الموارنة»، الخ.... وأخيراً «الفقر الماروني ضروري للماروني السياسي، لا لأغراض الحرب فقط، بل أيضاً وخصوصاً لإشاعة الإيديولوجية المارونية نفسها».

كما اعتبر داغر أن موقف الحركة الوطنية ارتبط بخلفيات الخط السياسي الذي كان يتحكم بها، من حيث الارتباط الذيلي بالبرجوازية المسلمة، واحتقار الطبقات الكادحة وخاصة المارونية منها، بدليل قبول الحركة الوطنية التفاوض مع البرجوازية المارونية، عوض العمل على تحقيق التضامن الطبقي العابر للطوائف. كما يعتبر داغر أن الحركة لا ترى حساسية مسألة الأقليات الطائفية والقومية، بحيث أنها انطلقت مع نوع من القطرية القومية الضيقة، ويرى أنها استجابت للتوريط الطائفي. وكل ذلك، بالإضافة إلى الموقف الذي يتخذه الإصلاحيون من قضية الثورة، واعتمادهم على سياسة المراحل، الستالينية.

إن الدعوة إلى إلغاء الطائفية السياسية، أو تحقيق العلمنة الكاملة في لبنان، لم تكن سوى مزايدة حربجية بين الأطراف المتنازعة. فالحركة الوطنية «خفضت» سقف مطالبها، منذ بداية الصراع، إلى إلغاء الطائفية السياسية، فاعتبرت الجبهة اللبنانية ذلك «مساً» بالتوازنات الطائفية، وردت على ذلك بالدعوة إلى العلمنة الشاملة، من دون أن يعني ذلك أنها متمسكة بها، لكنها رمتها بوجه غريمتها (الحركة الوطنية)، بغية إحراجها أمام حلفائها من البرجوازية الإسلامية (الموصوفة، آنذاك بالبرجوازية

٤٦- فواز طرابلسي، صورة الفتى بالأحمر، ص. ١٥٣

الوطنية). هذه الدعوات المتبادلة يعتبر كمال الصليبي، في كتابه (بيت بمنازل كثيرة)، أنها لم تكن أكثر من حيلة سياسية، لتحقيق النفع لهذا الفريق أو ذلك، كما أنها بحسب الصليبي «لعبة أخرى من ألاعيب المراوغة بين الأطراف المتعددة»[٤٧]. ويتابع الصليبي أن تلك المواقف المتضاربة بين الجانبين «مواقف رياء ومخادعة»[٤٨]. والصليبي يوضح أنه لا يقصد التعميم بهذه الأحكام التي أطلقها، إذ أكد أنه كان هناك من رأى «بإخلاص أن يعيش في ظل نظام حكم علماني وقانون مدني يطبقان على الجميع»[٤٩]، لكنه يضيف، وبنبرة تشاؤمية، أن هؤلاء المخلصين خدموا، أحياناً، عن غير قصد، «المآرب السياسية الخفية لهذا الجانب أو ذاك في اللعبة اللبنانية»[٥٠]. عن هذه النقطة بالذات، يتحدث كميل داغر، مشيراً إلى أن «التحالف الذي يتطلع إليه شعبنا، الذي تتناهش جسده برجوازيتاه (المسيحية والمسلمة)، ويُحرم الخيار بين الثورة المضادة والثورة، هو ذلك الذي سيقوده ثوريون جذريون يحشدون إلى جانبهم كل القوى الديمقراطية والوطنية الحقيقية، على طريق تحقيق العلمنة الشاملة، كالحد الأدنى المقبول»[٥١].

وداغر يرى أن أزمة الحركة الوطنية تمثلت بأزمة قيادة، وخلفية فكرية، والخط العام، والخط السياسي، ومن ثم الممارسة اليومية. وباختصار، لقد شكل كل ذلك «خيانة صفيقة للإمكانات التاريخية، التي توفرت لنهوض حركة الجماهير، في السنوات التي سبقت الحرب مباشرة، والتي كان يمكن، لو تسنى للتعامل معها وجود قيادة ثورية، أن تغير لا وجه لبنان وحسب، بل وجه كامل الوطن العربي»[٥٢].

خاتمة

في ظل السيرورة الثورية، التي تعم المنطقة من أقصاها إلى أقصاها، وفي وقت يمر فيه النظام الرأسمالي، بوجهه النيوليبرالي، بمصيبته الأكثر حدة، ورغم كل ذلك، وبسببه، وفي ظل مخاوف جدية على مصير الجنس البشري، بفعل الأضرار التي ألحقتها الرأسمالية، والانتاج المتراكم والجشع، بالبيئة وبالموارد الطبيعية، خرج المتظاهرون في مختلف أنحاء العالم العربي، وبدأوا بالمهمة القاسية، وشبه المستعصية، المتمثلة بالتصدي للمشكلات، التي أبقتها، من دون حل، حركات التحرر الوطني، في المنطقة

٤٧- كمال الصليبي: بيت بمنازل كثيرة، الكيان اللبناني بين التصور والواقع، مؤسسة نوفل، بيروت، ٢٠١٢، ص. ٢٤٣

٤٨- المصدر نفسه، ص. ٢٤٤

٤٩- المصدر نفسه، ص. ٢٤٤

٥٠- المصدر نفسه، ص. ٢٤٤

٥١- كميل داغر: ينبغي أن نحلم، دار التنوير، بيروت، ٢٠١٠، ص. ١١٢

٥٢- المصدر نفسه، ص. ١١١

العربية، ومن بينها لبنان، وبتنظيف إصطبلات أوجياس، التي تركتها ممتلئةً أنظمة الاستبداد، والعمالة للإمبريالية. ويواجه المنتفضون، على تفاوت أشكال انتفاضهم، المسائل نفسها، التي عولجت في المقال أعلاه: مواجهة بيروقراطية النقابات وعمالة أغلبها لصالح الأنظمة التي تتهاوى، وتحطيم الأحزاب المتواطئة مع الأنظمة والمهادنة لها؛ كما تثار مسألة العلمانية، ولكن بخجل، بمواجهة محاولة شرذمة الطبقة العاملة، بمختلف طوائفها، وتخوض هذه الطبقة أقسى المعارك، بوجه الخصخصة، وبهدف فرض مطالبها، عبر عمل نقابي أكثر إشراقاً من ذلك الذي كان يخاض، في الماضي.

وفي لبنان اليوم، يبدو أن التعلم من تجارب الماضي المرير أكثر من ضرورة، واستكمال النضال كذلك، إلى جانب الطبقة العاملة في جوانب تجاربها ونضالاتها المضيئة. ففي وقت يتهاوى، فيه، الاتحاد العمالي العام- الجهاز النقابي الأصفر والعميل لسلطة الإجرام والسرقة والإفساد- تتمظهر معالم نقابية وعمالية جديدة، في قسم منها، ومن فئة عمرية شابة، خاصة بما يتعلق بالمتعاقدين والمياومين، في مختلف إدارات الدولة، أو في الحراك النقابي المتجدد في بعض الشركات الخاصة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى حراك هيئة التنسيق النقابية، في مواجهة تعنت الحكومة، وعدم إحالتها سلسلة الرتب والرواتب إلى المجلس النيابي.

الرؤية الإصلاحية تراهن على النظام الرأسمالي، عسى يتمكن من «تقديم» إصلاحات من داخله تجدد «شبابه»، حين تسمح له ضغوط المنافسة والسوق، أو عند مواجهة حركة عمالية قوية. ولكن هذا النظام لن يلبث أن يسحب هذه الإصلاحات، عبر شن هجوم عنيف على حقوق العمال ومكتسباتهم، التي نالوها عبر نضالات مديدة. وفي هذا الإطار، وفي مواجهة هذه الهجمة، يقف الثوريون إلى جانب نضالات الحركة العمالية، عبر بناء أمتن الروابط معها، ويقف الثوري في الوقت عينه بمواجهة التيار السائد في المجتمع، التيار الذي يغذي الانقسامات الطائفية والعرقية والجنسية، خدمة لطبقة حاكمة رثة.

> «فالطبقة العاملة تثبت قدرتها على قيادة المجتمع، من اجل التحرر والتحرير، والاشتراكية، ليس فقط في قدرتها الاقتصادية، بل ايضاً وعلى نفس المستوى من الاهمية، في قدرتها على بناء أطر المواجهة الايديولوجية. فالصراع الطبقي، في حيزّه الاقتصادي، يبني المساحة الموضوعية المشتركة، من اجل تخطّي الحواجز الجنسية والاثنية والطائفية، داخل الطبقة العاملة والطبقات المضطهدة، ولكن فعل «التخطّي» هذا

> لا يأتي بشكل تلقائي، بل يأتي من خلال التدخّل السياسي، والفكري، للقوى الثورية، في طرح مباشر لعناوين المواجهة الايديولوجية، على نفس المستوى من الاهمية، الذي تقتضيه العناوين الاقتصادية، والاجتماعية، كالعلمانية والمساواة الكاملة، ومناهضة العنصرية.»[٥٣]

وكما تقول روزا لوكسمبورغ: «إن أمامنا حقلاً واسعاً تتعين علينا حراثته»، وإزالة ما علق به من رواسب مميتة. وهنا، بالضبط، يكمن موقع الثوريين.

٥٣- باسم شيت، الطائفية والنضال من اجل المساواة والعلمانية والعدالة الاجتماعية في لبنان، بيروت ٢٠١٣



سوريا: عامان على الثورة

الثورة السورية: مقابلة من الداخل

ناهد بدوية - ناشطة يسارية سورية

(أجريت هذه المقابلة عن الوضع الراهن للثورة، في سوريا، وآفاقها، في أواسط شباط /فبراير ٢٠١٣، وذلك مع المناضلة، والكاتبة اليسارية السورية، ناهد بدوية، التي سبق أن عرفت، تكراراً، وفي ظل كل من الدكتاتور الحالي، ووالده، من قبله، حياة المعتقلات، في البلد المعني، وتشارك، بصورة أو بأخرى في كفاح الشعب السوري المرير من أجل الحرية والكرامة والعدل الاجتماعي)

١- كان هنالك، من بين اليسار السوري، غير التقليدي، من يعتقدون أن السيرورة الثورية، التي بدأت في تونس ومصر، لن تصل إلى سوريا، لسببين، أولهما سياسة النظام الخارجية، ويصفها البعض بالممانعة، ودعم المقاومة، وثانيهما الواقع الطائفي السوري، والمخاوف من تطور أي انتفاضة إلى حرب اهلية مذهبية. على ضوء ذلك:

أ- هل كنت، في ما يخصك، تتوقعين هذه الانتفاضة، كيف؟ ولماذا؟
ب- وبالتالي، في حال العكس، إلى أي حد فاجأتك، في سوريا، بعد عقود من الإذلال، والقهر، للشعب، والاستكانة والخضوع من جانب هذا الأخير؟ وكيف تنظرين إلى دور القوى والطبقات الاجتماعية، ضمنها، ولا سيما الطبقات الكادحة بينها، من عمال، وفلاحين، ومنتجين صغار، ومهمشين، ومعدمين؟
ج- كيف تنظرين إلى دخول المسألة المذهبية على خط الحراك الثوري الراهن؟ وهو ما يعبر عن نفسه بوجود مجموعات مسلحة عديدة، ومؤثرة - بسبب

ما تحظى به من دعم مالي، وتسليحي، من قطر والسعودية، وغيرهما – ذات منطلقات دينية ومذهبية، تخوض صراعها المسلح، من هذا المنطلق، سواء في الممارسات، على الأرض، أو في الأهداف النهائية، التي تطرحها...كما بالدور الفاعل للإخوان المسلمين، في قيادة جزء هام من المعارضة البرجوازية..؟ وهل تخشين احتمال تحول الحراك الراهن إلى حرب طائفية؟
د- وانطلاقاً من ذلك كله، هل تخشين وجود احتمالات جدية للتقسيم؟ وما هي الشروط للحيلولة دون ذلك؟

لم أر رأياً أبعد عن الحقيقة كالرأي الذي يقول ان النظام ممانع، ولذلك لن تصل السيرورة الثورية اليه.. فهو أولاً ليس ممانعاً، ولكن الأهم من ذلك هو أن الشعوب العربية لأول مرة في تاريخها تثور بدوافع تخص حياتها هي، ومطالبها هي، وحلمها هي في الحرية والكرامة والعدالة. لأول مرة لم تحركها مقاومة الاستعمار، ولا الامبريالية، ولا إسرائيل، كما حصل مع جيلنا والأجيال التي قبلنا. عندما انخرطت في السياسة، في الثمانينيات، بحثت عن حزب يحتوي برنامجه على مطلب تحرير كامل التراب الفلسطيني. لم أبحث، وأنا ابنة العشرين ربيعاً، عن برنامج لتأمين فرص العمل، أو لتحسين مستوى الحياة، أو لتطوير المناهج التعليمية، أو... إلخ. والآن جاء جيل من الشباب أنضج منا، وأكثر حداثة، يريد أن يصنع مستقبله على أساس متطلبات حياته، بدون أن ينسى قضاياه الأخرى.

ومعك حق بأن الكثير من اليساريين، وغيرهم، لم يكن متوقعاً أن تصل رياح الثورة الينا، وأظن أن ذلك كان نتيجة المخاوف الطائفية. ولكني، شخصياً، لم أكن متوقعة وحسب، وإنما كنت على يقين بأنها ستصل إلى سوريا، لأن لدى الشعب السوري أضعاف الأسباب والدوافع ليقوم بالثورة، إذا ما قورن بالمصري، أو التونسي، أو اليمني، وحتى الليبي. فالشروط التي يرزح تحتها الشعب السوري، منذ أربعين سنة، ليس لها شبيه، لا عربياً ولا عالمياً، بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وانتهاء الحرب الباردة، سوى كوريا الشمالية. سوريا محتكرة من قبل حكم عائلي قمعي مافيوي لم يكن له مثيل. سوريا بلد مغلق ومفقر ومحروم من كل شيء. الشعب السوري محروم من فرص العمل والتعليم العصري والكرامة. محروم من حرية الرأي، ومن النقابات والصحافة والاعلام الحر، ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. والحياة السياسية، النشطة تاريخياً، في سوريا، تم التنكيل بأحزابها المعارضة، وعاشت في الأقبية عشرات السنين، حتى أصبحت أشلاء. والأحزاب التي لم تعارض تحالفت مع النظام المستبد، وخضعت له، فأصبحت أشلاء أيضاً أكثر من الأولى. كانت سياسة التصحير، على كل

المستويات، هي السائدة، في بلد تديره أكثر من عشرة أجهزة مخابرات. سوريا كان يدير حياة بشرها، والمفاصل الأساسية من اقتصادها ومجتمعها، اناس بلا كفاءات، يستلمون المنصب، بهدف النهب فقط، لأن الولاء هو الكفاءة الوحيدة المطلوبة منهم. والسرقة والفساد كانا الشيء الطبيعي، لأن هؤلاء المدراء كانوا يحاولون استرداد أثمانهم، كبشر باعوا أنفسهم وكرامتهم، واستقلاليتهم الانسانية. لكن هذا الوضع تفاقم في الست سنوات الأخيرة، بعد إعلان بشار أن الأولوية للأمن على التحديث والتطوير. وكف النظام عن الاهتمام بالسياسة، وتفرغ للسرقة والاحتكار الاقتصادي لمقدراتنا، لصالح «العائلة المالكة». ما ضاعف من تهميش غالبية السوريين، اقتصادياً، واستفز حتى حلفاءه المحليين. لذلك ليس غريباً ان الطاقة الرافعة للثورة كانت الفئات المهمشة، في أكثر المحافظات تهميشاً.

أما الجانب الطائفي فقد كنت خائفة منه، فعلاً، لذلك كتبت قبل بداية الثورة، بأيام، بعنوان «نحو تجاوز فترة الثمانينيات، في سوريا، كي لايقع الشباب في الطائفية». ولكن تبين في ما بعد أني كنت على خطأ، فالذي حصل أنه تم استخدام الطائفية، من جانب واحد، جانب النظام وشبيحته. ومن حسن حظ جيلنا أنه شهد جيلاً من الشباب السوري يرفض أن يعيش مثل آبائه، ويكرر صراعاتهم، وثار من أجل فتح أفق مستقبله. شاهد، بسبب عصر الاتصالات، حياة مختلفة، فحلم بها ونزل الى الشارع. والشعار الذي حمله الشباب الثائر في أول صرخة في الثورة كان: «واحد واحد واحد الشعب السوري واحد». كان ذلك يدل على عدم رغبة في الوقوع في الطائفية، وعلى أن هؤلاء الشبان والشابات ثاروا من أجل الحرية والكرامة والعدالة. وهذا ما سبّب الذعر للنظام، لأن الاستقطاب الطائفي هو لصالحه، كي يلتف حوله أبناء طائفته، الذين لا يحبونه، أصلاً. فقد كانت جماهيريته في أوساط السنة أكثر مما في طائفته. ومنذ بداية الثورة، تم تكريس استبدال اسم بشار ب «أبو حافظ»، حتى يتذكر العلويون حبهم لأبيه. وقد عمل النظام على اتهام الثوار بأنهم طائفيون، منذ اللحظة الأولى، وعبرت عن ذلك بثينة شعبان، في أول يوم. وصارت البوسترات، التي تحمل كلمة الفتنة، تملأ الشوارع، وكذلك الاعلام، على نحو مقرف. وعمل جماعته على نشر الأكاذيب، حول الممارسات الطائفية للثوار، في أوساط الأقليات، وتم إخراج عدد هائل من المسرحيات والفبركات والأكاذيب، على نحو لم يشهده التاريخ، لفداحة كذبه وتمويهه للحقائق، وخلطها.

أما عن المجموعات المسلحة التي قيل عنها، منذ أشهر بعيدة، إنها تحظى بتمويل كل

من قطر والسعودية، فهذه كانت كذبة كبيرة تم تداولها، منذ البداية، وحتى من قبل تحول الثورة الى المقاومة المسلحة. وهي كذبة تشبه كذبة رؤية ايرانيين، ومقاتلين من حزب الله، الى جانب النظام، منذ بداية الثورة. فقد كنا نرى بأعيننا عملية تحول الثائرين من التظاهر السلمي الى التسلح، بعد عمليات القتل والاعتقال والتعذيب والتنكيل التي تعرضوا لها، وبعد بدء الانشقاقات في الجيش. كما كنا نرى بأعيننا كيف كانوا بلا موارد وبلا أسلحة سوى التبرعات المحلية الشحيحة، والأسلحة المشتراة أو المنتزعة من الجيش النظامي. وفي ما بعد، ساهم القصف وتدمير المدن، والمجازر الوحشية، والتهجير، وانشاء ميليشيات طائفية، بكل معنى الكلمة – وهم من يسمون بالشبيحة، واللجان الشعبية – في ظهور ردود فعل عشوائية، واعادة تنظيم المناطق المنكوبة على أساس المرحلة الجديدة من الثورة، وهي دخول المقاومة الشعبية المسلحة إلى جانب التظاهر السلمي المستمر حتى هذا الحين. والآن وبعد أن فتح النظام سوريا لكل من هب ودب، اقليمياً، ودولياً... حاولت كل الأطراف اقتسام الكعكة السورية، بما فيه أنظمة خليجية، على حساب الشعب السوري، ودماء شهدائه. حتى وصلنا الى مستنقع من العنف والفوضى. ولكن هذه المآلات مسؤول عنها، على نحو رئيسي، نظامٌ أعلن الحرب على المجتمع السوري، منذ اللحظة الأولى. كما تتحمل المعارضة السياسية المسؤولية عن ذلك، أيضاً، بقصورها وأخطائها وتشتتها.

أما بالنسبة لاحتمالات التقسيم فأنا أستبعدها لأن الشعب السوري بجميع طوائفه واتجاهاته يدرك تماماً أن دويلات صغيرة لن تملك مقومات اقتصادية تمكنها من الاستقرار؛ وسوريا، بكامل أراضيها، بالكاد تمتلك المقومات الاقتصادية والبشرية لبناء دولة تستطيع أن تحافظ على استقرارها، وعلى كيانها المستقل.

٢ - كيف تنظرين للدور الخارجي، في ما يجري في سوريا، ابتداءً بما يصدر من الدول الغربية الكبرى، ومواقف هذه الفعلية، مروراً بالدورين، التركي والخليجي (السعودية وقطر، بوجه أخص)، ووصولاً لدور الحكومات، الداعمة للنظام، كإيران وروسيا والصين؟
وهل تخشين حدوث تدخل عسكري خارجي، في سوريا؟ وما الموقف الذي تعتبرين أن من الضروري اتخاذه، حيال هكذا احتمال؟

من سوء حظ الشعب السوري، والثورة السورية، أن العالم لم يَحُلُ له أن يتحول من القطب الواحد الى العالم متعدد القطب إلا على حساب الدماء السورية. المجتمع العربي والدولي الحالي لا يرانا كشعب، ولا يتدخل الا من أجل الأهمية الجيوسياسية

لسوريا. وهذا ليس جديداً علينا، إذ لم نشهد فترة من الفترات كنا مرئيين، خلالها، كبشر. كانت سوريا دائما عبارة عن نظامها، إما مدعوماً كـ«جبهة صمود وتصدّ»، أو محارَباً لأنه «إرهابي» ومن «محور الشر». والآن لا مانع لدى ايران وروسيا مِن أن نباد كشعب، ومن أن تُمسح المدن السورية عن الخريطة، أمام محاولة توسيع النفوذ الاقليمي لايران، وتحقيق روسيا لمصالحها في منطقتنا، وفي العالم. وكذلك لا مانع لدى امريكا وأوروبا من ذلك، لأنهما لا تريان في الساحة سوى اسرائيل وايران. أما بالنسبة للتدخل العسكري الخارجي فقد بدأ عشية الثورة السورية، مذ دخلت سفينتان عبر قناة السويس، تحملان أدوات قمعنا، من العصي الكهربائية الى آخر ما توصلت له أدوات القمع الايرانية والروسية. بالاضافة إلى الدعم بالأسلحة والدعم المعلوماتي غير المحدود. لقد قامت إيران بتدريب عشرات الألوف من السوريين، عسكرياً، وشحنتهم طائفياً، لقمع الحراك الثوري وتحويله إلى صراع طائفي. والجميع يعلم أن معركة مطار دمشق حسمها التدخل العسكري الروسي. ولولا هذا التدخل لكان سقط النظام منذ ايلول ٢٠١١، لأن الطاقة التي بذلتها الثورة السورية كان يمكن أن تُسقط عشرة أنظمة وليس نظاماً واحداً.. ويمكن ان نتذكر أن عدد المتظاهرين، في احدى الجمع، وصل الى ٦ ملايين. أليس رقماً مذهلاً، وغير مسبوق؟ أنا ضد التدخل العسكري من كل الأطراف، وسواء من الغرب أو من الشرق، علماً بأنه، كما أسبقت، لولا الدعم العسكري الايراني والروسي، لكانت الثورة اسقطت النظام منذ سنة.

٣- كيف تنظرين للموقف الإسرائيلي، الذي قد يتطور إلى مقدمات مواجهة عسكرية، بعد قصف منطقة جمرايا؟ وهو قصف قد يتكرر، إزاء استمرار التهديدات الإسرائيلية، وعلى رغم ان النظام ليس في وارد الرد، إلى الآن؟ علماً بأنه قد يرد، ليس من مواقع وطنية، حتماً، بل لخلط الأوراق، وتصعيب شروط انتصار الحراك الثوري عليه... ولا سيما في غياب موقف وطني واضح، من جانب المعارضة، حيال الدولة الصهيونية، واستمرار احتلالها الجولان، وقضمها لما تبقى من فلسطين...؟

اسرائيل قصفت صواريخ كانت ستذهب الى حزب الله، ولو كانت لا تريد هذا النظام لكانت قصفت القصر الجمهوري. لا يستطيع أحد أن يزاود على الشعب السوري بالمسألة الفلسطينية، ولا على المعارضة بكل أطيافها. ولا تغير من الصورة شيئاً بعضُ التصريحات من بعض الأفراد. وأنت قلتها إن الهدف هو تصعيب شروط انتصار الحراك الثوري. ولم تكن الأطراف التي تدعم المقاومة وفية للشعب السوري، في ثورته من أجل الحرية والكرامة، هذا الشعب الذي ضحى كثيراً من أجل القضية

الفلسطينية. لم يكن الأمين العام لحزب الله مثلاً وفياً لأي بيت سوري، من كل الطوائف، عندما كانت صورته، بلفة رأسه الدينية والمذهبية، تتصدر بيوت السنة والعلويين والمسيحيين، واليساريين والعلمانيين، ولم يكن ذلك اعجاباً بطلعته البهية، بل تقديراً للدور المقاوم الذي كان يلعبه حزبه، آنذاك. وكذلك لم نشهد وفاءً من جانب الكثير من اليساريين الفلسطينيين، وجزء هام من اليسار العربي، وهذا كان مؤلماً لنا كثيراً، ويشعرنا بالغبن، والخيبة، الشديدين.

٤- ما رأيك بطرفي المعارضة، الأساسيين، هيئة التنسيق، من جهة، والائتلاف الوطني، ومكونه الأهم، المجلس الوطني السوري، من جهة أخرى؟

ثمة فرق بين الطرفين، في الموقف السياسي، والموقع من الثورة، ورؤية كيفية التغيير. فالمجلس الوطني، ومن بعده الائتلاف الوطني، كان أقرب الى روح الثورة السورية، التي ترى أن اسقاط النظام هو الممر للتغيير الديمقراطي الشامل. أما هيئة التنسيق فقد راهنت على التدرج والاصلاح في زمن الثورة، وهذا كان خطأها القاتل. أما الخطأ القاتل للمجلس الوطني فقد كان اقتصار خطابه وفعله على ضرورة التدخل العسكري،الأجنبي، لصالح الشعب السوري، بدون أن يقرأ اللوحة العالمية والاقليمية قراءة عميقة.. والأخطر من ذلك أنه أخذ شرعيته من اعتراف الثوار به، ولكنه لم يعمل ولم يساهم في تطوير الثورة على الأرض، ولم ينتج خطاباً سياسياً واعلامياً يتناسب مع عظمة من منحه الشرعية، وهم الشباب الثائر على الأرض. ولم يساهم في وضع آليات من شأنها توسيع نفوذ الثورة في المناطق التي تأخرت في الانخراط في الثورة، أو مع الفئات الاجتماعية والطائفية، التي عاشت صراعاً وتمزقاً وقلقاً، أثناء الثورة. بل على العكس لم نلمس منه سوى حركة نشِطَة، على المستوى الدولي، علماً بأن هذا ضروري، ولكنه غير كاف. ولقد كان خطَابه، فضلاً عن ذلك، ركيكاً ومتناقضاً، وكانت سيرته الذاتية مليئة بالخلافات، والمحاصصات. وفي ما بعد، جاء الائتلاف، في المناخات ذاتها، التي تأسس فيها المجلس، ولكن هذه المرة مع ارادة دولية أقوى في دعمه.

٥- كيف تنظرين إلى ما يرشح من معلومات عن بداية توافق، أميركي-روسي، على مشروع حل ينطلق من اتفاق جنيف المذكور؟ وبالتالي، إلى الموقف المستجد لرئيس الائتلاف الوطني، معاذ الخطيب، الذي عبر عن موافقته على الدخول في حوار مع النظام، وإن كان اعتبر أن هذا الموقف يلزمه وحده؟ وبما أنه من المرجح أن يتطور موقف الائتلاف في اتجاه موقف رئيسه، بما

يعني التخلي عن دعم الكفاح المسلح الذي يخوضه الجيش الحر، ما رأيك في أن تأخذ الأمور، لاحقاً، هذا المنحى، الحاظي، سلفاً، بدعم جزء مؤثر من المعارضة، المصرة على مبدأ السلمية (كهيئة التنسيق)، ويهدد بأن يحظى، لاحقاً، بدعم القوى، داخل الائتلاف الوطني، اليائسة من القتال، في ظل إصرار الغرب على حرمان الجيش الحر من الأسلحة النوعية؟

أعتقد أن المنطقة لن تشهد استقراراً، بدون توافق أمريكي- روسي، ويبدو أن ذلك يحصل بالتوافق مع مبادرة رئيس الائتلاف معاذ الخطيب. وهذه المبادرة لا أظن أن المقصود منها عدم دعم المقاومة المسلحة، التي يخوضها الجيش الحر. بل هي محاولة للعمل على الخط السياسي، بجانب العسكري. وهذه المحاولة السياسية اليوم تختلف عن مبادرات سابقة كمبادرات هيئة التنسيق، التي انطرحت قبل احراز أي توازن في القوى على الأرض، وكانت خاطئة، لأنه كان واضحاً جداً عدم توفر إرادة الحوار عند النظام. والآن الظروف مختلفة، والنظام في أزمة، وهناك نسبة كبيرة من المناطق خارج سيطرته، ولم يعد يدير البلاد ولا العباد، بل اقتصر وجوده على عملية القصف التي يقوم بها على نحو متواصل، بحيث لا يسمح للجيش الحر بإدارة المناطق التي يستولي عليها، ويمنع المناطق المحررة من الاستقرار. وهكذا وقعت البلاد في مستنقع عسكري مديد نشأ عنه، وسينشأ، تزايد العنف العشوائي، وتراجع الجانب المدني، وتطور نفوذ المتشددين، في مثل هذه الظروف القاسية. لذلك يجب تفعيل وتطوير وتثقيل الفعل السياسي والمدني، إلى جانب الفعل العسكري، في الثورة، للخروج من هذا المستنقع. وينبغي البحث بكل الوسائل عن كيفية تحقيق العمل بالسياسة، والتفاوض على عملية انتقال السلطة، والتغيير الديمقراطي. ولكن هذا يُفترَض ألا يتم بوجود الأسد، أو أي أحد من عائلته. والسبب يكمن في أن هذه الثورة قامت ضد هذه الطغمة بالذات، وسالت أنهر من الدماء السورية الزكية، في سبيل ذلك. لا يمكن اقناع أحد من الثوار باستمرار هؤلاء في الحكم. وسيبقى وجود هذه العائلة سبباً يعطي الشرعية، والحاضنة الاجتماعية، والاقتصادية، لكل بندقية متواجدة الآن على الأرض.

٦- كيف تقيّمين تجربة المجموعات المقاتلة، بإيجابياتها (إضعاف النظام، وانتزاع السيطَرة منه على أقسام واسعة من البلد)، وسلبياتها (الشرذمة التي تشوبها، وتسلل قوى مشبوهة إلى الجسم الفضفاض للجيش الحر، فضلاً عن الوزن الذي باتت تمتلكه المجموعات الأصولية فيه؟) وفي حال الاقتناع بأن الحراك الثوري سيصل إلى جدار مسدود خطير، إذا تمت العودة لتبني مبدأ السلمية، ما هي الشروط التي ترينها ضرورية لتحول الجيش المذكور إلى

جيش ثوري حقيقي، قادر على إسقاط النظام، ووضع أسس دولة ديمقراطية ثورية تحل محله؟

أحد أهم حوافز الثورة السورية الانتفاض ضد عسكرة المجتمع، التي رزحنا تحتها لمدة خمسين سنة. لذلك نحن ضد كل أنواع العسكرة. ونقطة قوة الثورة السورية وقدرتها على زعزعة النظام كانت تكمن في لا مركزيتها، أو عدم وجود مركز لها أو رأس يقطعه النظام فتنتهي الثورة. لذلك لم تنجح كل محاولات القمع والإنهاء المعهودة سابقاً، من قبل النظام، لأجل إيقافها. ولكن نقطة القوة هذه تحولت الى نقطة ضعف رهيبة عندما تحولت الأمور الى العسكرة، لأن الحياة المدنية ينبغي ان تكون لا مركزية، ولكن اللامركزية مع السلاح تعني الفوضى، ونشوء مراكز قوة تعمل لحسابها الخاص. كما تسمح لكل من هب ودب بالدخول الى البلاد، بحجة دعم الثوار. ولذلك ولذات السبب الذي استدعى احتكار السلاح من قبل الدول الديمقراطية الحديثة، ينبغي ان تحتكر قيادة الثورة السلاح. ولكن كيف كان من الممكن ذلك والثورة بدأت لا مركزية، وتسلحت على نحو لامركزي، حيث كانت ردود أفعال على القتل الذي يمارسه النظام بحق المتظاهرين السلميين؟ وهذا ما أوقع الثورة، وجرها إلى الساحة التي حاول النظام ان يجرها إليها، منذ بداية الثورة، ساحة العنف، لأنها ساحته، بامتياز، وخبرته طويلة فيها، على عكس الثوار. ولا يوجد حل الآن ينسجم مع الأهداف التي قامت من أجلها الثورة سوى عبر توحيد كل المقاومة المسلحة، تحت قيادة واحدة، ومنظمة، وأن يشكل هذا الجسم المنظم نواة للجيش الوطني السوري الموحد، الذي سوف يستطيع حينها إسقاط النظام، كما سيتولى مهمة الدفاع عن كل السوريين، مهما اختلفت انتماءاتهم السياسية والفكرية والطائفية والقومية. كذلك سوف يمنع حدوث فوضى وعمليات انتقام من قبل أي جهة كانت.

٧- (مكرر) أنا أتفهم تحفظك إزاء العسكرة، انطلاقاً من تاريخ طويل من الانقلابات العسكرية، ذات النتائج الكارثية، في المنطقة العربية، وغيرها. ولكن في حين لا بد من التسليم بأهمية وجود قيادة مدنية تحمل برنامجاً ديمقراطياً ثورياً واضحاً، أليس من مقومات الديمقراطية بالذات إتاحة المجال أمام مشاركة هؤلاء المقاتلين في القرار، فيما هم يقدمون أغلى ما لديهم لأجل شعبهم، الا وهو حياتهم؟

ينبغي أن يشارك هؤلاء المقاتلون في القرار لأنهم، كما تفضلت، يقدمون حياتهم في سبيل حريتنا. وتكون مشاركتهم بأن يختاروا ممثليهم في القيادة السياسية المدنية التي

سوف تقود عملية الانتقال الى الديمقراطية.

٨ - كيف ترين إلى أشكال التنظيم الذاتي التي استطاع الشعب السوري إنتاجها، إلى الآن، من تنسيقيات، ولجان ومجالس شعبية، وما إلى ذلك؟ وهل تعتقدين أن هذه الأشكال يجب أن يتم تطويرها وتعميمها لتشكل جنيناً قابلاً للحياة لسوريا جديدة يتطلع لمجيئها السوريون؟

منذ الشهر الثاني من الثورة، بدأ جنين التنظيم الذاتي للثورة بما يسمى التنسيقيات. ومنذ البداية كان هذا خطأً أحمر، بالنسبة للنظام. أي منع تشكيل تنظيم ذاتي يتحول الى تنظيم سياسي، ليكون بديلاً للمعارضة السياسية التقليدية. لأنه كان يدرك منذ البداية أن هذه المعارضة لا تستطيع تمثيل شباب الثورة، لأنها من زمن لا ينتمي لزمنهم، ولأن هناك هوة واسعةً بينهم وبينها، ما يشكل ظرفاً مؤاتياً للنظام لإضعاف الحراك. وقد تلا تشكيل التنسيقيات محاولات هامة للتشبيك في ما بينها وخلق بنية تنظيمية لتكتلات كبيرة ووازنة. وهنا استشرست الأجهزة الأمنية، وتغير شكل حملات الاعتقال وآلية التحقيق والتعذيب، وبدأت حملات الاعتقال بين الناشطين وإلقاء القبض عليهم في بيوتهم، وأصبح الهدف من الاعتقال والتعذيب جمع المعلومات حول هذه الآلية لكبحها وتعطيلها. وقبل ذلك كانت الاعتقالات تستهدف الشباب أثناء قيامهم بالمظاهرة فقط، والاعتقال والتعذيب كانا يتمان، بدون تحقيق. فقد كان هدفهما التخويف والترويع، كي يكف الشبان والشابات عن التظاهر فقط، ولم يكونوا يُسألون عن أية معلومات. وقد تم اعتقال عدة تنسيقيات، بالكامل، ولعدة مرات، في هذه المنطقة أو تلك. أي أنه كلما كانت تتشكل تنسيقية جديدة كانت تعتقل فوراً، ونجح النظام بذلك في إجهاض عملية الولادة للتعبير السياسي والتنظيمي لشباب الثورة. ورغم ذلك فقد انبثقت عن هذه المحاولات عدة تكتلات، كلجان التنسيق المحلية، واتحاد تنسيقيات الثورة...ولكن، وتحت ضغط القمع والتنكيل، لم تكتمل كل هذه المحاولات لترتقي الى أن تشكل الحدث، الذي كنا ننتظره جميعاً، ألا وهو أن تستطيع الثورة فرز قيادتها وتعبيرها السياسي المؤهل لقطف الثمار السياسية لهذه الطاقة الثورية الجبارة، التي بذلها الشباب السوري.

ومع تقدم الأحداث في الثورة، وتراجع قبضة النظام عن الكثير من المناطق، بدأت بالتشكل المجالس المحلية، لادارة شؤون المنطقة. ومن الملاحظ أن المناطق التي كانت تحت ادارة الثوار وإدارة هذه المجالس كانت مناطق آمنة ولا يوجد فيها فوضى. فمثلاً منطقة وادي بردى بقيت لمدة شهور تحت سيطرة الجيش الحر والمجالس المحلية،

ابتداءً من عين الخضرة وحتى الزبداني، وكانت آمنة، على عكس المناطق التي تمتلئ بالأمن والشبيحة، ويسودها السلب والنهب والخطف والجريمة. ومنذ شهور، يحاول شباب الثورة العمل على تشكيل مجالس محلية في كل مدينة دمشق وريفها، ويقومون بالتدرب على الدفاع المدني، وكيفية الحفاظ على المرافق العامة وادارتها ذاتياً، لدرء حدوث فوضى. هؤلاء الشباب الرائعون يبحثون على النت ويسألون عن مفاهيم الادارة المحلية الذاتية. وأنا متفائلة بقدرتهم على ذلك، بشرط أن يرحل النظام بسرعة، لأن المستنقع العسكري الذي وقعنا فيه سوف يضعف هذه العملية المدنية التنظيمية، التي يحاول أن يقوم بها الشباب، في ظروف قاسية، ويتعرضون للاعتقال والتنكيل من قبل الأجهزة الأمنية، لمجرد محاولاتهم تلك. فالنظام منذ أول يوم من الثورة يخاف هذه المحاولات أكثر مما من التسلح، لأنها ستشكل بديله السياسي والاجتماعي والأخلاقي الحقيقي.

٩- كيف تنظرين إلى بعض القوى المحسوبة على اليسار، في سوريا بالذات، كما في المنطقة العربية، والتي تصطف في معسكر النظام، بحجج أو بأخرى؟ وما رأيك ببعض الحكومات اليسارية، ولا سيما في أميركا اللاتينية، التي تقدم له، هي الأخرى، الدعم المادي والمعنوي؟

جاءت الثورات العربية عموماً لتطلق رصاصة الرحمة على اليسار التقليدي، وخاصة الأحزاب الشيوعية التقليدية، التي أصبحت منذ زمن بعيد بلا فعالية، وتحولت إلى هياكل فارغة من الأعضاء، ومحافظة ورجعية، بكل معنى الكلمة. وفي سوريا انحازت هذه الأحزاب الشيوعية إلى جانب النظام المجرم، وأصبحت شريكة معه في الجريمة. لذلك انفض عنها الكثير من قواعدها وخاصة الشباب، ونزلوا الى الشارع، في المظاهرات، إلى جانب أبناء جيلهم. وهذه الظاهرة تستطيع أن تلحظها في كل الحركة السياسية التقليدية في سوريا. فقد انفصل جيل الشباب، في الحركة السياسية الكردية والعربية والفلسطينية، عن قياداته وانخرط في الثورة. وفي جميع هذه الحركات السياسية كانت قيادات أحزابها عائقاً وكابحاً للشباب السوري الثائر. في ذات الوقت ظهرت تجمعات شبابية يسارية جديدة في سياق الثورة عبرت عن روحها، وأتمنى لها التوسع والانتشار، بحيث تتجاوز محدوديتها الحالية.

ولكن أعتقد أن الأزمة، في اليسار، ليست عندنا وحسب، بل هي في العالم كله، والى الآن لا يوجد تعريف لليسار ينتمي الى القرن الواحد والعشرين، وهناك الكثير من اليساريين السوريين يطلقون تصنيف ليبرالي على كل من اختلفوا معهم بالرأي. في

حين أنهم ليس لديهم تعريف لأنفسهم سوى النفي، أي أنهم غير ليبراليين. الكثير من اليساريين لم يكونوا أوفياء لفكرة الثورة، والممارسة الثورية، التي تغير الواقع لصالح البشر، هذه الممارسة، التي ميزتهم منذ القرن التاسع عشر، لأنهم نشأوا في أحزاب غير ديمقراطية، أحزاب كانت تقمع الرأي الآخر. لذلك لم ينحازوا، عندنا، للتنوع الذي كانت تزخر به الثورة السورية، وارتابوا من الميول الدينية، عند الكثير من الشباب الثائر. أعتقد أن المشكلة الأساسية لشيوعية القرن العشرين، التي انهزمت، هي العداء للديموقراطية.

أما الأحزاب اليسارية السورية التي نشأت معارضة للحركة الشيوعية العالمية وللنظام، كحزب العمل الشيوعي، والحزب الشيوعي – المكتب السياسي، فقد كانت أقرب للثورة، لكن مشكلتها أنها مشتتة أيضاً، ومعظم أعضائها التاريخيين خارج التنظيم. وقد انبثق عن هذا الشتات منذ ربيع دمشق حزبان صغيران، حزب الشعب الذي يدعم المجلس الوطني، وحزب العمل الشيوعي الجديد، الذي يدعم هيئة التنسيق الوطنية. ولكن الكثير من الأعضاء التاريخيين لهذين الحزبين التاريخيين انخرطوا في الثورة من خارج هذه الأحزاب، عبر تشكيل مجموعات تدعم شباب الثورة على الصعيدين الاعلامي والثقافي والإغاثي، وشارك أولادهم وبناتهم في المظاهرات، منذ أول يوم.

وأعتقد أنه لذات السبب السابق، أي التاريخ المعارض للشيوعية التقليدية، فقد دعمت الكثير من الأحزاب التروتسكية، العربية والعالمية، الثورة السورية والثورات العربية، وكانت وفية لفكرة الثورة والتغيير.

١٠- ما موقفك حيال حقوق الأقليات القومية، والإثنية، في سوريا القادمة، ولا سيما الأكراد؟

أنا مع كامل الحقوق القومية، ولا سيما للأكراد السوريين، ضمن وحدة الأراضي السورية.

١١ – كيف تنظرين إلى العلاقات الفعلية بين الثورات العربية المختلفة، وإلى أي حد ترين ضرورة قيام أوسع التنسيق والتضامن، في ما بينها، في سياق رؤية لمستقبل المنطقة، قائمة على إرساء وحدة حقيقية في ما بينها، تكون السبيل الوحيد نحو تقدمها، وتحررها من الهيمنة الإمبريالية على خيراتها، وتمكنها

من فرض حل ثوري للقضية الفلسطينية، كما لوجود الدولة الصهيونية في فلسطين التاريخية؟

أعتقد أن الفكر القومي العربي اليوتوبي التقليدي انهزم في القرن العشرين، لعدة أسباب لسنا بصددها الآن. والثورات العربية الراهنة أنشأت نسخة حديثة من الوجود العربي المشترك. وفي الحقيقة لم أكن أتوقع، وأعتقد أنه لم يكن أحد يتوقع، هذا التأثير الصاعق للثورة التونسية على الشعوب في المنطقة العربية، في حضيضها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ومن ثم جاءت الثورة المصرية وألهبت مشاعر الشباب العربي على نحو مذهل.. فقد سرت نار مشتركة في الهشيم العربي دللت على وحدة الوجود والمصير في المنطقة. وقد وعت هذه الشعوب أن تصديها للقضايا الكبرى، كقضية فلسطين، بدون حل مشاكلها الحياتية الاقتصادية ونيل حرياتها السياسية، جعل الديكتاتوريات تعسكر حياتها وتنهب ثرواتها باسم محاربة اسرائيل، وأكثر من ذلك كانت هذه الديكتاتوريات مرتهنة للخارج، وتخدم اسرائيل كما لم يخدمها مؤسسو هذه الدولة العنصرية. وعندما تحصل هذه الشعوب على حريتها وكرامتها وحقوقها الاقتصادية، سوف تقرر وتفرض حلولها الثورية لكل قضايا المنطقة المستعصية. وعلى رأسها قضية فلسطين المحتلة.

١٢- أخيراً، لقد خضت تجربة السجن، في زنازين النظام، فما الانطباعات التي تركتها في نفسك، سواء من مواقع المواطَنَة، أو بصفتك امرأة، بوجه خاص؟ وبالمقابل، كيف ترين إلى موقع المرأة السورية في الحراك الشعبي السوري، كما إلى الموقع الذي تريدينه لها، في ظل سلطة ديمقراطية ثورية منشودة؟

لقد عشت تجربة السجن لمدة أربع سنوات في عهد الأسد الأب، وفي هذا العهد الذي تأسست فيه كل السمات الديكتاتورية والاستبدادية والتوحش ونهب الثروات، كانت السجون هي ساحات الحرية الوحيدة في البلاد. كما كانت ساحات للتعارف والتشارك للآراء المختلفة، والطوائف المختلفة، لم تكن متاحة في السجن الكبير الخارجي. كانت بروفة للمواطنة الحديثة. كنا ننام في نفس الغرفة، نساءً ننتمي إلى كل طوائف سوريا، والى كل الاتجاهات الفكرية السورية. كنا يساراً وإخواناً مسلمين معاً، وكان معنا معتقلات من قوميات غير عربية. هذا النظام لم يكن نظاماً طائفياً علوياً، ولا قومياً عربياً ولا علمانياً ولا اسلامياً، بل كان نظاماً تسلطياً لا يهمه سوى الاستمرار في السلطة، ونهب ثروات البلاد. لذلك كان معارضوه من كل التيارات والطوائف يقبعون في السجون، أو في القبور، أو في أقبية الصمت الرهيب.

المرأة كان لها دور كبير في الثورة السورية، ولكنها لم تكن تظهر في الإعلام، كثيراً، في المظاهرات، لأن هذه كانت تخرج من الجوامع حيث الفضاء الوحيد الذي كان متاحاً، في هذه الدولة التسلطية. ولكن النساء ظهرن، كناشطات ثوريات، منذ البداية. والدور الحقيقي الذي قامت به المرأة في المناطق الثائرة، وبعيداً عن الاعلام، كان مذهلاً. فقد خرجت النساء من البيوت في هذه المناطق لتتظاهر، وتسعف الجرحى، الذين يتساقطون برصاص الأمن. والأهم من ذلك كان لها دور في المطالبة بالمعتقلين، وتحريرهم في الكثير من الأحيان. ففي كل مظاهرة كانت الأجهزة تقوم باعتقال أعداد هائلة من الشباب الثائر، وتضعهم في مخفر البلدة أو في المفرزة الأمنية في البلدة. وبعد انتهاء المظاهرة كانت تذهب النساء، على نحو جماعي، الى هذه الاماكن للمطالبة بهم، بصوت عالٍ وجماعي، ويهتفن: بدنا المعتقلين..بدنا المعتقلين.

وقد عملت المرأة، أيضاً، في الاغاثة، عندما أصبحت هذه المناطق منكوبة من القصف والتشريد اللذين مارسهما النظام.

وأظن أن كل هؤلاء النساء سوف يكون لهن دور كبير، في بناء سوريا الجديدة الديمقراطية الحرة.

١٣- هل أنت حريصة على تسمية ما يحدث ثورة؟

نعم! وكل المآلات الحالية والسلبيات والانحرافات عن مسار الثورة سببها التشبث غير الشرعي، وغير العقلاني، بالسلطة.. ولا يغير من طبيعة ما يحدث شيء، بما هو سيرورة ثورية. ولكن ذلك سيجعل عملية بناء سوريا الديمقراطية أكثر تعقيداً، لأن للعسكرة، مهما تكن، أمراضَها، التي ستمتد إلى ما بعد انتهائها، إضافةً الى الاحقاد والشروخ التي تزداد، وسوف تزداد، في كل يوم يستمر فيه هذا النظام، في تشبثه بالسلطة، وفي عنفه، ووحشيته.

هل يمكن أن تصبح سوريا فيتنام تركيا؟

غياث نعيسة - تيار اليسار الثوري (سوريا)

شهد الاحتفال، في الخريف الماضي، بالذكرى ٨٩ للجمهورية التي اسسها كمال اتاتورك، في ٢٩ تشرين اول /أكتوبر ١٩٢٣، مظاهرات دعا لها حزب الشعب المعارض (أتاتوركي)، على الرغم من محاولة الحكومة الاسلامية لحزب العدالة والتنمية، برئاسة اردوغان، منعها.

وقد وجهت المعارضة انتقادات شديدة للحكومة التركية بأنها تتخلى عن الارث العلماني الاتاتوركي للدولة التركية لصالح الايديولوجية الدينية المحافظة لحزب العدالة والتنمية. كما لم يتوقف رئيس حزب الشعب المعارض كمال اوغلو عن نقد ومعارضة الموقف الحكومي التركي من الثورة السورية، منددا بمساندة الحكومة التركية لما يصفه ببعض المعارضة السورية والمسلحة منها، كما حذر من أي تصعيد أو تدخل عسكري ينتج من المناوشات العسكرية المتبادلة، على الحدود السورية-التركية.

ولم تمر هذه الذكرى للجمهورية وحيدة، فقد اخذ الاضراب عن الطعام لحوالي سبعمائة معتقل كردي، منذ بعض الوقت، ضجة اعلامية كبيرة، وشكل حرجاً اضافياً للحكومة الاسلامية التركية.

وبخلاف التصريحات النارية والحربوية المتكررة لاردوغان ووزير خارجيته اوغلو، يبدو ان فسحة التحرك المسموحة للحكومة التركية من قبل حلفائها وخاصة الحلف الاطلسي لا تزال حتى الآن محدودة، اضافة الى تفاعلات الوضع السوري نفسه على

الاوضاع الداخلية التركية. ووضع اقليمي ودولي معقد ومترابط لا يسمح لحكومة بلد واحد بأن تكسر الوضع الراهن، من دون ان تكون لذلك عواقب كبيرة على المنطقة كلها.

الاستراتيجيات الثلاث للنخب الحاكمة التركية

ان التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي لحقت بالمجتمع التركي، خلال العقدين الماضيين، والانتعاش الواضح للبرجوازية التركية، تجعل وصف بعض الباحثين لاستراتيجية الحزب الحاكم الاسلامي، في السياسة الخارجية، بأنها استراتيجية «اسلامية»، مقارنةً بالاستراتيجيات الموالية للغرب للحكومات السابقة، كلاماً غير دقيق. فإن كانت حكومة اردوغان محافظة، اجتماعياً، على الصعيد الداخلي، وداعمة لتيارات الاخوان المسلمين «المعتدلين»، على الصعيد الخارجي، في البلدان العربية خاصة، يصبح خاطئاً إهمال كونها تعبر، في نهاية المطاف، عن مصالح اقسام هامة، وخاصة التجارية منها، من البرجوازية التركية الكبيرة.

يشير الباحث التركي عمر تاشبنار، في دراسته، بعنوان «الرؤية الاستراتيجية التركية تجاه سوريا»، الى ان النخب الحاكمة التركية تتشاطر ثلاث رؤى استراتيجية للسياسات الخارجية هي: العثمانية الجديدة، التي روج لها حزب العدالة والتنمية الاسلامي الحاكم؛ والكمالية، وهي الرؤية الاستراتيجية لحكومات العسكر السابقة ولحزب الشعب العلماني المعارض؛ وما يمكن تسميته بالديغولية التركية، او بالأحرى الوطنية التركية، وهي رؤية تتشاطرها بعض النخب التي تجمع عناصر مشتركة من الرؤيتين الأوليين.

و«العثمانية الجديدة» هي ما يتبناه حزب العدالة والتنمية، وتقوم على حمل الارث الاسلامي والعثماني لتركيا في الداخل والخارج، بحيث انها تدعو الى نوع من الكمالية «العلمانية» المخففة في الداخل، وسياسة اكثر فعالية ونشاطاً، في الخارج، مع محاولة لعب دور الوسيط – طبعاً تغير الحال مع الثورات العربية وخاصة الثورة السورية– في النزاعات، وهذا ما قامت به الحكومة التركية في الملف الايراني او المفاوضات السورية– الاسرائيلية، ومحاولة كسر عزلة النظام السوري بعد اغتيال الحريري.

و«العثمانية الجديدة» تعني أيضاً ممارسة «القوة الناعمة»، كما يحبون ان يسموها، من خلال تعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والثقافي، في البلدان التي كانت سابقا من مكونات الامبراطورية العثمانية. ولذلك، فقد دعا اردوغان

ومنظّره السياسي لهذه العثمانية الجديدة، احمد داوود اوغلو، بعد وصول حزبهما الى السلطة، في نهاية عام ٢٠٠٢، الى ما اسماه الاخير سياسة «صفر مشاكل مع الجيران».

ومن المفيد التنويه بأن هذه العثمانية الجديدة تأتي كمحاولة من النخب الجديدة الحاكمة لتوسيع الآفاق الجيو- استراتيجية لتركيا، التي كانت في العقود السابقة مرتبطة تماماً بمسارها نحو الغرب، وفي نزاع مع، وعزلة عن، بلدان الجوار. وما قد يعلل ذلك هو أن صادرات تركيا لهذه البلدان الجَارة تضاعفت خلال حكم حزب العدالة والتنمية، وهذا الميل التجاري للسياسة الخارجية التركية يشكل مَعْلماً هاماً يجب عدم اهماله في تحليل سياسات الحكومة التركية، تجاه البلدان العربية والاسلامية. فان كانت الصادرات التركية الى الاتحاد الاوروبي ما تزال تشكل القسط الاكبر من مجمل صادراتها، فإن نسبة الصادرات التركية الى الاتحاد الاوروبي لمجموع الصادرات اليه لم تتغير خلال العشر سنوات الماضية من حكم حزب العدالة والتنمية.

فالعثمانية الجديدة تنظر الى تركيا باعتبارها قوة «اقليمية واثقة من نفسها»، ودولة مركزية في المنطقة عليها ان تلعب دوراً نشطاً فيها وعلى كل الصعد. وهي، في ذلك، تحاول ان تحقق شيئاً من التوازن بين نزوعها الاقليمي وتوجه تركيا القديم نحو الغرب.

لكن موقف الحكومة التركية الحالية، على صعيد القضية الكردية، القضية القومية الأهم والشائكة في تركيا، لم يتميز من مواقف الحكومات السابقة سوى بإقرارها بنوع من التعددية الثقافية، التي تستبعد الميل الدمجي القومي للسياسات الكمالية للحكومات السابقة. وهي عملت على الرد على المطالب الثقافية والسياسية للشعب الكردي في تركيا، من خلال تأطير هذه المطالب وحصرها في اطار الولاء للجمهورية التركية، وفي اطار ما تسميه بالتعددية الثقافية والهوية الاسلامية، فحسب.

لقد قدمت حكومة اردوغان للإدارة الاميركية، في حربها ضد الارهاب «الاسلامي»، نموذجاً روجت له في مواجهة الاسلام المتشدد. فقد وصفت غوندوليسا رايس حكومة اردوغان عام ٢٠٠٢ بأنها «نموذج ممتاز لبلد ٩٩ بالمئة من سكانه مسلمون، يملك اهمية كبرى لكونه يشكل بديلاً من الاسلام المتشدد». بل رأى فيها بوش الابن، في حماسه للترويج لهكذا حكومات اسلامية «معتدلة»، كونها «تقدم للمسلمين في العالم نموذجاً يدعو للتفاؤل لديمقراطية حديثة ومدنية». هذا في حين يرى الكماليون ان

الغرب يخطىء في تقديره للأجندة الاسلامية لحزب العدالة والتنمية، وان الاخير انما يمارس سياسات اسلمة داخلية للمجتمع التركي، وسياسات خارجية «مغامرة لا اهداف لها».

اختبار السياسة التركية على ضوء الثورات العربية

مع اندلاع الثورات، في عدد من البلدان العربية، وبدايةً في تونس، في ك١/ديسمبر ٢٠١٠، وبعد فترة اولى من التخبط والاندهاش بما يحصل، انتهزت الحكومة التركية، مع بروز قوى الاخوان المسلمين في تونس ومصر، هذه الفرصة لتقديم نفسها كنموذج «لديمقراطية اسلامية»، تضطلع بدور الاخ الناصح الاكبر. ولكن هذا التدخل، والدور الناشط لها في بلدان المنطقة العربية، التي تشهد سيرورات ثورية، جعل من مبدأ «صفر مشاكل مع الجيران»، وخصوصاً مع التدخل المباشر للحكومة التركية في الشأن السوري، بلا معنى. أو تحول الى مبدأ «صفر جار بلا مشاكل معه». فقد ساءت او توترت بشكل كبير علاقات الحكومة التركية، في العامين الماضيين، مع كل من حكومات سوريا والعراق وايران وروسيا وارمينيا.

لقد وقفت الحكومة التركية موقف المتفرج والمذهول من الثورة التونسية، حين اشتعلت في نهاية عام ٢٠١٠، ولم يكن لها دور، او موقف يذكر، لا على الصعيد الاعلامي ولا على المستوى السياسي. ولكنها، مع انتقال الثورة الى مصر، في يناير/كانون الثاني ٢٠١١، ادركت عمق التحولات الجارية في المنطقة، ولاسيما لمعرفتها بالوزن السياسي الهام لجماعة الاخوان المسلمين في مصر، على رغم موقف الاخيرة المتردد من الانخراط في المظاهرات، في بداياتها، وموقفها الكواليسي في مفاوضة نظام مبارك. فكان اردوغان اول رئيس حكومة في العالم يطالب بتنحي مبارك، واستقبله الاخوان بحفاوة بالغة خلال زيارته لمصر في ايلول/سبتمبر ٢٠١١، هذه الزيارة التي رافقه خلالها وفد ضخم من رجال الاعمال الاتراك، أملاً بأن يعزز ذلك العلاقات الاقتصادية مع اكبر بلد- سوق- عربي.

بينما لم يكن موقف الحكومة التركية بنفس الوضوح حين اندلعت الثورة في ليبيا في شباط/ فبراير ٢٠١١، اذ ان حكومة حزب العدالة والتنمية ترددت طويلا في اتخاذ موقف لها، بخلاف موقفها السابق في ما يخص مصر، لأنه كان لتركيا عقود مع نظام القذافي تعادل ١٠ مليار دولار، ويعمل في ليبيا حوالى ٢٥٠٠٠ عامل تركي. فقد رفض اردوغان اتخاذ موقف مشابه لموقفه بخصوص مصر، بل تعمد الدعوة لموقف مائع حذّر فيه من اعادة سيناريو العراق في ليبيا - في حين انه، وللمفارقة، يدعو له

في سوريا - في حال استمر القتال. وعندما قرر الغرب وحلفاؤه العرب انشاء منطقة حظر الطيران في ليبيا، رفض اردوغان العرض بمشاركة تركية قائلاً إن تدخل حلف الاطلسي والولايات المتحدة سيؤدي الى غزو عسكري لليبيا على غرار ما حصل في العراق.

ونتيجة هذا الموقف التركي، جرت مظاهرات في مدينة بنغازي تندد بموقف اردوغان وحكومته المذكور.

لكن حكومة اردوغان عملت على تدارك موقفها بعد صدور القرار رقم ١٩٧٣ بإقامة منطقة حظر للطيران من مجلس الامن، الذي اتخذته الولايات المتحدة وشركاؤها، كغطاء لإسقاط نظام القذافي الكريه، حيث اعلنت الحكومة التركية مشاركتها العسكرية الفعلية في الحملة وارسلت سفناً حربية تشارك في العمليات العسكرية، ما قد يعني ان تكون لها حصة في اعادة اعمار ليبيا.

ومرة اخرى، عندما اندلعت الثورة في البحرين في شباط/فبراير ٢٠١١، وجدت حكومة اردوغان نفسها اسيرة تناقض بين خطابها الداعي للديمقراطية ومصالحها الاقتصادية والسياسية، حيث للرأسمالية التركية مصالح اقتصادية كبيرة مع دول مجلس التعاون الخليجي، كما انها تشارك اهتمام هذه الدول مع الولايات المتحدة واسرائيل في الرغبة بتحجيم القدرات الايرانية على التدخل في الخليج والمنطقة. فارتأت حكومة اردوغان حلاً بأن تعرض وساطتها لحل سياسي «للأزمة» في البحرين، ودعت السلطات البحرينية الى ضبط النفس في استخدام القوة لتجنب وقوع «كربلاء جديدة»، وفي الوقت نفسه طلبت من آية اللّه السيستاني في العراق التدخل للتخفيف من مطالب السكان «الشيعة» في البحرين، وكأن الاحتجاجات اقتصرت فيها على الشيعة او على مطالب طائفية.

يبدو ان اردوغان اراد في تعامله مع الثورة في البحرين ليس فقط تأكيد تركيا كدولة اقليمية، بل كدولة اقليمية في مواجهة ايران، وليس فقط باعتبارها «القوة السنية الاكبر في المنطقة»، وهي الصورة التي تجلت بها سياساتها في التعامل مع الثورات العربية. لكن السعودية ودول التعاون الخليجي تجاهلت اقتراحات اردوغان وارسلت السعودية وقطر وغيرها من دول الخليج قواتها الى البحرين في محاولة لسحق الثورة الشعبية فيها، لأنه حتى النموذج الاردوغاني لحكومة اسلامية معتدلة، بالرغم من كل علاته، يشكل نموذجاً ما يزال مكروهاً ومنبوذاً لدى الحكومة السعودية الظلامية،

وممالك ومشايخ الخليج، ولأن قبول السعودية بتدخل تركي في التعامل مع الاحداث في البحرين انما يعني انحطاطها الى قوة اقليمية ثانوية خلف الحكومة الاسلامية في تركيا، وهذا ما لا ترغب فيه.

ولكن حكومة أردوغان الاسلامية، لا تقدم، كغيرها من الحكومات او الحركات الاسلامية، نموذجاً مخالفاً للرأسمالية السائدة، على صعيد الاقتصاد، اي سياسات ليبرالية بلا روادع، بل ان جل ما قد يميزها هو عملها على ترويج او فرض سياسات محافظة جداً، على الصعيد الاجتماعي والثقافي، ونزوع داخلي إلى تقليص هوامش الحريات العامة.

فقد استطاعت حكومة العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٣ القيام بسلسلة من «الاصلاحات» الهيكلية، بسياسات نيو ليبرالية صريحة، ليصل معدل النمو فيها الى ٧ بالمئة في السنوات التسع الماضية. وبالمقارنة فإن نظام الاسد الدكتاتوري استطاع ايضاً، بتطبيقه لسياسات مشابهة، ايصال سوريا الى معدل نمو يقترب من ٥ بالمئة، ولكن على حساب استنزاف وافقار هائلين للطبقات الشعبية.

لكن الوضع الاقتصادي في تركيا، ومنذ عامين، مع اندلاع السيرورات الثورية في المنطقة، لم يعد «وردياً»، كما يقول الباحث سبهاش كابيلا، في مقاله «تفاقم النزاع السوري- التركي: آفاق استراتيجية». إذ انه ينوه بكون التقارير الاقتصادية تؤكد أن «الاقتصاد التركي يعيش اليوم، بفضل القروض القصيرة الامد الممنوحة من العربية السعودية ومشيخات الخليج... وهي جميعها معادية لإيران، وهذا البلد الاخير هو الهدف الرئيسي من التصعيد الجاري للنزاع».

السياسة التركية تجاه سوريا

تقلبت السياسات الحكومية التركية خلال نحو عشر سنوات تجاه النظام السوري، من حالة عداء بلغت حد التهديد بالحرب الى حالة صداقة وطيدة، لتعود منذ عامين الى حالة عداء شديد وتدخل مباشر في محاولة لإسقاط نفس النظام.

كان العداء بين النظامين، في الثمانينيات والتسعينيات، كبيرا. فقد قدم النظام السوري دعماً هائلاً لحزب العمال الكردستاني، القوة الكوردية الاقوى سياسيا وعسكريا بلا منازع، وذلك على خلفية تنازع بين البلدين على حصة كل منهما من مياه دجلة والفرات، وقيام الحكومة التركية ببناء عدد كبير من السدود ومولدات الطاقة عليهما

في المناطق الجنوبية، القريبة من الحدود السورية والعراقية، وتناقض في المصالح الجيوسياسية بين تركيا الموالية للغرب وسوريا المتحالفة مع روسيا وايران.

ووصل الامر حينئذ الى حد أن اعلنت الحكومة التركية تهديداً علنياً بغزو سوريا عام ١٩٩٨، إن لم يتوقف النظام السوري عن دعم الحزب المذكور، بسبب عملياته الجريئة والمتزايدة، ضد الجيش التركي ومؤسسات الدولة التركية. لقد اصاب نظام حافظ الاسد ذعرٌ حقيقي من حرب مع تركيا، فتراجع ورضخ لمطالب الحكومة التركية. هذا الرضوخ للنظام السوري تَتوّج بتوقيع الحكومتين ما يعرف باتفاق اضنة، في ٢١ تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٩٨، الذي يقر فيه النظام السوري بوقف دعمه لحزب العمال الكردستاني، مع طلبه رحيل عبدالله اوجلان، زعيمه المعروف، الذي خطفته المخابرات التركية من كينيا في شباط/ فبراير ١٩٩٩، اضافة الى اتفاقات تعاون امنية بين النظامين.

ومنذ ذلك الوقت، نمت بين النظامين علاقات تعاون على كل الصعد الاقتصادية والسياسية والامنية، فتم تكوين منطقة حرة بين البلدين والغاء تأشيرات الدخول، وشهدنا إغراقاً غير معهود للبضائع التركية للسوق السورية، ما ادى الى اغلاق وخراب سلسلة كبيرة من الصناعات الحرفية والصناعية (وخاصة النسيج والموبيليا والمفروشات الخشبية والأحذية) السورية وغيرها، مع غزو ثقافي تمثل في احتلال المسلسلات التركية حيّزاً هاماً من الفضاء التلفزيوني في سوريا، لتصبح تركيا الشريك التجاري الأول لسوريا، حيث احتلت مشاريعها في البلاد عام ٢٠١٠ المرتبة الأولى. وتشير أرقام رسمية إلى أن حجم التبادل التجاري بينهما بلغ، في العام نفسه ٢،٥ مليار دولار، بينها نحو١،٦ مليار دولار صادرات تركية إلى سوريا. فقد وقّع البلدان في عام ٢٠٠٤ اتفاقاً للتجارة الحرة دخل حيز التنفيذ عام ٢٠٠٧، فأدى إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو ٣٠ في المائة سنوياً. وقد صرح رئيس اتحاد غرف السياحة في سوريا محمد رامي مارتيني لمجلة الاقتصادي السورية بأننا «نحن في سورية منذ البداية أُغرِقنا بالبضائع التركية والصينية والمجهولة المنشأ، تحت مسمى التجارة الحرة، ولم يتم تقديم أي دعم للبضاعة السورية».

وتطورت العلاقات بينهما الى مستوى عال ادى الى تشكيل «المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي». فكانت تنظر تركيا الى سوريا باعتبارها بوابتها لدخول منطقة الشرق العربي. مثلما كان وراء هذا التعاون مراهنة تركية وربما غربية على إبعاد النظام السوري عن ايران.

وما لا شك فيه ان حكومة اردوغان لعبت دوراً هاماً في فك عزلة النظام السوري الدولية، بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في العام ٢٠٠٥، واضطرار النظام السوري الى سحب قواته من لبنان، كما لعبت دور الوسيط في المفاوضات السرية التي جرت بين اسرائيل والنظام السوري، وأوشكت على التوصل الى اتفاق نهائي بينهما في نهاية عام ٢٠٠٨، لولا توقف المفاوضات عقب الاعتداء الاسرائيلي على غزة في كانون اول/ديسمبر ٢٠٠٨.

هل سوريا هي فيتنام تركيا؟

لكن مع انطلاقة الثورة الشعبية السورية، في منتصف آذار٢٠١١ ضد النظام الدكتاتوري، الذي عمم ابشع اشكال الاستبداد والفساد، وأفقر غالبية الشعب، كان موقف الحكومة الاسلامية التركية، وخلال الثلاثة أشهر الاولى من الثورة، ينحصر في لعب دور الناصح للنظام السوري، داعياً إياه الى اجراء بعض الاصلاحات، ومحاولاً إقناعه بفتح حوار جدي بينه وبين جماعة الاخوان في سوريا، لمساعدة النظام على الخروج من «الازمة». ولم يصدر خلال ذلك اي تصريح رسمي تركي يطالب برحيل الاسد، أو تغيير النظام السوري.

لكن بداية التحول في الموقف التركي جرت بعد ان شعرت الحكومة التركية بأن نفوذها السياسي على النظام السوري ليس كما كانت تتوقعه، وليس على مستوى العلاقات الاقتصادية المتنامية بينهما، فبدأ انعطاف جذري في موقفها منه، وذلك منذ شهر حزيران /يونيو ٢٠١١، عندما وصف اردوغان قمع النظام للمتظاهرين بأنه «همجي»، وأعلن أن الاسد لم يلتزم بتعهداته في القيام بإصلاحات. ومنذئذ اقدمت الحكومة التركية على حزمة من الاجراءات الناشطة ضد النظام السوري، عبر دعم نشط لبعض اطراف المعارضة، ولا سيما جماعة الاخوان المسلمين، والسماح بالعديد من مؤتمرات أقسام منها، وتمويلها وتشجيعها، وصولاً الى تشكيل المجلس الوطني في اسطنبول، في بداية ت١/اكتوبر من العام ٢٠١١، واتخاذ عدد من العقوبات ضد النظام في سوريا، وبعد سلسلة من التصريحات النارية، مطالبة اردوغان صراحةً، في ت٢/نوفمبر ٢٠١١، بتنحي الاسد عن السلطة، علاوة على استضافتها للمؤتمر الثاني لاجتماع «اصدقاء سوريا»، المكون من عشرات الدول المعادية للنظام السوري، في اسطنبول، في شهر نيسان/أبريل من العام ٢٠١٢.

اذن، حصل في ثلاثة اشهر تغير حاد في موقف الحكومة التركية لتنتقل من موقع الصديق للنظام السوري الى واحد من ألد اعدائه، وبدا وكأن تركيا قاب قوسين او ادنى من شن حرب على سوريا. ولكن ها قد مضى اكثر من عام على التحول العدائي للموقف التركي من النظام السوري، من دون ان تقدم حكومة اردوغان على تنفيذ اغلب تهديداتها (دعوتها للحلف الاطلسي للتدخل، مطالبتها بمناطق حظر للطيران ومناطق آمنة...الخ)، والاسوأ من ذلك، ان الحكومة التركية نفسها تقر بأن اطالة عدم الاستقرار في سوريا، وامتداده زمنياً، ليسا في صالحها، فانعكاسات الصراع في سوريا بين قوى الثورة الشعبية والنظام الاستبدادي العنيف بدأت تؤثر سلباً في الداخل التركي. فهنالك ميل عام غالب لدى الرأي العام التركي ضد اي تدخل عسكري في سوريا، وظهر كسب الحكومة التركية موافقة البرلمان على نشر قوات خارج الحدود في بداية تشرين اول/اكتوبر ٢٠١٢ كمجرد محاولة لحفظ ماء الوجه، بعد تصريحات عنترية لرئيس الحكومة، اكثر مما كضوء اخضر لعمليات عسكرية واسعة داخل سوريا، فالبرجوازية الكبرى التركية لا مصلحة حقيقية لها في خوض بلادها حرباً لا يعرف احد كيف ستنتهي، والتفريط بمناخ داخلي واقليمي ما يزال موائماً لها، وخاصة علاقاتها التجارية الضخمة مع ايران، حيث وصلت الصادرات التركية الى ايران عام ٢٠١١ الى ٣٤٢ مليون دولار، والايرانية الى تركيا اكثر من ٨٣٠ مليون دولار في العام عينه، أو مع روسيا، اذ وصلت الصادرات التركية الى روسيا، منذ بداية العام ولغاية شهر ايلول فقط، إلى اكثر من ١٠٠ مليار دولار. واعلن وزير الاقتصاد التركي لوكالة روسيا اليوم، بتاريخ ٩ تشرين اول/ اكتوبر ٢٠١٢، أن الصادرات التركية الى روسيا «ستصل الى ١٨٤،٥ ملياراً، مع نهاية العام الجاري».

من جهة اخرى، تتسع وتيرة وقوة معارضة حزب الشعب (الاتاتوركي، وهو الحزب الثاني في تركيا) لحكومة اردوغان، متهماً اياها بالرضوخ لسياسات الغرب، وتتفاقم احداث التوترات الطائفية داخل تركيا نفسها، كانعكاس لما يجري في سوريا، اذ يبلغ عدد العلويين في تركيا (من الكورد والعرب والاتراك) نحو ٢٥ مليون نسمة، وفق تقرير لصحيفة لوموند الفرنسية، في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١٢، وتبدو مواقف الحكومة التركية من سوريا لدى بعض هؤلاء نابعة من موقف غير علماني، بل ديني وطائفي. يضاف الى هذه الاعتبارات الهاجس الاكبر الذي يقض مضجع الحكومة التركية، وهو تزايد النشاط والعمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني، الذي اصبح له عمق استراتيجي داخل الاراضي السورية، في المناطق الكوردية الشمالية التي تخلى عنها النظام السوري لصالح حزب الاتحاد الديمقراطي –الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني – علماً بأنه يبلغ عدد الكورد ما بين ١٥ و٢٠ مليون نسمة في تركيا

لوحدها. واخيراً، تضاف إلى الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للتدخل التركي في سوريا مشكلة اللاجئين السوريين اليها، الذين فروا هرباً من قصف وتدمير النظام السوري للمدن والبلدات، وقد تجاوز عددهم المائة الف. وكل ذلك يرمي بثقله على الحكومة التركية.

ورغم محاولة الحكومة التركية التقليل من التأثيرات السلبية الداخلية، الناتجة من تدخلها المباشر في الشأن السوري، الا ان وزير التنمية التركي جودت يلماز اقر بأن «تأثير الأزمة السورية في اقتصادات بعض المناطق التركية مرحلي، متوقعاً عودة الحركة الاقتصادية أقوى من قبل فور انتهاء الازمة السورية»، في تصريح له في بداية شهر تشرين ثاني/نوفمبر الماضي.

هذا ولا يبدو لنا أن الحكومة التركية تملك القدرة او الرغبة حقاً في القيام بمغامرة عسكرية منفردة في سوريا، لكننا نعتقد انها كان يمكن ان تفعل ذلك تحت غطاء من حلف الاطلسي، وكانت لدينا العديد من الوقائع تؤكد هذا المنحى، في ما مضى، منها ما حصل في ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢، حين اسقطت القوات الحكومية السورية طائرة تركية، والمناوشات الحدودية بين تركيا وسوريا، اثر سقوط العديد من القذائف السورية في المناطق التركية. لكن رغم كل التوعد الكلامي الذي ابدته الحكومة التركية وطلبها دعم الحلف الاطلسي، فان ردود فعلها بقيت حتى الآن ملجومة عسكرياً. في حين ان موقف حلف الاطلسي، بالرغم من الحماس الاردوغاني، المطالب الحلف الاطلسي بالتدخل في سوريا، بقي يدعو للقول إن الحل المطروح في سوريا هو حل «دبلوماسي»، وأن لا نية للحلف الاطلسي في التدخل العسكري في سوريا. وفي تصريح للأمين العام لهذا الحلف، في ٩ تشرين اول/اكتوبر من العام الماضي، أعاد التأكيد على ان «حلف شمال الأطلسي لا يرى أي دور له في تسوية الوضع في سورية»، واعرب راسموسن عن موقف الحلف من الاوضاع في سورية، قائلاً: «نأمل بالتوصل الى حل سياسي للأزمة في هذا البلد»، وحذر كذلك من اتخاذ خطوات متسرعة في سورية، مشدداً على أن «المجتمع السوري معقد جداً، والوضع في هذا البلد ليس سهلاً، ويهدد بصعوبات لكل المنطقة».

ويجعل التفارق بين رغبات الحكومة التركية بتدخل عسكري يسمح لها، كما تعتقد، بتعزيز مصالحها ونفوذها في سوريا، ومنع قيام منطقة حكم ذاتي كردي فيها تشكل تهديداً لها، وقدراتها الفعلية على ذلك لوحدها، من جهة، والموقف الغربي والاميركي، الحذر من اي تدخل عسكري في سوريا، من جهة أخرى، يجعلها هذا التفارق

- نقول - في موقع ليس له من داعمين حقيقيين، في جنوحها لهكذا مغامرة، على الأقل حتى الآن، سوى السعودية وممالك الخليج، في الوقت الذي لن تستطيع فيه لا تركيا ولا هذه الممالك القيام بمغامرة لا تحظى بموافقة الولايات المتحدة والغرب، عموماً، بحيث يصبح وصف الموقف الاردوغاني الحربوي الكلامي، في بعض مراحل السيرورة الثورية السورية، بأنه «أقرب إلى النباح منه إلى العض»، وصفاً صحيحاً.

وقد شعرت الحكومة التركية بهذا التفارق، حتى منذ نهاية عام ٢٠١١، حين صرح اردوغان في ت٢/نوفمبر ٢٠١١ بأن الغربيين لا يريدون التدخل في سوريا كما فعلوا في ليبيا، لأن «سوريا ليس فيها نفط».

هذا ومن المؤكد ان الملف السوري ليس- او لم يعد- بيد تركيا، او السعودية، او قطر. وتحاول الأولى، جاهدةً، حيازة نفوذ ما في صفوف بعض كتائب المقاومة الشعبية المسلحة (الجيش السوري الحر)، لعل ذلك يسمح لها في البقاء كلاعب اساسي في الملف السوري، ولا سيما أن طموحها لأن تكون قوة اقليمية كبرى قد تعرض الى نكسة، بالتدويل الصارخ للمسألة السورية التي اصبحت في القلب من معركة الضواري الامبريالية لأجل تقاسم النفوذ في المنطقة، ومن صفقات ومناورات الدول الكبرى (الغربية والشرقية) بخصوص السيطرة على سوريا.

لكن الوضع الراهن للحكومة التركية هو انها لم تفعل سوى الانغماس اكثر فأكثر في المستنقع السوري، ما جعل الباحث الاميركي جوشوا لانديز يعتبر أن «سوريا اصبحت فيتنام السياسية بالنسبة لتركيا»، ويخشى ان تتحول سوريا الى «فيتنام» العسكرية والسياسية لتركيا.

وإنه ليصبح هاماً التأكيد على ان الحكومة الاسلامية لحزب العدالة والتنمية ليست حليفاً حقيقياً للثورة الشعبية السورية. إنها قوة اقليمية لها مصالح محددة تخدم مصالح طبقة رأسمالييها الكبرى، الاقتصادية والسياسية، كما لها مصالحها الجيو سياسية الخاصة. لذلك فإن الموقف الرسمي التركي لا ينبع، كائناً ما كان، من اعتبارات اخلاقية أو دينية، بل إن الحكومة التركية تعمل، عبر تشكيل شبكة زبائنية لها داخل سوريا، على تعزيز مصالحها فحسب.

إن مسار الثورة الشعبية، السورية، فضح على الملأ طبيعة النظام السوري الدكتاتورية البشعة والقاتلة، مثلما فضح حقيقة مواقف الدول التي تدعي انها صديقة للشعب

السوري، والتي، في الواقع، لا يعنيها شيء من معاناة شعبنا، بل تهمها فقط مصالحها الخاصة، ليؤكد على درس جوهري، سبق ان اختبرته كل الثورات، وهو ان انتصار الشعب السوري الثائر يكمن في استمرار رهانه على ارادته الذاتية، المستقلة عن اي قوة اقليمية او دولية، من اجل تحقيق الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة، في سوريا الجديدة، على انقاض الدكتاتورية.

الطائفية ونظام الاسد في سوريا

جوزيف ضاهر - تيار اليسار الثوري (سوريا)

لا تزال الثورة السورية مستمرة، واصبحت لديها طبيعتان، طبيعة حراك سياسي سلمي، وطبيعة عنفية متمثلة بالجيش السوري الحر، الذي نشأ كردة فعل على القمع الوحشي الذي انتهجه نظام الاسد بمواجهة الحركة الشعبية.

ورغم البيانات والهتافات المتعددة التي اطلقها الثوار في سوريا، رفضاً للطائفية وللمطالبة بوحدة الشعب السوري، نرى الكثير من القوى المساندة للنظام تحاول ان تبيّن ان الثورة تطغى عليها الجماعات الاسلامية المتطرفة، التي تدعمها السعودية وقطر. وبالمقابل تحاول هذه القوى، بالشراكة مع جزء كبير من اليسار «الممانع»، تصوير نظام بشار الاسد، كما لو كان نظاماً علمانياً تقدمياً، وحامياً للأقليات الدينية!

ولكن، على الرغم من زيف هذا الطرح، وعدم صوابية هذا التشريح لواقع الثورة السورية، من الخطأ ان ننزلق الى عدم الاعتراف بكون الطائفية هي جزء من السياسات، التي تنتهجها بعض القوى، في الحراك الثوري السوري. ففي اي واقع ثوري، تصعد الى السطح قوى وايدولوجيات مختلفة ومتناقضة، تتوحد موضوعياً في تضررها من النظام القائم، ولكنها في نفس الوقت، تختلف جذرياً في ما بينها، حول السياسات المتبعة ومنهجية العمل الشعبي، والخطاب السياسي والايديولوجي. وإنكار وجود هكذا ديناميات، في اي واقع ثوري، لا يندرج سوى في محاولات التسخيف والتبسيط، التي ينتهجها بعض المثقفين، في تعاطيهم مع واقع الثورات العربية، بشكل عام، وواقع الثورة السورية، بشكل خاص.

أجل، هناك مجموعات وقوى في الحراك السوري تنتهج المنطق الطائفي، في مواجهتها للنظام، لكن ماذا يجب ان يكون دور اليسار الثوري في سوريا، في مواجهة هذا الواقع؟ أيجب عليه ان يترك المعركة، وينتظر الى أجل غير مسمّى، حتى تأتي الثورة الاجتماعية المثالية والنقية، كما فعلت بعض قوى اليسار التقليدي؟ او ننخرط كلّياً في الحراك الثوري، من اجل التخلّص من النظام، وفي نفس الوقت، وعلى نفس المستوى من الاهمية، نتولى العمل على تثوير القوى والجماهير المنخرطة، في الحراك الشعبي، بمواجهة الخطاب الطائفي؟

> يجيب لينين عن هذا السؤال، بالقول: «إن تصور إمكانية قيام ثورة اجتماعية... بدون هبّات ثورية يقوم بها قطاع من البرجوازية الصغيرة، بكل ما له من تحيزات، وبدون حركة من جانب جماهير البروليتاريا، وأشباه البروليتاريا، غير الواعين سياسياً، ضد قهر ملاكي الاراضي والكنيسة والمَلَكية، وضد القهر القومي.. الخ.، أقول إن تصور هذا كله يعني التخلي عن الثورة الاجتماعية. فالمتوقع هو أن تنتظم صفوف جيش في مكان ما، ويقول :«نحن للدفاع عن الاشتراكية» وآخر تنتظم صفوفه في مكان ثان، ويقول «نحن للدفاع عن الامبريالية»... وهكذا تكون الثورة الاجتماعية...
>
> «إن من يتوقع ثورة اجتماعية «محضة»، او «نقية»، لن يحيا أبدا حتى يراها. فمثل هذا الانسان يثرثر بكلمة الثورة، من دون أن يفهم معناها.»[1]

ان السيرورة الثورية ليست ذات لون واحد، ولن تكون كذلك، أبداً؛ فإن كانت لا تعود، عندئذ، ثورة؛ ودور اليسار الثوري هنا واضح جداً، وهو مواجهة النظام، وتثوير الحركة الشعبية.

ولقد رأينا كيف ان جزءاً كبيراً من الحراك الثوري السوري، عمد منذ بداية الثورة الى رفض الطائفية، على رغم محاولات النظام المتكررة إشعال نيران الطائفية. فرأينا شعارات، كـ«جميعنا سوريون، جميعنا متحدون»، تتكرر دائماً، وفي كثير من التحركات رأينا يافطات واضحة تقول «لا للطائفية». بالإضافة الى ذلك، قامت لجان التنسيق

١- لينين، عن المسألة الوطنية والاممية البروليتارية، في جريدة سوسيال ديموقراط (الاشتراكية الديمقراطية)، العدد ١ - ١٩١٦

المحلية في سوريا بتنظيم حملة، تحت شعار «طائفتي الحرية»، حيث رفعت اللجان يافطات ترفض فيها الخطاب الطائفي، كما ترفض الممارسات الطائفية للنظام، ومحاولته جر الثورة الشعبية الى فخ طائفي.[2]

تنسيقية سراقب رفعت يافطات تحمل رموز جميع الطوائف والتلاوين السورية، بينما في داعل، رفع المتظاهرون يافطة تقول: «في سوريا المستقبل، سياسات الإقصاء ستنتهي». وفي الاشهر القليلة الماضية، رأينا يافطات تقول إن الطائفية هي مقبرة الثورة السورية.

لقد اكدت الحركة الشعبية في سوريا، في اكثر من مناسبة، التزامها بالنضال من اجل سوريا موحدة، وضد التقسيم، بناءً على تضامن شعبي اجتماعي، ووطني، وفي تحَدٍّ واضح للانقسامات الطائفية والاثنية.

ولكن ما يغيب عن سمعنا عادة هو السياسات والممارسات الطائفية والعنصرية المستعملة من قبل النظام، بمحاولة منه لتفريق الحركة في الشارع. ويعود تاريخ هذه السياسات إلى الايام الاولى لتولي حافظ الاسد الرئاسة في سوريا. فالنظام السوري هو نظام سلطوي، وزبائني، وقد وجد لنفسه الدعم من قبل أجهزة الامن، التي تهيمن عليها بشكل عام شخصيات علوية، بالإضافة الى شبكات من البيروقراطيين، والرأسماليين المتمركزين حول القطاع العام، والذين استطاعوا ايضاً الاستفادة، على الصعيد الاقتصادي، بشكل كبير، خلال التسعينيات من القرن الماضي، بعد تطبيق قانون الاستثمارات رقم ١٠ في العام ١٩٩١.[3]

وكذلك حصل النظام على الدعم من قبل البرجوازيين المسيحيين والسنّة، في دمشق وحلب، الذين استفادوا كثيراً من السياسات النيوليبرالية، التي اعتمدها النظام في السنوات الماضية، وخاصة بعد اطلاق مسيرة السوق الاجتماعية، في الـ٢٠٠٥.

ولا يجب ان ننسى ايضاً في ١٩٧٠، حين هلل تجار حلب ودمشق لمجيء حافظ الاسد الى السلطة، ومساندتهم للحركة التصحيحية التي قادها حافظ الاسد، والتي انهت السياسات الراديكالية التي اعتمدت في الستينيات، والتي تحدّت سلطة البرجوازية،

٢- http://www.lccsyria.org/8848: لجان التنسيق المحلية في سوريا، ١٠ حزيران ٢٠١٢

٣- بسام حداد، سوريا، الانتفاضات العربية، العلاقات التجارية والاقتصاد السياسي للنظام السلطوي السوري، انترفايس جورنال، الجزء الرابع، ايار ٢٠١٢

السياسية والاقتصادية. فتجار المدن حينها، والذين كانوا ناشطين بشكل قوي ضد الجناح اليساري، في حزب البعث، ارسلوا متظاهرين الى شوارع المدن الكبرى، حاملين يافطات تقول: «طلبنا من الله المدد (العون)، فأرسل لنا حافظ الاسد»[٤].

ومنذ ذلك الحين سعى النظام الى بناء شبكة من الولاءات لنفسه، عبر اكثر من وسيلة، معظمها اقتصادي، مع افراد وزعامات من كل الطوائف السورية. وبالمقابل، اعتمد النظام الاستقطاب الطائفي والقبلي والعائلي، في تشكيله الجهاز الامني للنظام الحاكم، المؤلّف بغالبيته من شخصيات علوية.

فالطائفية كانت ومازالت أحد الاسلحة الابرز لنظام الاسد، في محاولاته الدائمة لجم الحركات الشعبية المعارضة، كذلك الاحزاب السياسية، والحركات المدنية، وذلك من خلال رفع شأن العلاقات العائلية والقبلية، بمواجهة العلاقات او التجارب الانسانية المدنية. وهدفت هذه السياسات الى توجيه الانظار بعيداً عن الفساد، والفروقات الاقتصادية والقمع والاضطهاد، وغياب الديمقراطية.

هذا وعادة ما تفسّر الطائفية، بكونها انتصار التقاليد على الحداثة، او تعبيراً عن مشاعر بدائية او كره تاريخي ما، بين المجتمعات، كما الحال بين الشيعة والسنة في العراق، والبحرين ولبنان، او العلويين والسنّة في سوريا، او الاقباط والسنّة في مصر. وفي هذا السياق يروّج بأن الطائفية هي ارث مدمج في مجتمعاتنا، ما قبل حداثي، يمنع مجتمعاتنا من التطوّر والدخول في حيز الحداثة.

ولكن واقع الامر يختلف عن هذا الطرح، فالطائفية كتعبير سياسي هي تعبير حداثي، يستمدّ القوة من التناقضات الطبقية والسياسية والاجتماعية، التي نشأت مع دخول مجتمعاتنا، في كنف النظام الرأسمالي، تحت ادارة الدول الكولونيالية، في أواخر القرن التاسع عشر.

> ويقول أسامة مقدسي، في كتابه «ثقافة الطائفية»: «أحد اكثر الاخطاء التاريخية شيوعاً، حول الشرق الاوسط، هو اعتبار ان الطائفية حاجز امام الانتقال الى الحداثة، وهي عارض من عوارض ما يسمى قوس الازمات. هذا التحليل ادى الى مسارات محبطة للتحقيق التاريخي،

٤- حنّا بطاطو، سوريا الفلاحين، المتحدرون من الأعيان القرويين الصغار، وسياساتهم، مطبعة برنستون الجامعية، الولايات المتحدة، ١٩٩٩، ص. ١٧٥

> حيث قام الكثير من الاكاديميين بالعودة، بعيداً في الماضي، لإيجاد جذور المشكلة، بينما مشكلة الطائفية تستمر بالتقدّم في الحاضر، وتتجه لتكون اكثر تعقيداً واكثر ترسخاً. فالطائفية لم تكن ارتداداً الى الماضي، بل كانت تقطع معه، وسجّلت ولادة ثقافة جديدة تتخذ من الانتماء الديني السمة التي من خلالها يعرّف المواطن الحديث نفسه.»[٥]

فالطائفية اذاً هي تعبير حداثي، وفي معظم الوقت هي صورة مُسقطة من قبل الطبقة الحاكمة، على الحركات الشعبية، بغية الغاء شرعيتها، وبهدف خلق تفرقة ما بين الجموع المنتفضة على الحكم.

> وكما يقول محمد القحطان، من السعودية: «إن الطائفيّة هي نتاج هذا النظام الذي يفرّق بين العمّال والموظفين، ويختلق خرافات نمطيّة، لدى كل فئة من فئات العمّال، لتشتيت أي جهود نحو الاتحاد والعمل المباشر، لمواجهة الطبقة التي تستغلهم، وتضطهدهم – لذا يتم اختلاق صراع ضار بين الطائفتين السنيّة والشيعية – بينما في الحقيقة لا يوجد علاقة استغلالية بين الفقراء السنة للفقراء الشيعة، انما العلاقة الاستغلالية المستبدّة هي بين الطبقة الحاكمة والطبقة الكادحة، بمختلف طوائفها.»[٦]

والقصة تكرر نفسها في لبنان، فنستطيع ان نلاحظ يومياً في لبنان كيف توظّف السياسات الطائفية في ضرب التحركات العمالية، او التحركات الشعبية. فمثلاً في اضراب موظفي مؤسسة كهرباء لبنان، قام شبيحة وزير الطاقة، جبران باسيل، بالتظاهر ضد الاضراب، متهمين العمال بكونهم يحاولون «تشييع» مؤسسة كهرباء لبنان، وحاولوا تحريض المناطق المسيحية في بيروت، حينها، لمواجهة الاضراب، فردّ العمال باعتصامات ليلية، كان يشكّل العمال المسيحيون فيها عصب الدفاع عن الاضراب، لمواجهة التحريض الطائفي.

اما في مصر، فلقد رأينا في عدة مناسبات، استخدام النظام للسياسات الطائفية، من خلال القمع الوحشي الذي تعرضت له مظاهرات الاقباط، مثلاً في احداث ماسبيرو، في نوفمبر/ت٢ ٢٠١١، حيث عمد النظام الى تأجيج جو من المعاداة، ضد الاقباط، من

٥- اسامة مقدسي، ثقافة الطائفية، مطبعة كاليفورنيا، ٢٠٠٠، ص. ١٧٤

٦- محمد القحطاني، القطيف بين ابواق البلاط ورصاص الشبيحة، الثورة الدائمة، العدد ٢، حزيران ٢٠١٢

خلال حرق الكنائس، الذي ثبت لاحقاً تورّط حبيب العادلي، وزير الداخلية الاسبق، فيه.

والنظام السوري لم يكن بعيداً عن هذه الممارسات خلال الاربعين عاماً الماضية، ليس فقط على المجتمع السوري، بل على المجتمع اللبناني ايضاً. فسياسة النظام السوري اعتمدت على ثلاثة محاور اساسية:

– مركزة القوة السياسية بيده، من خلال السيطرة على الحركة النقابية والحركة السياسية، واحتواء المعارضة وتفريغها.

– انشاء شبكة من العلاقات مع التجّار واصحاب الاعمال، ومع المؤسسات الدينية والطائفية، وتشجيع نمط العلاقات القبلية في التمثيل السياسي.

– بالاضافة الى ذلك انتهاج سياسات اقتصادية نيوليبرالية، أدت الى تراجع خدمات الدولة، امام صعود مؤسسات الرعاية الدينية، والعائلية.

كل هذه السياسات ادّت بطبيعة الحال الى انتاج بيئة وثقافة طائفيتين قائمتين، ولهما مساحتهما في الواقع السوري، التي تظهر اليوم بشكل فظّ، اثر القمع الوحشي الذي يقوم به النظام يومياً ضد الجماهير المنتفضة، محاولاً من خلال هذه الوحشية دفع المجتمع السوري نحو حرب اهلية طائفية، يستطيع من خلالها اعادة انتاج هيمنته، التي يفقدها يوماً بعد يوم.

وما سنقدمه هنا هو شرح لكيف قام النظام بإنتاج تلك البيئة، على مدى الاربعين عاماً الماضية:

١- السيطرة على الحركة العمالية: وقد بدأت سياسات السيطرة على الحركة النقابية، منذ مجيء حافظ الاسد الى السلطة، فقام بحلّ نقابات الاطباء، والمحامين، والمهندسين، والصيادلة، في العام ١٩٨٠، حيث كان لهذه النقابات دور قيادي، في النضال من اجل الديمقراطية والحريات السياسية، ومن اجل الغاء قانون الطوارئ. واعيد فتح هذه النقابات بعد ذلك، واستبدال قياداتها بقيادات معيّنة من قبل النظام، وتابعة له، واعتمدت هذه السياسة في مجمل الحركة النقابية.[٧]

وهذا ما سهّل للنظام لاحقاً إنشاء علاقات متينة مع البرجوازية السورية، وايضاً تسهيل تمرير السياسات النيوليبرالية، منذ العام ٢٠٠٠، وهي التي ادّت بطبيعة الحال الى انحدار المستوى المعيشي لغالبية السكان، انحداراً مخيفاً. ورغم ذلك، وتبياناً للعمق الاقتصادي لأزمة النظام السوري، فلقد شهد العام ٢٠٠٦ تحرّكين عماليين بارزين، اولهما كان اعتصام مئات من عمال البناء، امام الشركة العامة للبناء في دمشق، وثانيهما كان اضراب سائقي السيارات العمومية في حلب، وقد قمعا بشكل قاسٍ.

ونستطيع ان نرى هذا البعد الاقتصادي والعمالي، في الثورة السورية، رغم ان الكثير من وسائل الإعلام، والقوى السياسية، تغفل هذا الجانب وتشارك بدورها في التحريض الطائفي. فخلال شهر كانون الاول/ديسمبر، من العام ٢٠١١، شهدنا اضرابات عامة وعصياناً مدنياً شلّت اجزاء كبيرة من سوريا، ما ادى الى ردود وحشية من قبل النظام، والى سياسات طرد جماعية ضخمة، بحيث قام النظام بطرد اكثر من ٨٥،٠٠٠ عامل/ة، ما بين كانون الاول/ديسمبر ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وقد اقفل اكثر من ١٨٧ مصنعاً (بحسب احصائيات النظام) لكسر حركة العمال.

٢- اما على المستوى التعليمي فاستهدف النظام الاساتذة والمعلمين/ات اليساريين/ات، بينما في نفس الوقت أعطى مساحة اكبر للتيارات الدينية الاصولية.[٨] فمثقفون مستقلون من امثال ميشيل كيلو، ووادي اسكندر، واساتذة جامعيون كرفعت السيوفي وآصف شاهين، كانوا نقديين تجاه النظام، فتم استهدافهم ايضاً.[٩]

٣- وعلى المستوى السياسي، قام النظام بقمع واضطهاد اي حركات سياسية، او احزاب معارضة لا تلتزم بمظلّة الجبهة الوطنية الديمقراطية، التي انشأها حافظ الاسد. والاحزاب المنتمية للجبهة لا تتمتع بأي حقوق سياسية فعلية، بل تتحرك وفق ارادة النظام. ففي بداية السبعينيات من القرن الماضي، قام النظام بضرب الاحزاب والتنظيمات العلمانية واليسارية، كحركة٢٣شباط (تيار راديكالي من أصول حزب البعث)، وكذلك حزب العمل الشيوعي (بصيغته القديمة، وقبل سحق النظام له، في

٧– ريموند هينيبوش، سوريا: الثورة من فوق، روتليدج، نيو يورك، ٢٠٠١، ص.٨٣
٨– ميشال سورات، سوريا: السلطة البربرية، ١٩٧٩ – ١٩٨٢، المطبعة الجامعية الفرنسية، ٢٠١٢، ص. ١٨٣
٩– المصدر نفسه، ص. ٥٥

الثمانينيات، وأوائل التسعينيات)، هذين الحزبين اللذين كان معظم اعضائهما من الطائفة العلوية، فضلاً عن ضرب الحزب الشيوعي–المكتب السياسي، بقيادة رياض الترك.[١٠]

استكمل هذا النهج مع مجيء بشار الاسد الى السلطة، فقام النظام حينها بقمع كل حركة طالبت بالحريات السياسية والديمقراطية، ما بين العام ٢٠٠٠ والعام ٢٠٠٦، وكانت تضم عدداً من المثقفين والفنانين والكتاب والاكاديميين والسياسيين. وترافق هذا الامر مع بداية نشوء منتديات نقاشية كانت شكلت منطلقاً لها المنابر التي نشأت مباشرة بعد وصول بشار إلى الحكم. وقد ترافق ذلك مع عدة اعتصامات شكّلت حالة جديدة في الواقع السياسي السوري، وقامت بالدعوة لهذه الاعتصامات الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، في نفس الوقت. وعلى اثر ذلك قام نظام بشار الاسد بقمع هذه التحركات واقفال المنتديات واعتقال الكثير من المثقفين/ات والناشطين/ات المبادرين/ات إليها.

وقد أدى هذا الوضع، بطبيعة الحال، وذلك منذ أيام حافظ الاسد في السلطة، إلى احكام سيطرة حزب البعث على معظم تفاصيل الحياة السياسية في سوريا. واصبح الحزب الوحيد الذي يحق له تنظيم النشاطات السياسية، والمحاضرات والمظاهرات في الجامعات، كما في شتى المجالات، والمواقع، وكان الوحيد الذي يملك الحق بتوزيع جريدته في الجامعات والثكنات، وحتى الاحزاب الموالية للنظام لم يكن لها الحق بالدعاية السياسية، وحتى بمكتب في حرم الجامعة. وقام حزب البعث بإنشاء منظمات شعبية مكنته من إحكام سيطرته على أقسام مختلفة من المجتمع، كالشباب والنساء. وبالإضافة الى مركزة القوة السياسية، قام حافظ الاسد بعد مجيئه الى السلطة بالسيطرة ايضاً على حزب البعث، فتم تغيير النظام الداخلي للحزب، بحيث اصبحت قيادة النظام والسلطة الامنية هي من يقرر ويعيّن القيادات الحزبية، وبالمقابل تم قمّع اي معارضة حزبية داخلية.

وفي المؤتمر السابع لحزب البعث، قام رفعت الأسد بتلخيص الامر بشكل جيّد، بينما كان يشرح رؤيته لكيفية عمل الحزب، بقوله: «القيادة تعيّن، والحزب يوافق والشعب يهتف، هكذا تعمل الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي، ومن لا يهتف يذهب الى سيبيريا»[١١].

١٠- المصدر نفسه، ص. ٢١

١١- المصدر نفسه، ص. ٥٩

هذا وقد كانت شهدت فترة السبعينيات من القرن الماضي تحوّل القيادات الحزبية للبعث من مناضلين ملتزمين وناشطين متحمسين، كما كان الامر في الخمسينيات والستينيات، من القرن الماضي، الى موظفين تابعين.[١٢]

وفي الفترة التي تلت السبعينيات، عمدت قيادة الحزب الى توسيع القاعدة الحزبية بحيث اصبح الحزب الاداة الاهم في بسط سيطرة النظام على تفاصيل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في سوريا، وبالطبع تعززّ هذا الدور للحزب، من خلال ربط التوظيف، والترقي الوظيفي في مؤسسات الدولة، بالانتساب، ما شجّع تضخّم القاعدة الحزبية من ٦٥،٣٩٨ في ال١٩٧١، الى ٣٧٤،٣٣٢ في ال١٩٨١، ومن ثم الى ١،٠٠٨،٢٤٣ في حزيران/يونيو من العام ١٩٩٢.[١٣]

إعادة تعريف العلاقات المدنية والسياسية من خلال الخطاب الديني والطائفي

وفي ظل سيطرة شبه كاملة على تفاصيل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سوريا، عمد النظام الى انشاء شبكة من العلاقات تنمّي، بطبيعتها، العلاقات الدينية والطائفية والعائلية، بدلاً من العلاقات المدنية. فلقد عمد النظام الى تقوية وتمتين علاقاته مع رجال الاعمال السنّة، وانتهاج سياسات ليبرالية مضبوطة، سعت الى تمكين النظام من تجميع الثروات، في ما بينه وبين شبكة العلاقات التي يرعاها، والتي لم تقتصر فقط على رجال الاعمال، بل شملت ايضاً الاجزاء الاكثر رجعية في المجتمع السوري.

هكذا تمت ترقية رجال الاعمال الى مواقع قيادية في الحزب، فضلاً عن ترقية عدد كبير من التكنوقراط غير الحزبيين، في الدولة.[١٤]

ففي مجلس الشعب، أُعطي مجال اوسع، وصوت أعلى، لأصحاب المصالح والشركات، كما رجال الدين، بالإضافة الى زعماء العشائر في المقاعد المستقلة وغير المنتسبة الى البعث. وقد شكّل هؤلاء حوالى ال٣٣،٢٪ من مجلس الشعب، منذ ال١٩٩٤.[١٥]

١٢- حنا بطاطو، فلاحو سوريا، والمتحدرون من الاعيان القرويين الصغار، وسياساتهم، مطبعة برنستون، ١٩٩٩، ص. ٢٤٥

١٣- المصدر نفسه، ص. ١٧٤

١٤- ريموند هينيبوش، سوريا: الثورة من فوق، روتليدج، نيو يورك، ٢٠٠١، ص.٨٣

١٥- حنّا بطاطو، فلاحو سوريا، والمتحدرون من الاعيان القرويين الصغار، وسياساتهم، مطبعة برنستون، ١٩٩٩، ص. ٢٧٧

وقد هدف حافظ الاسد من هذه السياسات إلى تأمين استقرار النظام، عبر تجميع الرساميل والثروات، في مواقع مضمونة، وفي نفس الوقت استقطاب المجتمع التجاري، وخاصة رجال الاعمال، الى جانبه.[١٦]

وقد تمّ تثبيت البعد الطائفي للنظام الحاكم في سوريا، من خلال تقوية هيمنة المؤسسات الطائفية والدينية على المجتمع، خاصة في الطائفة السنية، بينما على مستوى العلويين، تم الربط المباشر ما بين العائلة الحاكمة (آل الاسد) وجموع العلويين في سوريا، وفي نفس الوقت انتهاج نهج اقصائي وقمعي تجاه الاكراد. وهو، بطبيعة الامر، ما أسس لعلاقات تجعل من الدين والطائفة والعائلة مسرحاً لتعبيرها السياسي، بدلاً من المساحة المدنية.

وبالرغم من ان النظام قام بقمع حركة الاخوان المسلمين في سوريا، بوحشية، بين السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، لم يمنعه ذلك من انتهاج سياسات محافظة دينية، بتعارض مباشر مع ما يدّعيه من طبيعة مدنية وعلمانية. فقام النظام ببناء عدد كبير من المساجد، ودعم مدارس الشريعة الاسلامية، ورفع اجور الائمة والمدرسين والخطباء ورجال الدين السنّة، وذلك بالإضافة الى الترويج للإسلام في الإعلام الرسمي، بينما في نفس الوقت، حاول تشجيع بناء مؤسسة دينية اسلامية محافظة، لاستقطاب التيارات الاسلامية المتعددة، ولبناء شرعية اسلامية للنظام.[١٧]

ومنذ العام١٩٧٣، ونتيجة لاحتجاج بعض الشخصيات الدينية السنية، كالشيخ حسن حبنتكة، قام حافظ الاسد بتعديل الدستور، بعد تبنيه من مجلس الشعب، وأعلن من خلاله أن «دين الرئيس هو الاسلام».[١٨] وأبقي على هذا البند الدستوري في الدستور الجديد، الذي اعتمده نظام بشار الاسد في آذار/مارس ٢٠١٢، وكذلك اضيفت عبارة «الشريعة الاسلامية هي مصدر كل التشريعات»، للتأكيد على العمق الاسلامي للنظام الحاكم.

١٦- بسام حداد، سوريا، الانتفاضات العربية، العلاقات التجارية والاقتصاد السياسي للنظام السلطوي السوري، انترفايس جورنال، الجزء الرابع، ايار ٢٠١٢

١٧- ريموند هينيبوش، سوريا: الثورة من فوق، روتليدج، نيو يورك، ٢٠٠١، ص.٨٣

١٨- حنّا بطاطو، فلاحو سوريا، والمتحدرون من الاعيان القرويين الصغار، وسياساتهم، مطبعة برنستون، ١٩٩٩، ص. ٢٦١

تراجع خدمات الدولة امام انتشار اوسع للمؤسسات الدينية غير العلوية

مع تبني «الاقتصاد الاجتماعي الجديد»، وكان الغطاء الايديولوجي للسياسات النيوليبرالية، التي بدأ باعتمادها النظام، منذ العام ٢٠٠٠، عنى ذلك انسحاب الدولة من مرافق اساسية وحياتية، وترافق مع ازدياد كبير لعدد مؤسسات الرعاية الدينية، وكذلك تدني المستوى المعيشي للسكان، بصورة فاضحة. ففي الفترة التي سبقت الثورة، مباشرة، كان يرزح ٣٠،١٪ من السكان تحت خط الفقر، وحوالى المليونين (اي ١١،٤٪) من السكان كانوا غير قادرين على تأمين حاجاتهم الاساسية[١٩]. كما ان الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كان يتناقص، منذ بدايات التسعينيات، من القرن الماضي، وهذا ما دفع النظام الى انتهاج سياسات نيو ليبرالية أكثر جرأة، واستكمال البحث عن رساميل خاصة[٢٠].

وكمثال اساسي على هذه السياسات، شهدنا تراجعاً كبيراً في القطاع الصحي، امام ازدياد كبير لمؤسسات الرعاية الدينية خاصة. ففي العام ٢٠٠٤، حوالى ال٣٠٠ مؤسسة رعائية كانت تعطي اكثر من ٨٤٢ مليون ليرة سورية لأكثر من ٧٢،٠٠٠ عائلة[٢١]. احدى اشهر واهم هذه المؤسسات كانت جماعة زيد، التي كانت تربطها علاقات متينة مع البرجوازية السنية الدمشقية، ويديرها الاخوان الرفاعي، الذين وإن كانوا ينتهجون اليوم خطاباً مناهضاً للنظام، فهذا لم يمنعهم (ما قبل الثورة) من بناء علاقات متينة ومصالح مشتركة بينهم وبين النظام، من خلال تمكين النظام لهم من السيطرة على الجوامع الجديدة على حساب المؤسسات الاخرى، بينما حصل الكثير من اعضائهم على مراكز هامَّة في المؤسسة الدينية الرسمية[٢٢]. ما ادى بطبيعة الحال الى تعمّق دور المؤسسات الدينية، المسيحية والاسلامية، في المجتمع السوري.

فلقد تم بناء حوالى ال١٠،٠٠٠ جامع، ومئات مدارس الشريعة، واكثر من ٢٠٠ مؤتمر ديني تم عقدها، في المراكز الثقافية، في العام ٢٠٠٧. وفي نفس الوقت، قامت قيادات المؤسسات الدينية الرسمية بلعب دور المجتمع المدني السوري، وتأكيد الولاء للنظام، وكانوا، بإيعاز من النظام، يمثلون صورة توافقية وحداثية عن المجتمع السوري، امام الوفود الاجنبية. وتأكيداً لهذين الدور والبعد الاسلاميين، قام بشار الاسد، في ال٢٠٠٩، بالاجتماع بيوسف القرضاوي في دمشق، ضمن فعاليات مؤتمر لاتحاد

١٩- البرنامج الانمائي للامم المتحدة، الفقر في سوريا ١٩٩٦-٢٠٠٤، ٢٠٠٥

٢٠- بسام حداد، سوريا، الانتفاضات العربية، العلاقات التجارية والاقتصاد السياسي للنظام السلطوي السوري، انترفايس جورنال، الجزء الرابع، ايار ٢٠١٢

٢١- جريدة الحياة، ٥ كانون ثاني، ٢٠٠٦

٢٢- بيار توماس، البعث والاسلام في سوريا، ب. يو. ف. باريس ٢٠١١، ص. ١١٥

العلماء المسلمين في العالم.

وترافقت هذه السياسات مع ازدياد الرقابة على الاعمال الفنية والادبية، العلمانية واليسارية، بينما ازدادت اعداد الكتب الدينية والاسلامية في المكتبات، وكذلك تمت أسلمة التعليم العالي. وهذا يظهر بشكل صارخ في العلوم الإنسانية، حيث تمت بشكل منهجي الاشارة الى الدين في قراءة الظواهر والمسائل العلمية والاجتماعية والثقافية. وقامت الحكومة ايضاً بسحب رخصة منظمتين نسويتين في ال٢٠٠٧، استجابة لضغط عدد من المؤسسات والشخصيات الدينية[٢٣].

فسياسة التقرّب من المؤسسات الدينية، كانت احد الروافد الاساسية التي شكّلت المساحة البديلة من المساحات السياسية المدنية، ما ادى الى اعادة تعريف التعبير السياسي، في شكل ديني وطائفي. وتأكيداً على ذلك، رأينا كيف ان النظام، في نيسان/أبريل ٢٠١١، وفي محاولة منه لاستقطاب الاقسام المحافظة في المجتمع السوري، قام بإقفال الكازينو الوحيد في البلاد، والغى القرار الذي كان يمنع المنقبات من دخول صفوف الدراسة في الجامعات.

محاولة احكام السيطرة على الطائفة العلوية وربطها مباشرة بآل الاسد

بينما كان النظام يقوم بتشجيع العلاقات الاعتمادية، ما بين السنّة والمؤسسات الدينية، عمل على الربط ما بين الجموع العلوية والنظام مباشرة، ان لم نقل بعائلة الاسد. فقام النظام باعتماد سياسات مختلفة، منها ضرب اي حالة اعتراضية على النظام، ضمن العلويين، بالإضافة الى محاولة تحويل الطائفة العلوية الى طائفة سياسية، مربوطة مباشرة بعائلة الاسد.

فقد كان حافظ الاسد قد قام، اولاً، بالقضاء على اي بديل عسكري لحكمه، كالجنرال محمد عمران الذي اغتيل في بيروت في العام ١٩٧١، والذي كان يتمتع بعلاقات جيدة مع البرجوازية السنية الدمشقية. وقام حافظ الاسد بسجن صلاح جديد، منذ استلامه الحكم وحتى العام ١٩٩٣، عام وفاة هذا الأخير.

وقام النظام ايضاً بتأسيس مؤسسة الامام علي المرتضى، في العام ١٩٨١، التي كان الهدف منها استقطاب الطاعة في جموع العلويين، والزيادة من سلطة جميل الاسد، اخ

٢٣- www.asharqqalarabi.org.uk/ruiah/b-sharq-0612.htm، شباط/فبراير ٢٠٠٧

الرئيس، في منطقة اللاذقية. وكان هدف المؤسسة، بحسب تعريف جميل الاسد، هو بناء شخصية علوية. واستخدمت المؤسسة بشكل اساسي من اجل ترشيح شخصيات علوية تابعة لآل الاسد، بمقابل المرشحين البعثيين الآخرين. ولكن لم تعش تلك المؤسسة طويلاً وانتهت في العام ١٩٨٣، على اثر انتقادات كبيرة من قبل اعضاء من حزب البعث ومن النظام. ولم يسمح بعدها لأي مؤسسة رعائية اخرى بالنشوء في المجتمع العلوي، خلافاً لما كان يتمّ في الطوائف الاخرى. فعائلة الاسد عمدت حينها الى الربط ما بينها وبين الجموع العلوية، من خلال العلاقات الزبائنية والعائلية. وبالإضافة الى ذلك لم يسمح النظام بنشوء المجلس العلوي الأعلى، على غرار المجلس الشيعي الاعلى، او المجلس الاسماعيلي الاعلى، ولم يسمح بأي اشارة رسمية الى المجتمع العلوي، وهذا الامر لا يأتي من منطلق «علمانية» النظام، بل من اجل الغاء امكانية نشوء اي جسم يمنع او يحدّ من سيطرة آل الاسد على الطائفة العلوية. كما عمد النظام الى تشجيع الولاءات العشائرية في الطائفة العلوية، ما شجّع التفرقة في ما بين أبنائها[٢٤].

في المقابل، فإن ظروف الفقر المدقع التي عاناها العلويون، بفعل السياسات الاقتصادية لنظام الاسد، دفعت الكثير منهم نحو الالتحاق بالجيش، او بالأجهزة الامنية، التي كانت تحت سيطرة العائلة الحاكمة مباشرة. ففي تقرير لمجموعة الازمة الدولية (انترناشيونال كريسيس غروب):

> «بقي الريف العلوي من دون اي إنماء؛ والكثير من السكان التحقوا بالجيش؛ لغياب اي بديل اقتصادي فعلي؛ وموظفو الاجهزة الامنية كانوا ذوي دخل قليل، بينما يعملون لفترات طويلة. والافراد حديثو السن من العلويين، انتسبوا في غالبيتهم الى القوى العسكرية والامنية، لكون النظام لا يسمح لهم بأي خيار ثان. هذا وإن العلويين العاديين نادراً ما استفادوا من الفساد، في اعلى هرم النظام، وخاصة تحت حكم بشار الاسد».[٢٥]

فهذا الربط، او احكام السيطرة على الطائفة العلوية، اتخذ شكله الفعلي بمحاولة نظام الاسد عسكرة العلويين تحت سيطرته، فأصبحت بالتالي الطائفة العلوية خزاناً بشرياً لنظام حكم حافظ الاسد، ومن ثم ابنه بشار، وهذا الواقع كان احد ابرز الامور

٢٤- ياسر نديم سعيد، مقاربة ثنائية (سني - علوي) في الثورة السورية: كيف وصلنا الى المجازر الحالية؟ مجموعة الجمهورية لدراسات الثورة السورية، ٢٨، كانون اول ٢٠١٢

٢٥- انترناشوينا كرايسيس غروب، الصراع المتحول في سوريا، آب ٢٠١٢

التي اسست للبيئة الطائفية الناتجة من الصراع مع النظام الامني للأسد، في الثورة السورية، اليوم.

التمييز والعنصرية تجاه الاكراد

قام نظام الاسد منذ ال١٩٧٠ بزيادة التفرقة والتمييز بحق الاكراد، وخلق جو من التفرقة ما بين الاكراد والعرب والاشوريين والتركمان، وخاصة في الشمال. ففي ظل حكم الاسد، جرى اعتبار الاكراد، الذين يشكلون اكثر من ١٠٪ من المجتمع السوري، مواطنين من الدرجة الثانية، لم يسمح لهم بتعليم لغتهم، ولا الاحتفال بتقاليدهم، واي محاولة لخرق هذه القوانين قد يُعاقب عليها ب١٠ سنوات من السجن. بالإضافة الى ذلك، تم افقار المناطق الكردية، واعطيت الاراضي إلى ملاكين عرب، وتمت السيطرة على آبار البترول الغنية، في المناطق الكردية، وتركت الطرقات بحالة سيئة ومن دون صيانة.

فما بين العام ١٩٧٢ والعام ١٩٧٧، اعتمدت سياسات شبه عنصرية، في عدة مناطق كردية. فحوالى ال٢٥،٠٠٠ مزارع عربي، ممّن تضررت معظم منازلهم من الفيضان الذي سببه بناء سدّ الطبقة، ارسلوا الى الجزيرة العليا واسكنوا في بلدات نموذجية وحديثة، موازية للبلدات الكردية المفقرة[٢٦]. وتمتعت هذه القرى والبلدات الحديثة بالخدمات الجيدة من مياه وكهرباء ومستشفيات ومدارس وطرقات، وغيرها من الامور، بينما البلدات الكردية كان ينقصها تقريباً كل شيء. بالإضافة الى ذلك كانت تعاني المجتمعات الكردية سياسات تمييزية قاسية، منها منعهم من التدريس، لكونهم غير عرب، وتم اعتماد سياسات طرد العمال الاكراد، وتدمير المنازل، واعتقال القيادات السياسية الكردية، وغيرها من الامور.[٢٧] وقامت الحكومة السورية ايضاً بتغيير اسماء المناطق الكردية واستخدمت الاسماء العربية، ومنعت الاهالي من تسجيل ابنائهم وبناتهم، بأسماء كردية.

فسياسة الحزام العربي كانت تهدف فعلياً الى بناء حزام اجتماعي يقفل او يحاصر الحافة الشمالية، والحافة الشمالية الشرقية من الجزيرة، مقابل الحدود مع تركيا والعراق. وتمت مصادرة الاراضي الكردية وإعطاؤها لعرب، وارسلت العائلات الكردية لتعيش في الداخل السوري، للسماح للعرب بالمجيء، بدلاً منها. وتدعيماً لهذا الحصار العنصري، كان هناك وجود عسكري قوي في هذه المناطق، وقدّمت تسهيلات كبيرة

٢٦- ميشال سورات، سوريا: السلطة البربرية، ١٩٧٩ – ١٩٨٢، المطبعة الجامعية الفرنسية، ٢٠١٢، ص. ١٨١

٢٧- منظمة العفو الدولية، التقرير السنوي، ١٩٧٣، ١٩٧٤

وتقديمات سخية من قبل الدولة لتشجيع الازدهار الاقتصادي في المناطق العربية[٢٨].

وبالطبع، كنتيجة لهذه السياسات، ظهرت احتجاجات عديدة ما بين الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وخاصة ضمن احتفالات النيروز، او ذكرى احصاء الحسكة الذي تم في ١٩٦٢، في غرب سوريا، والذي كانت نتيجته منع الجنسية السورية عن حوالى ١٥٠،٠٠٠ كردي، ومنعهم هم وأولادهم وعائلاتهم من اي حقوق مدنية، مع محاصرتهم في حالة من الفقر والتمييز. واليوم يقارب عددهم ال٣٠٠،٠٠٠.

في ال٢٠٠٤، قام النظام بقمع انتفاضة الاكراد، التي بدأت بمدينة القامشلي، وانتشرت حينها الى مختلف المناطق الكردية في سوريا، في الجزيرة، وعفرين، وحلب ودمشق. واستخدم النظام ايضاً القبائل العربية لضرب احتجاجات الاكراد، في المناطق الشمالية الشرقية، ما زاد من التفرقة ما بين الاكراد والعرب. وأكثر من٢٠٠٠ كردي إما ماتوا او اعتقلوا، بينما تم نفي آخرين غيرهم الى خارج سوريا.

لقد سجل النظام الاسدي في سوريا الكثير من الممارسات الطائفية والعنصرية، ومحاولاته المتعددة تقسيم الشعب السوري، على أساس طوائف واثنيات مختلفة، حملت في نفس الوقت تناقضاً اساسياً. فسياسات الافقار والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لحقت بجميع فئات المجتمع السوري، وخاصة تبعاً للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية، التي اتبعها النظام في بداية القرن الواحد والعشرين، ما ادى بشكل ملحوظ إلى التأثير في ارتباط شخصيات وحركات ومنظمات من مختلف طوائف الشارع السوري بالثورة على النظام، وذلك لكون ما يجمع الشعب السوري بمجمل تلاوينه من رفض للنظام ما زال يلعب دوراً اساسياً في بناء خطاب وحدوي، ومواجه للطائفية، بات يبرز بأحد الشعارات والهتافات الاشهر للثورة السورية، وهو «واحد، واحد، واحد، الشعب السوري واحد».

فالطائفة العلوية مثلاً لم تكن تختلف بأي امتيازات اقتصادية عن الطوائف الاخرى؛ ولقد كتب حنّا بطاطو، في التسعينيات من القرن الماضي، أن المزارعين العلويين كانوا يحتجون على الحرمان من وسائل الراحة، ومازالوا يعتمدون على الحراثة حتى في ظروف طقس قاسية، بينما محاصيلهم الزراعية كانت تختفي بسرعة، والكثير منهم اضطر الى البحث عن مصادر رزق بديلة.[٢٩] وجبل العلويين، كان ثاني افقر المناطق

٢٨- روبيرت لوي، شاتهام هاوس، الاكراد السوريين، اكتشاف شعب، شاتهام هاوس، ٢٠٠٦

٢٩- حنّا بطاطو، فلاحو سوريا، والمتحدرون من الاعيان القرويين الصغار، وسياساتهم، مطبعة برنستون، ١٩٩٩، ص. ٢٢٩

في سوريا، بعد المناطق الشمالية الشرقية التي يسكنها الاكراد، والحال لم يكن افضل بكثير في المناطق الاخرى من سوريا، نتيجة السياسات النيوليبرالية، وتراجع خدمات الدولة وازدياد منسوبات التضخم الاقتصادي.

الخاتمة

كما رأينا خلال النص، فإن النظام السوري هو المسؤول الاول عن انتشار السياسات الطائفية والعنصرية في المجتمع السوري. فالنظام الاسدي قام، خلال الاربعين عاماً الماضية، بتبني سياسات تهدف الى التفرقة ما بين السكان على اسس طائفية، واثنية، بالاضافة الى القمع المنهج للحركات الاعتراضية والمعارضات اليسارية والعلمانية، مع سيطرة شبه كاملة على مفاصل الحركة النقابية واسكات اصوات الاحتجاج الاقتصادية والعمالية، التي تستطيع ان توحّد المواجهة ضد السياسات الطائفية. وكلّ هذه الامور شجعت صعود خطاب طائفي، مترافقاً مع صعود اكبر للتيارات المحافظة والرجعية، التي تتبلور اليوم على اشكال الحركات الاصولية والطائفية، كجبهة النصرة، مثلاً. ومن هنا فدور اليسار الثوري لا يكون بالتملّص من الانخراط في السيرورة الثورية، لكونها تحتوي على عناصر رجعية وطائفية، بل بالعكس تماماً، فعلى اليسار ان يواجه، ويبيّن ان مصدر هذه السياسات الطائفية هو النظام نفسه، وان ضرب هذا الخطاب الطائفي لا يمكن ان يتم إلا مع سقوط المروّج الاول للطائفية، وهو النظام، وكذلك وعلى نفس القدر من الاهمية، بالوقوف بحزم ضد العناصر الطائفية والعنصرية من داخل الثورة السورية.

> فتخطي الطائفية، كما يقول اسامة مقدسي، «اذا كان ذلك ممكناً، يتطلّب قطعاً آخر، لا يقل جذرية، بالنسبة للجسم السياسي، عما كان قد تمّ مع صعود الطائفية، بالنسبة للنظام القديم. إنه يتطلّب تعريفاً جديداً للحداثة.»[٣٠]

فالنضال ضد الطائفية، هو جزء لا يتجزأ من النضال ضد النظام القائم، ويتطلّب فصلاً جذرياً عن الماضي، وعن السياسات الطائفية والعنصرية. وهذا يتطلب بالاضافة الى مواجهة النظام مواجهة العناصر التي تسعى من خلالها بعض دول الخليج العربي الى قولبة الصراع القائم ضد النظام ليكون صراعاً طائفياً، لتنجو هي بدورها من الموجات الثورية التي تجتاح العالم العربي. فالطائفية يمكن تحطيمها اذا

٣٠- اسامة مقدسي، ثقافة الطائفية، مطبعة كاليفورنيا، ٢٠٠٠، ص. ١٧٤

فقط عملنا من اجل الديمقراطية الفعلية، والعدالة الاجتماعية والمساواة، والعلمانية والاستقلال الحقيقي.

إن العلمانية التي ننادي بها ليست منفصلة عن الصراع من اجل الديمقراطية، والاشتراكية، ومواجهة الامبريالية. فنضالنا من اجل العلمانية هو جزء من نضالنا الثوري لتحرير المعتقد من سيطرة النظام والسلطة، من اجل ان يعيش كل منّا معتقداته بحرية، ومن دون قمع او اضطهاد.

> وكما يقول احد الاشتراكيين اللبنانيين، في مقال له عن لبنان، وقوله ينطبق ايضاً على الوضع السوري: «فالنضال ضد الطائفية، ليس فقط نضالاً من اجل مجتمع متسامح، بل هو في صلبه صراع طبقي، صراع ضد الافكار المهيمنة في المجتمع، وثقافة التفرقة والطائفية التي تبثها الانظمة. وهو نضال المظلومين ضد الظالمين. ولذلك فإن هذا الصراع لا يمكن ان تخوضه البرجوازية، بل بالعكس تماماً فإن هذا الصراع يجب ان يتم بمواجهة البرجوازية، لكونها المحرّض الاول للطائفية، وهنا اهمية ومركزية الطبقة العاملة، ليس فقط من منحى نظري، بل لكونها رافعة اساسية لنضال الشعب اللبناني بمواجهة الطائفية، والاضطهاد والاستغلال. فخط الدفاع الاول للمجتمع اللبناني بمواجهة الطائفية هو وحدة الطبقة العاملة خارج المنطق الطائفي».[٣١]

هكذا يهتف الثوار السوريون: «الشعب السوري واحد»، و«الحرية طائفتي». وهذا ما يجب أن يكون!

٣١- باسم شيت، الطائفية والصراع الطبقي، مجلة «كو فار» الفرنسية، العدد ١٠، كانون ثاني/اذار ٢٠٠٩



المغرب: بعد انكفاء الحراك النضالي لعام ٢٠١١

المغرب: بعد انكفاء الحراك النضالي لعام ٢٠١١

رفيق الرامي - تيار المناضل/ة (المغرب)

متأثراً بالموجة الثورية التي امتدت بتفاوت على أقسام من المنطقة العربية، شهد المغرب في العام ٢٠١١ دينامية نضال سياسي واجتماعي غير مسبوقة. وكانت حركة ٢٠ فبراير طليعته السياسية، منذ انطلاقها مطلع العام حتى خفوتها عملياً مع نهايته.

لم تكن الدينامية النضالية انفجاراً مفاجئاً، إذ كانت في سياق نضالات اجتماعية تمتد إلى السنوات الأخيرة من حكم الحسن الثاني. فمذاك بدأت الصعود ببطء، لكن بقوة متزايدة، حركة نضال اجتماعي في المناطق المهملة، القروية بوجه خاص، وفي بعض المدن الصغيرة. هذه الحركة عفوية إلى حد بعيد، بمعنى خروجها عن أي تأطير سياسي أو نقابي مباشر ومن فوق. كانت مطالبها مركزة على الحاجات الأساسية، من خدمات اجتماعية وفك العزلة. بلغت هذه الحركة ذرى في مدن صغيرة وثيقة الروابط بمحيطها القروي، مثل طاطا (عام ٢٠٠٥) وسيدي ايفني (٢٠٠٥ ثم ٢٠٠٨)، اللتين شهدتا مظاهرات شعبية غير مسبوقة دامت مدداً طويلة نسبياً، ومثلت تحولاً نوعياً، قياساً بتفجرات الغضب المقموعة في حينها.

تميزت هذه التحركات النضالية بغياب أشكال تنظيم تحتية، واقتصار المطالب على أمور اجتماعية ببعد محلي. وبصفة عامة لم يكن لقوى اليسار التاريخية دور في تلك الكفاحات، فيما كان للشباب المعطل ولبعض الفروع النقابية المحلية ومناضلي اليسار الجذري دور فعال.

أما في المدن الكبرى، فقد تبلورت، بدءاً من العام ٢٠٠٦، حركة نضال ضد غلاء المعيشة، بلغت مستوى مواجهات ضارية بمدينة صغيرة (صفرو) في سبتمبر ٢٠٠٧. هذا وكانت حركة الشباب الجامعي المعطل مستمرة في كفاحها من اجل حق الشباب في العمل وفي حفز نضالات اجتماعية لا سيما بالمدن الصغيرة.

تلقت هذه الدينامية الاجتماعية حفزا قويا بسقوط بنعلي في تونس، ثم مبارك في مصر، وعمت مناطق عديدة مكتسية أشكالاً اشد تجذراً، وشاملة فئات اجتماعية أخرى. فقد شهدت مناطق استخراج الفوسفاط (خريبكة، اليوسفية..)، وتصنيعه اسفي... حركة شباب مطالب بالعمل، عمدت الى احتجاجات قوية بلغت حد الاعتصام فوق سكك حديد القطارات الناقلة للفوسفاط. وانطلق الشباب بكافة أرجاء البلد في نضالات من اجل العمل، وتشكلت مجموعات انضافت الى الجمعية الوطنية لذوي الشهادات المعطلين، والى مجموعات الأطر العليا، هذه التي اتخذت من الشارع أمام البرلمان حلبة رئيسية لكفاحاتها. وتحفز فلاحون صغار ببعض المناطق المسقية فخرجوا في مظاهرات حاشدة من اجل حل مشاكلهم.

كان هذا المكون الاجتماعي من الدينامية النضالية، إذاً، اتساعاً وتعمقاً لظاهرة قائمة من قبل. وتمثل الجديد، وليد السيرورة الثورية بالمنطقة المغاربية والعربية، في حركة ٢٠ فبراير التي أطلقها شباب، منه المتسيس حديثاً، ومنه المنتمي الى قوى اليسار الإصلاحي والجذري. إذ لقي النداء الى التظاهر يوم ٢٠ فبراير ٢٠١١، من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، استجابة لم يسبقها نظير في تاريخ المغرب «المستقل». حركة ٢٠ فبراير ليس لها هيكل تنظيمي، ولا برنامج سياسي دقيق، بل هي راية احتجاج ضد الاستبداد والظلم الاجتماعي بمختلف أوجهه. انضوى تحت لوائها الشباب حديث التسيس وقوى اليسار الجذري، وقسم من اليسار الإصلاحي كحزب اليسار الاشتراكي الموحد وحزب الطليعة غير المشاركين في حكومة ١٩٩٨ التي ترأسها الاتحاد الاشتراكي، علاوة على أحد مكونات الحركة الاسلاموية، جماعة العدل والإحسان، غير المعترفة بشرعية سلطة الملكية، والممتنعة عن اي مشاركة في آليتها السياسية.

خرج في احتجاجات حركة ٢٠ فبراير مئات آلاف المواطنين بكل ربوع البلد، من الطبقات الشعبية أساساً، وفرضت حق التظاهر بلا ترخيص، على رغم صنوف ما تعرضت له من قمع وتنكيل. وبلغت الحركة مستويات متقدمة جداً من التعبئة في بعض المدن الكبرى مثل طنجة والدار البيضاء.

مباشرة بعد انطلاق الحركة واتضاح حجم التجاوب الشعبي معها، سارعت الملكية الى مناورات سياسية، وتنازلات اجتماعية، موازاة مع تحريك آلة القمع بجرعات مضبوطة مع حرص شديد على تفادي سقوط قتلى.

استقبل مستشار الملك القيادات النقابية اسبوعاً بعد انطلاق الحركة، ونجح، بحسب ما اتضح لاحقاً، انه استدرجها الى تجنب الانخراط في حركة ٢٠ فبراير. لم ينجح في ذلك بفعل ما قدم من تنازلات، ابرزها زيادة غير مسبوقة تاريخياً في أجور الموظفين، بل لأن تلك القيادات مصطفة أصلاً مع الملكية وحريصة على تفادي ثورة تحدث تغييراً حقيقيا بالبلد. وعلى صعيد آخر تنازل النظام بإتاحة فرص عمل أكثر للشباب المعطل، وزيادة مخصصات صندوق دعم مواد الاستهلاك الاساسية.

وبقصد وقف تدفق طاقة النضال من روافد أخرى، تسامح النظام بشكل غير مسبوق مع لجوء كادحي القرى وهوامش المدن إلى بناء سكنهم، متحدين العراقيل المألوفة، وغض الطرف عن تدفق العاطلين لتضخيم جيش باعة الرصيف. [بحسب دراسة لوزارة الصناعة والتجارة، ثمة ٢٣٨ الف بائع رصيف بالمدار الحضري يعيلون ٢،٣ مليون شخص. كما رد النظام على مطلب اسقاط الفساد بتحريك بعض ملفات الفساد الصغيرة أمام المحاكم، وفتح المتابعات في قضية نهب صندوق الضمان الاجتماعي، بعد عشر سنوات من تقرير رسمي كشف اكبر عمليات نهب اموال الشغيلة في تاريخ البلد.

وعلى الصعيد السياسي، منحت الملكية كل الإصلاحات المجهرية التي طالما التمستها، بلا جدوى، قوى المعارضة البرجوازية المندمجة في آلية النظام السياسية. فكان دستور ١ يوليو ٢٠١١ الذي لم يمس سلطة الملك الفردية، لكنه حمل تنازلات ساعدت على تلافي اتساع دائرة المعارضين الفاعلين في حركة ٢٠ فبراير. فعلى سبيل المثال كان الاعتراف دستورياً باللغة الأمازيغية لغة رسمية عاملاً رئيسياً لإضعاف مشاركة الحركة الامازيغية في دينامية ٢٠ فبراير. ومع ذلك يبقى أقوى مبادرات النظام وقعاً في الساحة السياسية هو إتاحة وصول حزب العدالة والتنمية الى حكومة الواجهة، وترؤسها.

كان هذا الحزب قسم الحركة الإسلاموية، الذي قام بمراجعات سياسية انتهت به الى الاعتراف بشرعية النظام الملكي السياسية والدينية، ومن ثمة السعي الى الاندماج

في الآلية السياسية التي تسيِّر بها الملكية الساحة السياسية. وقد أبقاه النظام منذ دخوله الحلبة السياسية في حدود متحكم بها بدقة، حيث جرى تحجيمه وترويضه. وكان هدفاً لهجمات قوية من حزب القصر، حزب الأصالة والمعاصرة (مؤسسه من اقرب المقربين الى الملك، ومن مستشاريه حاليا).

كان هذا الحزب الإسلاموي وسّع قاعدته الانتخابية بخطاب أخلاقي ديني يلائم حالة المناخ العام السائد بالبلد كتنامي التدين والتعاطف مع موجة صعود الإسلاميين بالمنطقة، واستفاد أيضاً من تآكل الرصيد الشعبي لليسار، منذ استعمال الملكية لحزب الاتحاد الاشتراكي في حكومة الواجهة، لما استشعر الحسن الثاني خطر السكتة القلبية، محدقاً بنظامه (حكومة ما يسمى بالتناوب التوافقي التي ترأسها «الاشتراكي» عبد الرحمن اليوسفي عام ١٩٩٨).

بعد أن ارتعدت فرائص النظام من الموجة الثورية التي هزت المنطقة، لجأ إلى حزب العدالة والتنمية ليسيّر به حكومة الواجهة، بقصد امتصاص النقمة الشعبية، كما فعل بحزب الاتحاد الاشتراكي.

لا شك في أن كل مناورات النظام أفادته في تجنب تطور دينامية ٢٠ فبراير إلى وضع ثوري، لكن ما أدى إلى خفوت حركة ٢٠ فبراير هو عجزها عن تعبئة قوى شعبية أعظم. فبعد اتضاح ضعف تجاوب القاعدة الشعبية العريضة مع المطالب السياسية للمجلس التأسيسي لوضع دستور ديمقراطي، ملكية برلمانية، (...)، وحتى عدم اكتراث قسم كبير من الجماهير الشعبية بكل مطلب سياسي، سعت الحركة إلى التركيز على المطالب الاجتماعية بالتأكيد عليها في الشعارات، وحتى جعلها أحيانا محور مطالب المسيرات. لكن لا تركيز على مطلب بعينه، ناهيك عن السعي لتحقيقه، ليكون رافعة لتعبئات أعظم نحو مطالب اكبر. فبدت الحركة وكأنها تعمل بمنطق تبليغ الرسالة وانتظار جواب الحاكمين.

كما ظلت الحركة محكومة إلى حد بعيد بالحساب السياسي لمحركها الرئيس، جماعة العدل والاحسان. فقد ادى ظهور حركة ٢٠ فبراير في سياق ضعف اليسار، بقسميه الاصلاحي والجذري، إلى تبوؤ هذا الحزب الإسلاموي، الذين راكم تنظيمياً، طيلة ٣٠ سنة، في مناخ مناسب له، مكانة رئيسية في جسم الحركة، وظهر ذلك ايضاً بعد انسحابه منها شهر ديسمبر/ك١ ٢٠١١.

ورغم ان القسم الأعظم من المشاركين في مسيرات ٢٠ فبراير جماهير شعبية لا تأثير لحزب جماعة العدل والإحسان فيها، فإن قوى اليسار لم تجد لها حضناً للنمو بين تلك الجماهير. ويبدو أحد مكامن ضعف حركة ٢٠ فبراير في انعدام جسور نحو النضال الشعبي، ذي المطالب الاجتماعية، وفي عدم استجلاء سبل تطوير الحركة وانغراسها، ولا سيما بعد رد النظام على مطالبها بتجديد دستوره ومؤسساته، وبعض التنازلات المادية.

نقاط الارتكاز لإنماء النضال الشعبي أعظم من أي وقت مضى، ورغم مصاعب العمل النقابي يظل انخراط الشغيلة في الدينامية النضالية الجارية اكبر شروط تطورها، وبلا شك ستسهم الاجواء النضالية السائدة في مد النقابات بقوى جديدة ومقدامة، وما يختمر بين التلاميذ سيكون له في السنوات المقبلة انعكاس بالساحة الجامعية، وفي ما بعد على حركة المعطلين، هذه كلها مقومات تطوير الحالة النضالية كمياً، ونوعياً، بشرط اضطلاع الثوريين بدور الخميرة.

الحركة النقابية واليسار في دينامية النضال العمالي والشعبي

مكونا الحركة النقابية المغربية الرئيسان هما اتحادان عماليان: الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل. الأول انساقت بيروقراطيته مع النظام منذ مطلع سنوات ١٩٦٠، في عز المعركة بين القصر ويسار الحركة الوطنية [قائدة النضال من أجل الاستقلال، مستندة إلى امتيازات مادية كبرى وفساد هائل. أما الثاني فانشقاق عن الأول، قام به الاتحاد الاشتراكي، وكان له حتى منتصف التسعينيات دور رئيس في الكفاحات العمالية. ثم بدأ انزلاقاً متسارعاً نحو التعاون الممنهج مع النظام، مذ دخل حزب الاتحاد الاشتراكي حكومة الواجهة. وقبل الدينامية النضالية لمطلع العام ٢٠١١، كان الاتحادان النقابيان في تعاون مع النظام لتمرير السياسات النيوليبرالية، سواء في تعديل تشريعات العمل بمنطق «المرونة» الرأسمالية، أي إضفاء الهشاشة على أوضاع الشغيلة، بتسهيل التسريح والحد من تعويضاته، وكل الترسانة النيوليرالية المعروفة في هذا المجال، او على صعيد ضرب مكاسب طفيفة في مجال الخدمات العامة من تعليم وصحة بالدرجة الأولى. إذ ساندت القيادات النقابية سياسة تسليع التعليم [ما سمي الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وإلغاء ما تبقى من مجانية خدمات الصحة وإحداث تغطية صحية ناقصة ومقتصرة على قلة من الأجراء. كما أبدت البيروقراطيات النقابية استعدادها للمساعدة على تمرير مشروع قانون ضد حق الإضراب، وآخر يقيد حرية العمل النقابي، ويزيد تحكم الدولة في المنظمات النقابية، وكذا على إحداث تغييرات في أنظمة معاشات التقاعد، على نحو يلغي مكاسب

عمالية عديدة.

وكما سبقت الإشارة، تجاوبت هذه البيروقراطيات مع سعي النظام الى احتواء الاستياء الجماهيري، الذي حفزته السيرورة الثورية بالمنطقة. ومع إعلانها اللفظي تأييد حركة ٢٠ فبراير، تفادت أي مشاركة فعلية في كفاحاتها، وحتى التضامن معها بوجه القمع. ووقعت اتفاقاً مع أرباب العمل والدولة في متم شهر أبريل/نيسان ٢٠١١، تضمّن مكاسب هزيلة لتبرير الاستنكاف عن النضال. وقد سهل نجاح البيروقراطية النقابية في عزل المنظمات العمالية عن الدينامية النضالية العامة غيابُ يسار نقابي منظم وذي قدرة كافية على تجسيد قطب مضاد لسياسة التعاون الطبقي مع الدولة البرجوازية. فاليسار الاصلاحي شبه الديمقراطي هو ذاته المسيطر في قيادة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (حزب المؤتمر الوطني الاتحادي، وحزب اليسار الاشتراكي الموحد، وحزب الطليعة، وبعض عناصر حزب النهج الديمقراطي، وإن كانت لنقابيي حزب النهج الديمقراطي مواقع في أجهزة الاتحاد المغربي للشغل، فلم تكن يوماً تحت راية معارضة للبيروقراطية، بل بامتناع عن أي تصد سياسي لها، واقتصار على ممارسة محض نقابية. وحتى هذا الوضع أنهته بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل بحملة طرد منذ مطلع شهر مارس/آذار ٢٠١٢، وضعت غالبية مناضلي اليسار الجذري خارج النقابة).

رغم أزمة قوى الإصلاحية البرجوازية، بعد إفلاس توافقها مع الملكية الذي لم يكن سوى استعمال ظرفي لها من طرف النظام، تظل الحركة النقابية المغربية تحت هيمنة بيروقراطيات متعاونة مع الدولة وأرباب العمل. ويعود هذا الوضع الى ضعف اليسار الجذري الذي لم يتمكن عملياً، بفعل عوامل منها أخطاؤه اليسراوية، ومنها ما تعرض له من إبادة، من الانغراس في النقابات العمالية إلا بدءاً من مطلع سنوات ١٩٩٠. وحتى مع تنامي قواه في بعض قطاعات الوظيفة العمومية (تعليم، بلديات، إدارة الفلاحة...)، افتقد منظوراً ثورياً للعمل النقابي، فاقتصر على ممارسة محض نقابية لا تخرج الشغيلة المتقدمين من نير الخط السياسي للبيروقراطيات النقابية.

وعلى رغم أن الحركة النقابية بقيت خارج دينامية ٢٠ فبراير، فقد كان لهذه تأثير متمثل في حفز نضالات عمالية، ابرزها إضراب شغيلة الاتوروت، الذي دام زهاء ٣ اشهر، وامتداد التنظيم النقابي الى وحدات صناعية عديدة. وقد دل نجاح المسيرة العمالية، يوم ٢٧ مايو/أيار ٢٠١٢ بالدار البيضاء، التي دعت إليها قيادة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وشقيقتها الصغيرة المنشقة عنها (الفيدرالية الديمقراطية

للشغل)، على الدور الكابح الذي تمارسه القيادات البيروقراطية، لا سيما أن كل العنترية الكلامية التي أبانت عنها، يوم المسيرة، لدرجة التهديد بإطاحة الحكومة، انفضحت بعد أقل من أسبوع لما أقدمت الحكومة على رفع أسعار المحروقات.

اليسار الجذري ومتطلبات الوضع السياسي

ابرزت دينامية النضال السياسي تحت راية ٢٠ فبراير، وما رافقها من نضالات اجتماعية، واقع قوى اليسار الجذري والثوري. فهي، من جهة، ضئيلة ومتنافرة، وبعضها فاقد البوصلة. وقد مثلت الجامعة، تاريخياً، الرافد الرئيس لقوى اليسار الثوري، ولا زالت تغذي عدداً من المجموعات الطلابية التي تعتبر نفسها «ماركسية لينينية». لكن عدم استيعاب عِبَر التجربة المحلية تفكك منظمة إلى الإمام وزوال منظمة ٢٣ مارس، وهيمنة قوى اصلاحية برجوازية على الحركة النقابية...، أو العالمية كانهيار الستالينية، وتحول الصين الى الرأسمالية ومأزق التجربة الكوبية...، يجعل تلك المجموعات الطلابية، في آخر المطاف، آلية لهدر قوى ثورية فتية لا غير.

وأفضت أزمة الجناح الطلابي للحركة الماركسية اللينينية الى انحطاط مجموعات منه الى عصبوية ودوغمائية منقطعة عن واقع نضال الشغيلة والكادحين، وتردّى بعضُها الى مستوى ممارسة العنف (المعتبر، لديها، ثورياً) ضد اي رأي مخالف وإلى اقتتال مع الحركة الثقافية الامازيغية. ويوجد فوج من المناضلين الراديكاليين المتحدرين من المجموعات الطلابية في تجارب نضالية محلية بروح قتالية عالية، ولكن يعوزها وضوح سياسي وافق استراتيجي. أما حزب النهج الديمقراطي فيمثل قسماً من كادر منظمة الى الأمام القديم، وقاعدة اغلبها من متحدري التيار القاعدي بالجامعة، ويضطلع بدور نضالي بجبهات عديدة أبرزها الحقوق الإنسانية والعمل النقابي، وإن كانت تشوبه أوجه قصور سياسية عديدة. أما تيار المناضل-ة فقد نشأ خارج التجربة التاريخية للحركة الماركسية اللينينية، ويتدخل نقابياً، وطلابياً، وفي نضالات شعبية محلية، لكن في نطاق جغرافي محدود.

ولقد أبان الانخراط في حركة ٢٠ فبراير، نقصَ قوى اليسار المناضل، وضعفها السياسي الذي وضع بعضها خارج النضال الشعبي، بمبرر وجود قوة إسلاموية في الحركة، وعصبوية معيقة للتعاون لدى بعض أطرافه.

وهذا اليسار مطالب بتشارك ما هو ايجابي في كل مكوناته، ونفض معيقات التعاون، وإلا زادت النضالات المقبلة تهميشه، ولا سيما مع وجود قوة اسلاموية أكثر تنظيماً

وفعالية. لقد أبدى الحزب الاسلاموي، «جماعة العدل والإحسان» قدرة تنظيمية وتعبوية لا تضاهيها قوة اليسار المناضل بكل مكوناته، ولولا انسحاب تلك الجماعة من حركة ٢٠ فبراير، في شهر ديسمبر/كانون اول ٢٠١١، لكانت المستفيد الأول من رصيدها النضالي. وإن من ايجابيات استعمال القصر لإسلاميي حزب العدالة والتنمية في حكومة الواجهة انجلاء حقيقة هذا الحزب الرجعي، الذي استثمر تعثر اليسار، تاريخياً، لطرح مشروعه بديلاً، وتغليط قسم من القاعدة الشعبية التواقة الى التغيير.

لقد واصل الحاكمون الفعليون تطبيق السياسة النيوليبرالية المجِهزة على طفيف المكاسب الاجتماعية، والمديمة لأوضاع بطالة وفقر ملايين الشغيلة والكادحين. ولم يكن خلاف ذلك منتظراً، بالنظر إلى ان الحزب الاسلاموي الذي يرأس الحكومة لم يعارض يوماً تلك السياسة، ثم لأن السلطة الفعلية توجد بيد الملك والامبريالية الاوربية، التي احكمت السيطرة على اقتصاد البلد، بما فرضت من «شراكة». وكل ما خطط له الحاكمون الفعليون، منذ مدة طويلة، أعلن رئيس الحكومة الاسلاموي نية حزبه السير في تنفيذه، ومنه ما هو هجوم على مكاسب اجتماعية، مثل معاشات التقاعد، ودعم أسعار مواد الاستهلاك الأساسية، ومواصلة سياسة اقتصادية لا تخلق فرص عمل، ومنه ما هو تعد على النزر اليسير المتبقي من حريات، مثل حق الإضراب وحرية العمل النقابي.

وبالنظر إلى الأزمة الاقتصادية الخانقة، في ظل تفاقم أزمة الرأسمالية العالمية، يضيق هامش المناورة لدى الحاكمين، ويكبر جنوحهم إلى السعي لتدبيرها على حساب السواد الأعظم من الشعب. وهذا ما سيؤدي إلى نضالات تكون حتماً في بدايتها اجتماعية الطابع ودفاعية. بيد أن انكشاف حقيقة حكومة الاسلامويين، وتعهدات الملك أيام خشي السقوط، أمام أعين ملايين الجماهير، سيساعد على تسيس المطالب، وسيبث طاقة جديدة في كفاحية شباب حركة ٢٠ فبراير.

لم يكن بد من استنفاد مناورات النظام مفعولها، وهذا ما يجري بأسرع من المرتقب، حيث تميز الوضع الاجتماعي والسياسي، منذ تعديل الدستور الممنوح وتجديد البرلمان الزائف وحكومة الواجهة، بتدهور حالة الأغلبية الشعبية واشتداد القمع، ومزيد من انسداد الآفاق بوجه الشباب التواق الى الحرية والحياة اللائقة. ويمثل ما حققته حركة ٢٠ فبراير من خبرة في التعبئة الشعبية، وما فتحت من ثغرات في جدار الاستبداد، قاعدة أمتن للنضالات القادمة.

لقد دلت دينامية ٢٠ فبراير على انتفاء اي نزوع نضالي لدى قوى اليسار الإصلاحي التقليدية، التي كان الاتحاد الاشتراكي وجهها الأبرز، وعلى حدود قوى بقيت على مواقف اصلاح الملكية، بعد ان هوى الاتحاد الاشتراكي الى خدمتها، على طول الخط. وهذا يفتح مساحة لليسار المناضل الذي لن يتمكن من النهوض بما يضع عليه الوضع من مسؤوليات الا بتوحيد جهود كل مكوناته.

٤

مصر: العسكر، والاخوان والثورة

الثورة المصرية في عصر الاخوان

عاطف شحات سعيد - اشتراكي ثوري (مصر)

لدى المرء الحق، اذا نظر للعملية السياسية في مصر، وأُصيب ببعض الضيق، وربما الاحباط. فبعد الثورة الشعبية العظيمة التي قامت في يناير/كانون الثاني ٢٠١١، ونجحت في اسقاط ديكتاتور من أعتى الطغاة في المنطقة، ومن أقربهم للإمبريالية الامريكية، ولمصالح الصهيونية العالمية، فإن كل ما نراه الآن هو استمرار لأجندته الاقتصادية، واستمرارٌ للتعذيب وقتل المصريين، سواء مباشرة بالآلة القمعية، او بطريق غير مباشرة، أي عن طريق القطارات والعَبّارات ووسائل المواصلات العامة، ونقص الادوية والغذاء..الخ. صحيح، نظرياً، أن في مصر رئيساً مدنياً منتخباً، بطريقة «ديمقراطية». لكن في الواقع، فإن هناك عشرات من الوقائع، التي تقول بمنتهى الوضوح، إن الرئيس المنتمي لجماعة الاخوان المسلمين ينقلب على الديمقراطية، إن لم يكن يؤسس لديكتاتورية جديدة لجماعته، تحقق مصالح أغنيائها واغنياء الجيش، ومصالح الامبريالية حتى اشعار آخر! الثورة المصرية لم تكتمل، حتى على المستوى السياسي، فما بالنا بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، التي غدر بها ايضاً الرئيس الإخواني، وزملاؤه في مكتب الارشاد. واذا نظرنا الى الطريقة التي تم بها إصدار اول دستور مصري، بعد ثورة الشعب المصري العظيمة، فلن نصاب الا بالغضب على الديكتاتور وجماعته الغادرة. فالدستور البائس لا يعبر بأي حال عن روح الثورة المصرية، ان لم تكن نصوصه تفيض بروح الطائفية، وتقوم بمأسسة الكهنوت الديني في الدولة، ووصاية الدولة على المجتمع، وافساح المجال لجماعات التكفير للتدخل في شئون المجتمع. ووصل الأمر بالدستور الذي اسماه الاخوان، كذباً، دستورَ الثورة، إلى ترسيخ الوضع الاقتصادي المستقل، والبعيد عن أي رقابة لمؤسسات منتخبة

ديمقراطياً، الذي تتمتع به المؤسسة العسكرية، بل وإقرار حق محاكمة المدنيين امام المحاكم العسكرية. وبرغم استمرار الاحتجاجات والمسيرات طوال ما يقرب من عامين، احتج فيهما المصريون، بكل الطرق، وسالت دماؤهم، دفاعاً عن الحرية، فإن العملية السياسية لا تعكس بأي حال من الاحوال هذا الزخم الشعبي والثوري الذي لم يتوقف وان كان متقطعاً منذ يناير/كانون الثاني ٢٠١١. واذا تحدثنا عن موقف الرئيس الاخواني من القضية الفلسطينية، وعلاقته بالامبريالية، فلن نجده أفضل حالاً مما كان عليه الأمر، خلال حكم مبارك. فالرجل يهرول للاقتراض من صندوق النقد، ويقوم بتوسيع تطبيق اتفاقية الكويز مع اسرائيل، ومستشاروه يحجون باستمرار إلى واشنطن، لإعطاء التطمينات للسيد الامريكي. هل يمكن وصف هذا بأقل من الغدر بالثورة ومطالبها؟ وقبيل مظاهرات الذكرى الثانية للثورة، قال الشاعر المصري الكبير، احمد فؤاد نجم، معلقاً على الاحوال : «الإخوان لم يسرقوا الثورة فقط، بل سرقوا البلد كلها!»

ربما تكون في بعض هذه العبارات مبالغات. والكلام على أن الثورة المصرية انتهت، أو أن الاخوان نجحوا في سرقة الثورة المصرية، وأن الأمور قد استكانت لهم، هو كلام مبسط. فلدينا جميعاً الحق في القلق، بل والفزع، على الثورة المصرية العظيمة. هذا وأود التنبيه الى ضرورة تلافي خطأين أساسيين يرتكبهما كثيرون، عند النظر للثورة المصرية. الخطأ الأول يكمن في عدم فهم الثورة كحالة دينامية، وعملية اجتماعية ونضالية تتضمن صراعاً قد يطول أو يقصر، بين الجماهير المناضلة، من جهة، والسلطة الغاشمة، من جهة أخرى، وليس كعملية صماء وساكنة. لذلك فالنظر إلى أن الثورة المصرية هي حدثٌ انتهى في فبراير ٢٠١١ وليس كعملية دائرة وصراع مستمر، هو خطأ كبير. هذا ضروري لفهم تعرجات ومشاكل الثورة ونجاحاتها الصغيرة، ايضاً، كما انه ضروري لفهم علاقة جماعة انتهازية ورجعية وصلت لسدة الحكم، بعد الثورة، تحت زعم أنها شاركت في الثورة!

أما الخطأ الثاني فهو النظر فقط للعملية السياسية كأنها المؤشر الوحيد على حالة الثورة او «نجاحها». صحيح أن لدى المهتمين بالعدل والحرية كلّ الحق للقلق الشديد، عندما يرون ان من قاموا بالثورة، وهم شباب مصر وعمالها، لا يحكمون، بل قوى رجعية انتهازية معادية للثورة. ربما يكون هذا هو من أهم المعايير، لكنه يظل معياراً خادعاً، اذا نظرنا اليه وحده. فالثورة هي، قبل كل شيء، فعل الجماهير الابداعي العبقري والجماعي. ولا قيمة لمنظومة الحكم اذا لم تعبر عن الحالة الثورية، ناهيك

عن استمرارها في العداء للفقراء والثوريين. ففي مصر، مثلاً، ثمة لمنظومة الحكم الحالية قيمةٌ أو فليُسمّها البعض شرعية ولكن فقط في اعين شريحة ضيقة جداً من الرأسمالية الطفيلية المصرية، ناهيك عن الكتلة الانتخابية للاخوان والسلفيين، بالاضافة للمجلس العسكري، فضلاً عن الحلفاء الدوليين. أما المجتمع الواسع واوجاعه وصراعاته، فأكثر تعبيراً عن حالة الثورة من منظومة الحكم.

هدف هذه السطور هو اثارة بعض النقاش حول مسألة حالة الثورة المصرية في ظل حكم الاخوان. وسأبدأ المقال بالتعرض لمسألة علاقة الاخوان بالثورة والسلطة، الآن، ثم أتحدث عما أسميه معضلات استمرار الثورة المصرية، حالياً. وأعترف ان طبيعة تنظيم الاخوان المسلمين عملية صعبة على الفهم. وأزعم ان هناك ضرورة لفهم طبقي راديكالي نفسي وسياسي، وليس مجرد ترديد فهمنا الطبقي الارثوذكسي، لإدراك تقلبات وتناقضات وخطاب جماعة الاخوان المسلمين. وهذا التحليل ربما يتجاوز الغرض من هذه السطور. وقد قلت في مقال لي، في العدد الثاني من الثورة الدائمة، اننا كماركسيين ثوريين علينا دور هام في بلورة فهم جديد وعميق للإسلاميين، وهم في السلطة، يختلف عن التبسيط المخل، المتمثل بوضعهم، كلهم، في كفة واحدة، او القول بانهم جماعات اصلاحية يائسة من التغيير في المجتمع، مثلاً؛ اي عدم الاكتفاء بترديد تحليلاتنا السائدة في التسعينيات، والتي لا تصلح على الاطلاق، بل ربما تعد كارثية إذا رددناها اليوم!

الاخوان بين الثورة والسلطة

التناقض صارخ: الاخوان انفسهم يقولون انهم جماعة اصلاحية، ويفضلون الاصلاح التدريجي اي انهم ضد الثورة بالضرورة والآن بعض قياداتهم يقولون انهم من أوائل من شاركوا في الثورة، ثم حموها بعد ذلك! يصعب خلال هذه السطور استرجاع دقيق لعلاقة الاخوان بالثورة، منذ بدايتها في يناير ٢٠١١. بل وحتى منذ العقد المفعم بالاحتجاجات الذي مهد للثورة. ونحن هنا امام خطابين متناقضين: الاخوان يقولون انهم من اكبر وأهم التنظيمات في مصر، وهم اكثر الناس الذين قدموا تضحيات، وانهم لم يغيبوا عن اهم الفاعليات التي مهدت للثورة. كما يقولون انهم كانوا موجودين، كفُرادى، منذ اول ايام الثورة، والسبب هو تأمين انفسهم. كما انهم تعرضوا بالفعل لاعتقالات قبيل الايام الاولى للثورة، وخلالها. والخطاب الآخر هو خطاب عدد كبير من الثوار، الذين، تحت وطأة الاحداث الاخيرة، ينكرون ان الاخوان كانوا موجودين في

الصورة على الاطلاق. والصحيح ان الاخوان ظهروا في الصورة فقط، بمعنىً مؤسسي، في منتصف أو في أواخر يوم ٢٨ يناير ٢٠١١، اي بعد معارك الشعب العظيمة مع الشرطة. ظهروا فقط بعد ان تأكدوا من ان الثورة في طريقها لتحقيق مكاسب. ولذلك يمكن ان نقول ان النظرة المنصفة هنا هي القول بأن مشاركة الاخوان في الثورة كانت مشاركة مشروطة بتحقيق مكاسب منها لتنظيمهم ومشروعهم. لكن اختزال النقاش فقط في قضية مشاركة الاخوان في الثورة على اساس انها ١٨ يوماً حدثت، انطلاقاً من يوم ٢٥ يناير/كانون الثاني، وانتهت بإسقاط مبارك في ١١ فبراير/شباط، هو فهم قاصر لعلاقة الاخوان بالثورة، كما انه فهم قاصر للثورة نفسها. فلا الثورة هي ال ١٨ يوماً فقط، ولا موضوع مشاركة الاخوان يُفهم في اطار مشاركتهم في ذلك الوقت فقط. هذا ناهيك عن أنه حتى اذا اقتصرنا على النظر إلى تلك الايام لأدركنا ان الاخوان نأوا عن المشاركة كمجموعة. ولم يلحقوا بقطار الثورة الا متأخرين. ومن الانصاف ايضاً التأكيد على انهم احتفظوا بقدم في ميدان التحرير والتظاهرات، وبقدم اخرى للتفاوض وعقد الصفقات مع عمر سليمان، نائب الرئيس مبارك آنذاك. الاخوان اضطروا اضطراراً للمشاركة، بعد ايام من نجاح وبسالة الثورة المصرية.

ومن الانصاف ايضاً التأكيد على ان كل خطواتهم، في الفترة المسماة بالانتقالية، كانت تقريباً ضد الثورة والثوار، ومعظمها كان دفاعاً عن المجلس العسكري، ان لم يكن بالتنسيق والتوافق معه. لم يكن نجاح الكثير من الخطوات الاجرامية والدموية للعسكر ممكناً بدون دعم الاخوان لهم وتخوينهم للثوار. والاخوان هم الذين قالوا بشعار «مشاركة لا مغالبة»، ولكن انتهى الامر برغبتهم في احتكار كل شيء، وكذبوا مرات لا تحصى في كل خطوات المرحلة الانتقالية، ووصل الامر لاستخدامهم انصارهم ضد المتظاهرين، أنصارهم الذين طالبوا مجلس الشعب وهو الذي تم حله بعد ذلك بضرب المتظاهرين ومنعهم من الوصول الى البرلمان، ونقصد المتظاهرين الذين فقط قَدموا لدعم البرلمان، ومطالبته بتسلم السلطة من المجلس العسكري. واستخدم الاخوانَ ما يشبه الميليشيات للاعتداء على المعتصمين امام قصر الاتحادية، الذين اعترضوا على الاعلان الدستوري الديكتاتوري للرئيس محمد مرسي. حدث ذلك في ديسمبر/كانون الأول الماضي.

ويُذكَر مثلاً ان الاخوان في الذكرى الاولى للثورة وقفوا مع المجلس العسكري ليحتفلوا بالثورة. وقام الاخوان بمنع من يهتف ضد المجلس العسكري في ميدان التحرير. كان يحدث هذا بينما دماء المصريين، التي اسالها المجلس العسكري، لم تجف بعد، من

التحرير ومن اماكن كثيرة اخرى. وكأن الثورة قد انتهت فعلاً وحققت مرادها. هي بالطبع كانت كذلك بالنسبة لهم وقتياً وبالنسبة للمجلس العسكري! والطريف ان الاخوان اثناء كتابة هذه السطور اعلنوا عن خطتهم للاحتفال بالذكرى الثانية للثورة. وهم كبائسين اعلنوا عن مبادرة بائسة مثلهم تتمثل في زراعة مليون شجرة في مصر، احتفالاً بالثورة. وعبّر المدون عمرو عزت، في تعليق له على تويتر بعبارة بليغة، فقال: «شيء بائس جداً ان الجماعة اللي بتحكم باسم الثورة كل سنة تحاول تقنعنا بالصور والمستندات انها شاركت في الثورة من أولها!» والمقصود ان الجماعة ليس لديها سوى هذا المنطق البائس، في الدفاع البائس عن نفسها. وحتى ولو شاركت الجماعة في بعض ايام الثورة بمعناها الضيق التافه، أي الثورة كثمانية عشر يوماً حدثت في الماضي، عام ٢٠١١، فهذا لا يعطيها الحق في الحكم باسم الثورة، وإقصاء الاخرين والغدر بالثورة!!

أقول انه لفهم أعمق لمسألة علاقة الاخوان بالثورة، يجب أن نجيب عن تساؤلين أساسيين: الأول هو لماذا وكيف تم تحويل الثورة المصرية الى مسار اصلاحي ضيق، بحيث يمكن ان تبتلع العملية السياسية القذرة الثورة العظيمة؟ والثاني هو كيف تلاقت إرادة الطبقة الحاكمة المصرية، وخاصة المؤسسة العسكرية والاخوان، ناهيك عن التوافق الكبير بينهما وبين الادارة الامريكية وقوى الرجعية والثورة المضادة الاقليمية، وخاصة دول الخليج، وبالأخص المملكة العربية السعودية، وقطر؟ فمع تباين وتناقض مصالح هذه الكيانات، بدا كما لو كان هناك اتفاق بينها، لتفريغ الثورة المصرية من مضمونها!

السؤالان السابقان مترابطان. والاجابة عنهما تتداخل. أما عن السؤال الأول، فهنا يجب ان ننظر لعوامل كثيرة داخلية خاصة بالثورة المصرية، منها مثلاً اختلاف مفهوم القوى السياسية المشاركة في الثورة عن جمهور المشاركين بها، مثلا، أو سيطرة خطاب المدينة والتحرير بالرغم من فوائده على الثورة. وبمعنى آخر، فالمسألة هنا كانت غياب تنظيم ثوري قوي يقود الثورة. هذه القوى السياسية، بالرغم من تنافرها، تبنت خطاباً يبدو كما لو كان اصلاحياً: اسقاط قانون الطوارىء، وعمل دستور جديد..الخ. وبينما كان شعار اسقاط مبارك واضحاً من اليوم الأول للجماهير، كانت القوى السياسية التقليدية مترددة في هذا الشعار. طبعاً هذه القوى كانت متفاوتة في اصلاحيتها، وربما ايضاً انتهازيتها.

وهناك عوامل خارجية ايضاً. ومن أهم هذه العوامل العلاقة المصرية – الامريكية

الوثيقة. فاذا كان مبارك من أهم حلفاء الامبريالية الامريكية في المنطقة، بل والعالم، فإن الولايات المتحدة لم تكن لتترك الثورة تقضي على تبعية مصر، ابداً. وفي عبارة بليغة، للأكاديمي الايرلندي اليساري، فريد هاليدي (في كتابه «الثورة وسياسة العالم،» المنشور عام ١٩٩٩، ص ٢٦١)، قال إن علاقة السياسة الدولية والقوى الدولية بأي ثورة هي علاقة متناقضة بطبيعتها. «فهي من جهة تسعى فوراً لتأييد الحالة الثورية وراديكاليتها، في الوقت القصير، لكنها تحاول ان تخترقها بعد ذلك، بحيث تقودها الى ان تتوافق مع القيم والاعراف السائدة الدولية على المدى البعيد». وهذا ينطبق على القوى الدولية بصفة عامة، فما بالنا بخصوص الامبريالية الامريكية، اذا تعلق الأمر بمصر! وهذا ما حدث بالضبط، اي ان الولايات المتحدة سرعان ما أعلنت تأييدها للثورة المصرية، بعد تردد قصير، وفي ذات الوقت كانت تقوم بالتنسيق مع الركن الركين في علاقتها بمصر، ألا وهو المؤسسة العسكرية. كما لم تتوقف مشاوراتها مع الاخوان المسلمين، بوصفهم أكبر قوة تنظيمية معروفة على السطح في مصر. وفي فبراير/شباط ٢٠١١، كانت قوى الثورة مرتبكة، بحيث لم تستكمل ثورتها، كما كانت القوى السياسية غارقة في تفكيرها الاصلاحي.

وفي مقال له ببوابة «المصري اليوم» (بتاريخ ٢٠ يونيو/حزيران ٢٠١٢)، يقول الرفيق تامر وجيه:

> «هدف الثورة المضادة الأول كان تصفية حركة الشارع – جوهر العملية الثورية – وتوجيه الطاقة الجماهيرية إلى المسار الانتخابي الديمقراطي: «صندوق الاقتراع وليس التعبئة في الشوارع هو الطريق إلى تحقيق مطالب الثورة». كانت هذه هي الرسالة التي أجهد الحكام الجدد أنفسهم لإقناع الناس بمضمونها في المرحلة الأولى من الثورة بعد إسقاط مبارك.
>
> اختار الحكام الجدد إذاً أهون الشرين، بحيث بات لسان حالهم هو التالي: «إذا كان لا بد من أن نُشرك الشعب في الحكم، فليكن ذلك عن طريق الصندوق النظيف، الذي يمكن أن نتحكم بنتائجه بالمال والإعلام ومؤسسات الدولة المتواطئة، وليس عن طريق ديمقراطية الشارع المباشرة، التي نجحت في إسقاط مبارك، وستنجح إن استمرت وتعمقت في إسقاطنا»!

هذا التوافق على اجهاض الثورة بمعناها الاجتماعي الواسع كان ما يجمع القوى الامبريالية والاقليمية والداخلية. كانت جماعة الاخوان هي أهم مرشح. وبالطبع تردد المجلس العسكري في تسليم السلطة. لكن لم يكن ابداً ليستمر المجلس بدون حد ادنى مقبول من الشرعية الدستورية، أي بدون انتخابات. والقيم الدولية التي يتحدث عنها فريد هاليدي اهمها هي حرية السوق، والديمقراطية التمثيلية. والديمقراطية التمثيلية هي أهم أكذوبة تبيعها قوة رأس المال للفقراء، فما بالنا وقد حدث ذلك بعد ثورة شعبية عظيمة. المقصود كان هو ادخال الثورة في نفق طويل كله سراديب حول تعديلات دستورية وصناديق انتخابات..إلخ، فوراً وفي أقرب وقت، بدون حتى التقاط الانفاس. حدث ذلك ويا للعجب تحت اشراف جزء من الطبقة الحاكمة لمبارك: الجنرالات المليونيرات للمؤسسة العسكرية. ولأن الامبريالية تفضل الاعتماد على شريك قوي حليف، فجماعة الاخوان، وهي الأجهز والاقوى تنظيمياً، والاكثر دراية بدهاليز العملية الانتخابية، كانت هي المرشح المثالي. ليس معنى هذا الكلام فقط ان المؤامرة كانت هي سيدة الموقف. لكن تقلبات الثورة هي التي فضحت وكشفت المجلس العسكري سريعاً، مثلاً عندما طمع في السلطة، وقتّل المصريين. واصرار الثورة واستمرار احتجاج المصريين، وغباء الاخوان وغرورهم، هو الذي كشفهم امام عموم المصريين سريعاً، بعد ان صدقهم كثيرون منهم، ايام الانتخابات. وكان اصدار تطمينات للعالم الغربي واسرائيل في اوائل بيانات المجلس العسكري. كما لم يتوقف الاخوان عن تطمين الامبريالية والصهيونية، سراً وعلناً.

وتجدر الاشارة الى ان اهم ثلاثة محددات للامبريالية الامريكية، في علاقتها بمصر، هي: العلاقة الوثيقة بالجيش المصري، واحترام معاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية، والحفاظ على السلام مع اسرائيل، وضرورة اتباع مصر سياسات السوق الحرة. لم يهز كلٌّ من المجلس العسكري أو الاخوان شعرة من هذه المحددات. حدثت بعض المناوشات التافهة والمسرحية هنا وهناك. ولكن بدون ان تهتز هذه الثوابت. الثابت الاهم كان هو العمل على القضاء على تجذر واستمرار الثورة. ويمكننا القول ان الاجابة عن السؤال الثاني الذي طُرح سلفاً تمت الاجابة عنه: تلاقي المصالح هو ما جمع هذه القوى. الحصول على نصيب اكبر من الكعكة مع الطمع في ابتلاعها كلها كان ما قاد الاخوان المسلمين للموافقة على هذا المسار السياسي، وهم الذين يكرهون الشارع والثورة، ويرون فيهما فوضى غير محمودة العواقب، وتمرداً قاسياً على السلطة الابوية للحاكم، وهم الابويون. والقضاء على استمرار الثورة كان أهم هدف للمجلس العسكري الذي خشي ضياع امتيازاته واستثماراته وملايينه، ومِنح

وعطايا الامريكان للجنرالات. ولا يمكن هنا ابدا القول بأن الجميع كانوا في نفس الصفحة. فلقد اختلفوا في اوقات. لكن ما كان يجمع كل هؤلاء هو رغبتهم المحمومة في القضاء على استمرار الثورة.

ودعونا نتفق هنا إذاً على ان الثورة المصرية، التي شارك فيها ملايين من الشعب المصري وصلت في بعض الايام الى اكثر من ٢٠ مليون مواطن في الشوارع، قد مرت بمسار غريب، من اهم ملامحه توكيل جزء من الطبقة الحاكمة المصرية، وهي المؤسسة العسكرية، بإدارة المرحلة الانتقالية. ودعونا نتفق على ان الثورة انجرفت الى طرق اصلاحية وطرق متعرجة غمست بدم الضحايا الابرياء. ولأنها انجرفت الى طرق اصلاحية لأسباب كثيرة لا اتناولها هنا فإن الاصلاحيين والانتهازيين كانوا أكثر انتعاشاً. ولو افترضنا ان الثورة في صورتها الشكلية الحالية لم تتعدّ كونها ثورة سياسية غير مكتملة، ولم تتجاوز ذلك ابداً الى ابعادها الاجتماعية والاقتصادية، بحيث ظهر، في المقدمة، طغيان المسارات الانتخابية واختزال الثورة في مسائل تعديلات دستورية، او عمل دستور جديد، فمحترفو الانتخابات بدا كما لو كانوا هم الطرف الكاسب من الثورة.

والديمقراطية التمثيلية ولعبة الانتخابات ولو في ظل القتل والدم واستمرار النهب هي النموذج المثالي للشرعية وادارة دولة الارباح عند رأس المال والامبريالية. ولذلك تدخلت الامبريالية تدخلاً مباشراً لإجبار المجلس العسكري على «احترام» نتيجة الانتخابات الرئاسية والاتيان بمرسي. والقتل تحت ظل مرسي افضل بمراحل من القتل تحت ظل جنرال يبدو انه من النظام القديم، افضل بدون جدال، لأنه جاء عن طريق الانتخابات. وهذا ما يقدسه الغرب ورأس المال، قبل كل شيء! مرسي وجماعة الاخوان افضل لانهم وجوه جديدة يمكن ان تكسب الوقت. وانا هنا لا اقلل ابداً من الصراعات والفاعليات التي حدثت بمناسبة الانتخابات، البرلمانية والرئاسية. ولا اقول ان هذا كان تمثيلية وخداعاً تاماً. لكن ادعو لرؤيتها في سياقها، بحيث تحولت لتكون الطريق الأهم، وخصوصاً في ظل التعجيل والتعقيد، لاستنزاف الثورة. هذا بالطبع، بالإضافة الى عمليات الاعتقال والقتل والتعذيب والمحاكمات العسكرية المنظمة، لانهاك الثوار والثورة. ويذكر بالطبع هنا ان أول قانون اصدره المجلس العسكري كان قانوناً لمنع الاضرابات والاعتصامات العمالية، وتجريمها!

تناقضات الاخوان، أو الاخوان في السلطة

كتب صحفي مصري في جريدة التحرير مقالاً بتاريخ ٢٤ يناير/ك٢ الماضي، عنوانه: «كيف خان الاخوان الثورة في اربع خطوات». وجاء في المقال:

- في اثناء الثورة، ترك ميدان التحرير والتفاوض مع النظام للحصول على مكاسب تضمن بقاء الجماعة والافراج عن كوادرها.

- بعد نجاح الثورة، محاربة الثوار وتشويههم من اجل انتخابات مجلس الشعب.

- بعد الوصول الى السلطة، ارهاب المتظاهرين والاعتداء عليهم وقتل شهود العيان.. ولنا في الحسيني ابو ضيف عبرة (والحسيني ابو ضيف صحفي بجريدة الفجر تم قتله برصاصة في الرأس من الميليشيات الاخوانية اثناء اعتدائهم على معتصمي الاتحادية في ديسمبر/كانون الأول الماضي).

- قبل الانتخابات، المتاجرة بدماء الشهداء للحصول على اكبر مكاسب ممكنة.

ربما يكون هذا الوصف مبسطاً ومختزلا. لكن السؤال الأهم هو كيفية فهم تناقضات علاقة الاخوان بالثورة، وخصوصاً تقلبات ادائهم حتى الوصول للسلطة. وقبل الاجابة عن هذا السؤال، يجدر التنبيه هنا الى ان مسألة الثورة المضادة (او الحركة والقوى المنظمة لمواجهة الثورة) ايضاً ليست محكومة او نابعة من الاقليم المصري وحده. وكلنا يمكن ان نتفق على ان الامبريالية الامريكية وقوى الرجعية في الخليج هي من اهم قوى الثورة المضادة لثورات الكرامة العربية. لكن الأهم من ذلك هو ضرورة ان نفهم ان هذه الثورة (المضادة) هي متغيرة من وقت لآخر ايضاً، كما انها ليست نابعة من مصر فقط. وفي سياق مقالنا هذا اعتقد انه من السليم القول بأن موقف الاخوان قد تغير من لحظة لأخرى، وفقاً لموقعهم من موازين القوى ووفقاً لمجريات الاحداث. فهم الذين عارضوا الثورة قبل انطلاقها، ثم التحقوا بقطارها في لحظات متأخرة، بعدما تيقنوا من قرب سقوط مبارك، أي انهم شكلياً أصبحوا رفاق الميدان. لكنهم سرعان ما تحولوا الى موقع الشريك والمتواطئ في قمع الثورة، ولكن تحت قيادة المجلس العسكري. وافضل تسمية لهذه اللحظة لهم هي انهم كانوا «شوكة في ظهر الثورة»، على حد تعبير المحامي العمالي واليساري، والمرشح الرئاسي السابق في مصر، خالد

علي. أي ان موقفهم المتذبذب والمراوغ والذي كان يتمسح بالثورة، في نفس الوقت الذي كانوا يرتبون فيه اوراق المرحلة الانتقالية مع المجلس العسكري، كان يمثل اكبر فائدة لحروب المجلس العسكري على الثورة. لكن بعد انتخاب مرسي كرئيس للبلاد واحتكار الاخوان للسلطتين التنفيذية والتشريعية، احتكاراً تاماً تقريباً، وانقلاب مرسي والاخوان على أهم شخصين في المجلس العسكري، أي طنطاوي وعنان، تحول مرسي والاخوان لرأس الحربة الجديد لقوى مناهضة الثورة في مصر. وكما يقول الكثير من المعلقين في مصر، فإنه من العبث والسخف كما يدعي الاخوان الاتفاق على قول ان مرسي والاخوان خلصوا مصر من المجلس العسكري، فالحقيقة هي انهم تخلصوا من بعض شخوص المجلس، مع ترسيخ الوضعية الشاذة للمؤسسة العسكرية، في الدستور الجديد، كما سلفت الاشارة. صحيح يمكننا الاتفاق على ان الاخوان ليسوا قوى ثورية، وان دورهم في تخريب ومواجهة الثورة بعد اسقاط مبارك كان حاسماً، لكن في ذات الوقت لا يمكن ان يدعونا هذا الكلام للتبسيط المخل، وعدم فهم التحولات الزمنية لموقفهم، وعمل دراسة متفحصة لهذا الموقف ولتناقضاتهم وتناقضات الثورة والمجتمع، في كل لحظة من هذه اللحظات التي تمت الاشارة اليها. والأهم في هذا السياق هو اننا وصلنا للحظة التي تحول فيها الاخوان الى رأس السلطة، ورأس الحربة لمواجهة الثورة والثوار. وكونهم يتمتعون ببعض الشرعية التمثيلية، وكونهم قاموا باتفاقات واصدروا تعهدات للقوى الدولية، يؤكد ما اسلفت الاشارة اليه من انهم كانوا الخيار المثالي بسبب شموليتهم واستعدادهم للمناورة ورغبتهم في السيطرة بالنسبة للمؤسسة العسكرية المصرية والامبريالية الامريكية، طالما كانوا ملتزمين شكلياً بلعبة واكاذيب الديمقراطية التمثيلية!

واذا عدنا الى السؤال المطروح حول فهم تقلبات الاخوان، فأنا اتفق مع الرفيق تامر وجيه الذي قال انه لا يكفي ان تكون اجابتنا هي مجرد الوصف المجرد لجماعة الاخوان. فقد قال الرفيق في مقاله المعنون في بؤس الاخوان (١٦ اكتوبر ٢٠١٢):

> «كتبنا كلاماً كثيراً في وصف «جماعة الاخوان المسلمين». قلنا انها إصلاحية، محافظة، رجعية، وانتهازية. وقد يكون في ما قلناه الكفاية وقد لا يكون. لكن رص الصفات ليس مفتاح الفهم، فمفتاح الفهم هو التنقيب عن الاعماق.. هو البحث عن الدوافع الاصلية التي شكلت الجماعة وجعلتها ما هي عليه.»

وانتهى الرفيق الى القول بأن مرور الجماعة بعمليتي تأسيس كبيرتين على الاقل: أولاهما قبل ثمانين عاماً عندما تم تأسيسها على يد حسن البنا، في العشرينيات من القرن الماضي، وثانيتهما قبل حوالى الاربعين عاماً، عندما تم تجديد شبابها بانضمام جيل عبد المنعم ابو الفتوح وعصام العريان للجيل الأول، في سبعينيات القرن الماضي؛ هذه العمليات ساهمت في خلق ما سماه تامر عقلية أو نفسية الرجل المتوسط، وهو الرجل الحذر المتردد غير القادر على التمرد، وهو الذي يرفض التغيير الكبير، ويفضل ان يقوم الحاكم بالتغيير بدلاً من ان يصنع التغيير هو بنفسه.. هذه العقلية تؤدي بهم الى المراوغة المستمرة. وقد عبر منذ فترة عصام العريان، نائب رئيس حزب الحرية والعدالة وعضو مكتب ارشاد الجماعة، عن هذا المعنى بطريقة غير مباشرة، عندما قال في حوار صحفي : «نحن الجماعة التي حافظت على نفسها في ظل ٣ ملوك و٤ رؤساء جمهورية.» والمقصود ان الجماعة امتلكت من القدرة على التنظيم والمناورة ما جعلها تستمر في الحياة طوال هذا الوقت الذي يصل الى الثمانين عاماً.

أما الرفيق سامح نجيب في مقاله الأخير المعنون بـ: «نحو الثورة المصرية الثانية» (١٨ اكتوبر ٢٠١٢)، فيقول:

> «وكانت تحليلاتنا تشير الى التناقضات بداخل وما بين مختلف التيارات الاسلامية، بين قياداتها البرجوازية وقواعدها البرجوازية الصغيرة وبين دوائرها الأوسع في الطبقة العاملة والاحياء الفقيرة، تلك التناقضات كانت دائماً ما يتم احتواؤها من خلال الشعارات الدينية المبهمة من جانب، وكونهم رغم المهادنات المتكررة كان ينظر لهم من قبل قطاعات من الجماهير كالمعارضة الوحيدة الجادة للنظام في غياب البدائل.»

وأنا اوافق الرفيق سامح على طرحه. وهو محق اذا نظرنا الى الكتل التصويتية الاساسية للإخوان ومعظمها يتركز في فقراء الريف. ولكن اقول انه من المهم ان نأخذ في الاعتبار التناقضات الداخلية الخاصة بالتنظيم نفسه، وتلك المحيطة بالتنظيم والمتعلقة بمسارات الثورة، وتناقضات الفقر والاوضاع الطبقية الظالمة في مصر نفسها، وذلك في ذات الوقت، وان نرى أداءات الجماعة ومستقبلها في السلطة في علاقة النوعين من التناقضات بعضهما ببعض. لا توجد لدينا للأسف اية معلومات عملية عن اعداد الذين خرجوا من الجماعة بعد الثورة وبعد انكشافها امام جمهورها نفسه. وقد سمعت عن هذا من أكثر من شخص وفي أكثر من موقع مراراً وتكراراً.

وأزعم ان التمسك المَرَضي والدفاع الأعمى من جانب عضويتهم عن التصرفات الانتهازية واكاذيب قياداتهم، يحتاج لتحليل نفسي، ولا يمكنا ان نقصر ذلك فقط على التاريخ الطويل للعضوية والالتزام والمبايعة الحديديين!

وتعالوا ننظر بقرب لمشاكل تنظيم الاخوان وتفاعلها مع الواقع المحيط. وفي اعتقادي فإن هناك ثلاثة تحديات رئيسية تواجه تنظيم الاخوان المسلمين هي: الانتقال من عمل تغلب على طبيعته السرية الى آخر يتسم بالعلانية، ادارة العلاقة بين الحزب والجماعة، وثالثاً وهو امر لا يقتصر على الإخوان فقط كيفية الموازنة بين العمل الدعوي، وهو ما زالت الجماعة تقوم به، والعمل السياسي.

وربما تكون القدرة التاريخية للجماعة على المناورة والمراوغة، واهتمامها بالتنظيم الحديدي الذي يقوم على مبادئ مثل السمع والطاعة، والمبايعة للمرشد (وهي امور تجعل من التنظيم من الأهمية الشديدة ويشبه مع الفارق أهمية فكرة المركزية الديمقراطية في التنظيم، بمعناها اللينيني، ولكن هنا التنظيم يقوم على المركزية الشديدة ولكن بدون ديمقراطية)؛ اقول ربما تكون هذه القدرة قد ساعدت ولا زالت تساعد الجماعة في تجاوز التحديات الثلاثة السابقة. لكن يظل هناك تحد رابع يفوق الثلاثة المذكورة أهمية، وهو ربما يكون الأخير الذي يمكن ان يقصم الجماعة ويؤدي الى ضعفها او لمزيد من الانقسامات بها. هذا التحدي هو الوجود في السلطة. فطوال الفترة الانتقالية تميزت مواقف الاخوان بالتأرجح طوال الوقت بين رغبتهم الشديدة في المحافظة على الاوضاع والحصول على مكاسب منها ورغبتهم في الاشتراك في الثورة للاستفادة منها.

فالجمهور الذي يمكن تسميته بالثوار مثلاً لا ينسى براجماتية الاخوان وتقلباتهم الانتهازية ومراوغاتهم وصفقاتهم مع العسكر، طوال ما سمي بالفترة الانتقالية. فهم الذين تارة ألبوا العسكر ضد الثوار، وصمتوا بل وخونوا الثوار، بينما كانت اعينهم وارواحهم ودماؤهم تسيل، وهم الذين وافقوا على حكومة العسكر، ثم فجأة اكتشفوا ان معظمها من النظام القديم وانها ضد الثورة فانتقدوها وعارضوها، ولم ينسوا الاداء المخزي للبرلمان المصري الذي عاش شهوراً قليلة، ولم يَرْقَ أبداً ليكون برلماناً للثورة. اما الجمهور الواسع اي الشعب المصري وأغلبيته الفقيرة – فلقد انتظر الكثير من حكومات ما بعد الثورة، لكنه يكتشف كل يوم ان حكومة الاخوان ورئيسهم ليسا سوى طبعة اخرى لنظام مبارك، في سياساته الاقتصادية. هذا الجمهور لم يلمس

اي فارق في حياته يتعلق بالعيش والكهرباء والماء النظيف. ويرى بأم عينيه كيف ان الاخوان يتبارون مع السلفيين في مباراة سخيفة، حول الحفاظ على الاسلام والأخلاق، بينما لا زالت الشرطة تقمعهم وتُذلهم، كل يوم. قضايا مثل تطبيق القانون بصرامة على الباعة المتجولين، أو قرار بإغلاق المحلات التجارية في مصر، في العاشرة مساء، هي قرارات شكلية لا تخدم سوى البوليس. يرى الجمهور هذا، بينما يرى، أيضاً، أن القانون لا يُطبّق على الجلادين والقتلة من أفراد الشرطة.

يرى كل من جمهور الثوار والجمهور العادي أن الإخوان، في السلطة، وافقوا على استمرار اتفاقية الكويز مع اسرائيل، بل وعلى توسيع نطاق تطبيقها، ووافقوا على الاقتراض من صندوق النقد الدولي، بعد ان عارضوا ذلك وهم في المعارضة، وحاصروا وجوّعوا أهل غزة، بالضبط، كما فعل مبارك. باختصار، هم في السلطة وكأنهم قد تخلصوا من التذبذب الذي شاب سلوكهم لسنوات، واصبحوا متشبثين أكثر، بالوضع القائم، ومدافعين اكثر عن استمرار الظروف السائدة، بانتظار إقامة مشروعهم النهضوي المزعوم. وأنا أوافق تامر وجيه الرأي، والعديد من الرفاق والنشطاء في مصر، عندما يقولون إن تذبذب الاخوان أكبر من أن يجعلهم يغامرون بتغييرات في جهاز الدولة، بل إن الدولة والسلطة ستبتلعانهم في احشائهما. وبغض النظر عن التفاصيل، يبدو ان مسألة وجود الاخوان في السلطة وهم مفلسون بدون اي برنامج غير شعارات طنانة تعد أكبر تحدّ لهم في تاريخهم. هذه المسألة لها تأثيران مزدوجان: الأول هو انعزالهم اكثر وأكثر، في مواجهة جمهور الثوار، الذي لن يقبل منهم ابداً اللعب على الحبال، وزعم الوجود في معسكر الثورة، والثاني هو انكشافهم للجمهور العادي الفقير.

ويقول الباحث اشرف الشريف، في تعليقات له بوسائط الاعلام الاجتماعي منذ عام مضى إن الاخوان قد نجحوا في الانتخابات البرلمانية، وهم اعتادوا العمل من خلال ثلاث نقاط، في خطابهم السياسي: الأولى هي انهم، بوصفهم ضحية، أكثر الناس فهماً بقضايا الظلم، ولن تفسدهم السياسة، والثانية انهم ناس يتمتعون بطهارة اليد، وثالثتها انهم يخشون الله. هذه الادعاءات العامة تفضحها ممارساتهم وهم في السلطة. فهم، فيها، يقومون بتدعيم وتمتين وزيادة مرتبات جهاز الشرطة، وباعتقال العمال الفقراء المضربين. ولقد صمتت دولتهم عن استمرار التعذيب والقتل، في اقسام الشرطة المصرية. أي أن خطابهم عن كونهم ضحية لم يعد له أثر، وهم في السلطة. ولو افترضنا ان مراوغات الاخوان ساعدتهم في مرحلة ما قبل الوصول للسلطة، وذلك لغياب البديل أو لنجاح تنظيمهم، فهذه المراوغات لم تعد تصلح مع

السلطة. فالمطلوب ان يقوموا بإرضاء كل الاطراف: ثوريين، ونظام قديم، ونظام امبريالي، وصهيونية متوحشة، وقد حاولوا، بانتهازية مكشوفة، فعْلَ ذلك. ولكن لا يمكن ابداً الاستمرار في ذلك، بعد أن باتوا في السلطة، ولأن كل هذه الاطراف ذات مصالح متناقضة.

والناظر مثلاً لحركة التعبئة الضخمة، التي حدثت اثناء اعداد الدستور، سينبهر بضخامتها (بغض النظر عن مشاكلها، وهو ما سأتحدث عن بعضه في الجزء الاخير من المقال). وبغض النظر عن النظرة المتشائمة المتسرعة التي ترى ان الاخوان منتصرون، وقد استطاعوا الغدر بالثورة، فالمتفحص للأمر سيتأكد من العكس تماماً. فقد كشفت السلطة تناقضات الاخوان واكاذيبهم بأسرع مما كان يتخيل كثيرون. السلطة بالنسبة إليهم كانت اللحظة المفاجئة والتي جاءت على طبق من فضة، بعد أكثر من ٨٠ عاماً من العمل السري. لازال الاخوان منتشين ومصدومين، في آن. وحالة السعار للسيطرة على جهاز دولة مبارك، بدون اي اصلاح، غير مفهومة. ربما يكون سببها عجزهم عن الاصلاح. او ترددهم، بنتيجة عقليتهم المهزوزة الخائفة. وربما يمكن وصفهم بمحدثي السلطة (nouveaux power holders)، على غرار التعبير السوسيولوجي، محدثي الثروة (nouveaux riches). وهذا ما يؤكد زعمي بضرورة ألا نكتفي بالفهم الطبقي المبسط لحالة الاخوان في السلطة، بدون القيام بتحليل علمنفسي- سياسي لمسألة وجودهم فيها.

ويؤكد زعمي ضرورة عدم الاغراق في التشاؤم كونُ المصريين سرعان ما تخلصوا من حالة الاحباط والشعور بالغدر، بعد عملية اصدار الدستور البائس، ليستعدوا للتعبئة بقوة لمظاهرات مليونية جديدة، في الذكرى الثانية للثورة. ويمكننا التأكيد ببساطة هنا ان التعبئة ضد الاخوان، في الذكرى الثانية للثورة، تفوق مثيلتها بمراحل ضد المجلس العسكري، بعد مرور عام على الثورة. ويلاحظ ان هناك ما لا يقل عن عشرة ملايين مصري خرجوا في الذكرى السنوية الاولى للثورة، وهتفوا بسقوط حكم العسكر. وهو ما ينبىء بقيام مظاهرات مماثلة، على الأقل من حيث جذريتها، وتصميمها، ضد الاخوان، إذا لم يكن عدد المنخرطين فيها، في الذكرى الثانية.

الثورة مستمرة، ولكن!

بدأت هذه السطور بالمفارقة الصارخة بين العملية الثورية، الجماهيرية، في مصر، والعملية السياسية التي نتجت منها. فتلك الاخيرة كان يقودها من لا يؤمنون بالثورة، وجلبت من انقلبوا على الثورة وغدروا بها. فبدلاً من محاكمة القتلة يتم تكريمهم، وهكذا. وفي هذا السياق يقول كثير من المصريين إن «الثورة مستمرة»، للدرجة التي أصبح الكثير من الثوار، معها، يتندرون بهذه العبارة. فصحيح أنه يمكن القول ببساطة ان الثورة فعلاً لن تتوقف، وستستمر برفع مطالبها التي تم الغدر بها. لكن الثورة لن تستمر من نفسها، ولمجرد وجود مطالبها. ولذلك فترديد التعبير في اوساط الثوريين، لفظاً، ليس إلا، وبالتالي في أوساط غير المنغمسين، في الممارسة الثورية اليومية، وغير المتفهمين مطالب الشارع وجموع المقهورين في مصر، اصبح نكتة مضحكة تثير السخرية. فالثورة فعلاً كفكرة ومطالب لا يمكن ان تموت، ولكن استمرارها يتطلب نضالا دؤوباً من الثوريين، القدامى والجدد، الذين يتخلقون في أتون النضال، بالإضافة الي وجود التناقضات المجتمعية والطبقية الضرورية المسببة لها. والواقع ان الاحتجاجات لم تتوقف في مصر، بالرغم من القتل والغازات الحارقة للأعصاب. ولا تزال تناقضات دولة مبارك مستمرة. وفي هذا يمكن الاشارة باختصار الى أهم هذه الابعاد، قبل الحديث عن اهم المعضلات الموجودة، حالياً، والموجبة لاستمرار الثورة، تلك التي تتعلق بالجانب الذاتي، على الاقل.

ويمكن القول إن اهم تناقضات دولة مبارك، التي تتمثل في احتكار عدد قليل من رموز البرجوازية المصرية – ومن ضمنهم أفراد المؤسسة العسكرية والمؤسسة البيروقراطية ورجال الاعمال – إدارة امور البلاد، وفي وجود غالبية بين المواطنين تحت خط الفقر، لا زالت موجودةً. ولم تزد ادارة الاخوان الأمور الّا سوءاً. علماً بأن الجديد في الامر هو دخول رجال الاعمال واتباع مكتب ارشاد الاخوان واصدقائهم المقربين في اللعبة. جزء من النخبة القديمة تمت ازاحته واستُبدل بجزء جديد يدين بالولاء للإخوان. وهذا شمل كل القطاعات، بما في ذلك المحليات والاعلام، مثلاً. لكن مع ذلك، فالإخوان كانوا حريصين على استبقاء الجزء الاكبر من الجهاز البيروقراطي والقمعي للدولة. كل هذا موجود، مع انسداد العملية السياسية تقريباً. فكل ما حدث هو تحسين بعض شروطها. وبرغم ان الاخوان لم يروا من الثورة سوى تحسين شروط العملية السياسية، الا ان فهمهم يتوقف تقريباً عند الدرجة، التي توصلهم للسلطة. والمتابع ليس لما حدث في عملية وضع الدستور، ولكن للنقاشات الحالية حول قانون الانتخابات الجديد، وقوانين الجمعيات الاهلية، والانتخابات في الجامعات والاتحادات الطلابية، كل هذا يُظْهر انهم ارادوا تحسيناً طفيفاً، وبما يضمن تمكينهم وتحكُّمَهم. أي انه، باختصار، تم استبقاء دولة مبارك، واصبحت الدولة الجديدة هي مزيج من الاخوان وتجار الاسلام السياسي والعسكر ورجال اعمال الاخوان ورجال اعمال

مبارك، والجهاز القمعي القديم الذي لم يطرأ عليه أدنى تغيير. أي ان التناقض الاساسي لا زال موجوداً، مع توقع استفحاله واستفحال الفقر، بنتيجة اتباع الاخوان اجندة صندوق النقد الدولي، والمؤسسات المالية الدولية، واستعدادهم لبيع بعض اصول الدولة وبنيتها الاساسية لأصدقائهم في الخليج.

بالإضافة الى هذا التناقض الاساسي، هناك على الاقل تناقضان آخران تبلورا، تحت حكم الاخوان. لكن مشكلة هذين التناقضين هي انهما ربما يعكسان انقسامات الطبقة الحاكمة، وربما يضعفانها، لكنهما بعكس الاول لا يقودان إلى تفجيرها، لمصلحة الفقراء، فهما يصبان في مصلحة اجنحة من الطبقة الحاكمة، او بعض الشرائح العليا من الطبقة الوسطى. اما التناقض الأول فهو حالة الصراع الناشىء والمرشح للاحتدام بين نمط التنمية الاقتصادية، الذي كان قائماً في ظل مبارك، وذلك الذي يريد الاخوان نشره. اما نمط الاقتصاد في ظل مبارك فقد كان يعتمد على الصناعات الخفيفة والصناعات التجميعية، والزراعة متوسطة التكنولوجيا، بالإضافة الى التجارة والسمسرة، في اسواق المال وغيرها.

لكن يبدو ان النمط الاقتصادي للإخوان يقوم، في غالبيته، على التجارة والسمسرة. والصراع سوف يحتدم، عاجلاً أو آجلاً، بين النموذجين، في ما يتعلق بأجندة نهب خيرات البلاد، والاستثمار في قوت وعرق أبنائها. لكن المشكلة هنا ليست الصراع فقط، ولكن يحق لنا التساؤل عن مدى امكانية وجود هذا النموذج الاقتصادي الإخوانية ونجاحه بمعزل عن أي تنمية حقيقية! وقد نشرت مثلاً مؤخراً جريدة الاخبار اللبنانية، في نسختها الانجليزية (بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٣)، وثائق مسربة من وزارة الخارجية القطرية، حول صفقات بين الحكومة المصرية والحكومة القطرية، بخصوص منح قطر لمصر منحاً مالية بالإضافة الى القروض، في مقابل اعطاء تسهيلات وحوافز لقطر لعمل استثمارات في مصر، ويتضمن ذلك شراء اجزاء، وإحداث تجديدات لشركة الحديد والصلب المصرية بحلوان. وقد جاء ذلك في سياق حوار قطري – مصري، وبمشاركة من وزير الخارجية التركي، وفي سياق مفاوضات واتفاقات بشأن المسألة السورية! وفي ذات الوقت كتب الكثير من المعلقين في مصر عن نزعة الكثير من رجال الاعمال من النظام القديم والجديد، على حد سواء لعمل اتفاقات مع رجال اعمال الاخوان، وخاصة خيرت الشاطر وحسن مالك، لإعطائهم تسهيلات للاستثمار في مصر.

وفي ذات السياق، كلف مرسي حسن مالك، الملياردير الإخواني، بأن يكون حلقة وصل بين الرئاسة ورجال الاعمال، وكلفه ايضاً بالتفاوض مع الكثير من رجال اعمال النظام القديم، لإجراء مصالحة حول الاموال التي نهبوها من مصر، من قبل، في مقابل عودة بعض الأموال. كما قد اعلنت الحكومة عن نيتها طرح صكوك لبيع الكثير من الاصول الهامة المصرية. باختصار فما يقوم به الاخوان ليس سوى استكمال لأساليب وسياسات النظام القديم، في التفاوض السري والصفقات، ناهيك عن اصرارهم على سياسات الليبرالية الجديدة.

اما التناقض الثاني فهو الصراع بين نية الاخوان ومخططاتهم في اثارة النعرة الطائفية، وزيادة تدخل الدولة وعلماء الدين في حياة الناس وحرياتهم الشخصية، ورغبة الناس، أنفسهم، في العيش بحرية. وهناك كثيرون، في قطاعات البرجوازية نفسها، والطبقة الوسطى، يرون في هذا المد الاسلامي، وزيادة التحكم البوليسي في حريات الناس الشخصية، تهديداً صارخاً لنمط حياتهم. ونجاح الاخوان وانصار تيار الاسلام السياسي في فرض هذه القيود لا يمكن مروره ابداً، بدون موافقة قطاعات كبرى من البرجوازية، وقطاعات هامة معقولة من الطبقة الوسطى. والمسألة هنا لا ينبغي فهمها بمثالية وحقوقية مجردة، ولكنه صراع على الارض، ولن يتم حسمه بدون معارك او تنازلات ومساومات، بحيث يُرضي نموذجُ الحسم القطاعاتِ الكبرى المتحكمة في الثروة والسلطة، وقطاعاتٍ كبيرةً في المجتمع. ويجب ان نتذكر ان هذا الصراع يحدث في سياقٍ جوهرُه شعورُ كثيرين من بين ابناء الشعب بأن الثورة لم تقم أصلاً لإرساء منظومة بوليسية اخلاقية، بل من اجل اقامة مجتمع للعدل والحرية! والناظرُ للمظاهرات الاخيرة، ضد الاعلان الدستوري الديكتاتوري، الذي اصدره مرسي، وضد الاستفتاء على الدستور الطائفي لمرسي وجماعته، ثم في الذكرى السنوية للثورة، مثلاً، يلاحظ، حتماً، المشاركة الضخمة من جانب النساء والاقباط.

بالإضافة الى ما سبق، تجب الاشارة الى معضلات اساسية تواجه الثورة. أولى هذه المعضلات هي غياب التنظيم الثوري القوي، المرتبط بالجماهير الغاضبة من خيانة الثورة، ومن قيادة الإخوان لمصر. وفي هذا السياق، فإن احد ملامح الكارثة هو ظهور ما عرف بجبهة الانقاذ الوطني. وهي جبهة تضم رموزاً من النظام السابق، ولا سيما شخصيات بائسة، ومبتذلة، مثل عمرو موسى، وأخرى انتهازية، مثل السيد البدوي، رئيس حزب الوفد، وسامح عاشور نقيب المحامين، ورئيس الحزب الناصري، بالإضافة إلى شخصيات واحزاب محسوبة على الثورة، مثل التيار الشعبي (حمدين صباحي)، وحزب الدستور (محمد البرادعي)، فضلاً عن احزاب وشخصيات مشابهة اخرى.

والمشكلة هنا ان هذه الشخصيات لجأت لليمين الليبرالي، الممثّل للنظام القديم، والانتهازي، الذي لا يمانع في استمرار النهب، للتخلص من اليمين الديني (بقيادة الاخوان)! والوجه الآخر لهذه المعضلة ان الثورة تحولت من ثورة ضد الاستبداد والنهب معاً (ثورة عيش حرية كرامة انسانية وعدالة اجتماعية) لثورة ضد الاخوان. والكثير من قيادات هذه الجبهة انجروا، في الإعلام، وفي خطابهم اليومي، للقول بأن هدف الجبهة، والاحتجاجات، هو الحفاظ على هوية مصر. وكأن الصراع مع الاخوان هو صراع تافه وشكلي حول شكل الدولة، ونمط حياة المواطنين. الشيء الايجابي الوحيد، هنا، ان هذه الجبهة، بترددها ونخبويتها وانتهازيتها، فقدت الكثير من المصداقية لدى المصريين. وحتى في الاحزاب التي ينتمي اليها هؤلاء، فإن شباب الاحزاب والمنظمات اليسارية الثورية قادوا، ويستمرون، صراعاتٍ داخلية هدفها الضغط من اجل بديل ثوري حقيقي، بعيداً من هذه الجبهة.

وستكون في أعلى مهام هذا البديل، ضرورة تطوير خطاب ثوري حقيقي، ومتماسك، يربط قضية معارضة الاخوان واستكمال الثورة بقضايا العدالة الاجتماعية، سعياً وراء الحيلولة دون استمرار الغدر بالفقراء والعمال، والفلاحين المعدمين، وباقي المهمّشين، والمستبعدين. والمؤسف ان هذا الخطاب موجود، ولكن بشكل جنيني، في الشارع، كما انه مبعثر بين النقابات المستقلة والاحزاب والقوى الاشتراكية. وهنا يجب ان نعترف ان من اخطاء اليسار، عموماً، والثوريين، بوجه خاص، في المرحلة الانتقالية، ليس الانقسام، وحسب، ولكن غياب الحوار الدائم في ما بينهم، أيضاً، واستمرار العمل الجاد، والحوار النضالي، على الأرض، مع الجمهور الثوري، في الوقت عينه. هذا، وفي تقديري الشخصي، فكثيرٌ من اليساريين قد غلبت لديهم نظرة مبسطة، أو قل ديماغوجية، للعلاقة الجدلية بين الصندوق الانتخابي ونضال الشارع. ولا يكفي هنا الترديد المبسط بأن المسارات متكاملة، ولكن يجب ان يكون ذلك مرتبطاً بفهم معمق. كما أن بعض الثوريين اكتفوا فقط بنقد الاخوان وشتيمتهم، بدون ان يكون ذلك مرتبطاً بفهم عميق لتناقضاتهم وعلاقتهم بالثورة. ولا يفوتنا هنا ضرورة وجود فهم اشتراكي واسع لمسألة الديمقراطية، التي يُفترَض أن تعني الديمقراطية الاجتماعية الشعبية، وبناء المجالس العمالية، ومجالس الاحياء والمدن ايضاً، وليس فقط المفهوم الضيق البرجوازي الخاص بصندوق الانتخابات. فالإيمان بالديمقراطية لا يعني التذيُّل للثورة المضادة، والانصياع للانتخابات المزورة، وإعطاء شرعية زائفة للقتلة. كما ان قمة الديمقراطية هي في صوت الجماهير في المصانع والشوارع. ولا يفوتنا ان تمسك مرسي وجماعته بأكاذيب الديمقراطية التمثيلية هو ما يعطيه بعض المصداقية الدولية، بين حلفائه الدوليين، على الأقل. إن الاكتفاء

بمقاطعة الديمقراطية التمثيلية، والنظر اليها بتعفف ومثالية، يُصعّب احياناً من فضح جرائم الطبقة الحاكمة، وأكاذيب الديمقراطية المثالية. لكن في الوقت ذاته، قد تكون المقاطعة هي قمة الديمقراطية، اذا كان هناك اجماع ثوري حقيقي على ذلك، لفضح مرسي وجماعته.

ويجب ان نعترف ايضاً انه لا زال الكثير من اليساريين بعيدين عن الطبقة العاملة، وعن فهم نضالاتها الكبيرة، في الثورة، وفي كل مراحلها. وحتى لو اتفقنا على أن الاخوان لم يستطيعوا سرقة الثورة أو اختطافها، فهذا لا ينفي ان الثورة إذا كانت ستستمر فبنضالات الشارع، وبفضح الاخوان، الدائم، وفضح الأشكال المتجددة للثورة المضادة. لقد هتف المصريون: «عيش، حرية، عدالة اجتماعية»، وهذه الشعارات لم تتحقق بعد، في الواقع. وهذا أكثر الاسباب الموضوعية أهميةً للمناداة باستمرار الثورة، والعمل لأجل وضع ذلك، بالفعل، وفي النضال اليومي، موضعَ التنفيذ.

مصر: يوميات الثورة

أحمد نور - الاشتراكيون الثورين (مصر)

(هذا المقال مبني على مقابلة اجرتها أسرة تحرير الثورة الدائمة مع أحمد نور، احد قياديي تنظيم الاشتراكيين الثوريين في مصر، حول رؤية اليسار الماركسي والاشتراكي الثوري للثورة المصرية، وكيف يقيّم اهم الاحداث التي تمت خلالها، بالاضافة الى رؤيتهم لأستراتيجية المواجهة في المراحل القادمة - اجريت هذه المقابلة في كانون اول/ديسيمبر ٢٠١٢)

لا يمكننا البدء بالكلام على الثورة في مصر من دون التوقف عند حرب اكتوبر، التي شكلّت تحوّلاً اساسياً في سياسة السلطة المصرية، من جهة، في علاقتها مع الامبريالية، ومن جهة اخرى، في سياسة فتح الاسواق المصرية.

وقد يحاول الكثيرون الفصل ما بين نظام السادات ونظام عبد الناصر، من خلال تبيان ان خطّ السادات شكّل انعطافاً لنظام الضباط الاحرار، ولكن واقع الامر ان السادات هو فعلياً الابن الشرعي للنظام الناصري. فنظام عبد الناصر وقع في التناقض الذي لا حل له: إما أن يندفع يساراً، أو أن يندفع يميناً؛ إما أن يندفع في عملية تفكيك نظام القهر والاستغلال في المجتمع بأسره، حتى يستطيع خوض حربه ضد الإمبريالية والصهيونية حتى النهاية، أو أن يلعب لعبة التوازن الدولي لعله يتمكن من قهر الإمبريالية، بالمقامرة على دعم «الصديق السوفييتي». ونحن نعلم بالضبط ما الذي اختاره ناصر ونظامه، وماذا كانت نتيجته المنطقية.[١]

١- الحقيقة والوهم حول حرب اوكتوبر ١٩٧٣، علي المصري، الاشتراكيون الثوريون، ٢٠٠٤

فخيار حروب التحرير الشعبية ليس خياراً عسكريا. الأمر هنا ليس مجرد تقنية عسكرية أو أسلوب قتالي. الأمر يتعلق بالطبيعة الطبقية للنظام السياسي. ذلك أن الجيوش التقليدية، بنظامها الهرمي القائم على تكثيف القهر، وعلى سحق أي إرادة حرة للجنود (وهم في نهاية المطاف العمال والفلاحون في الزي العسكري)، هي انعكاس مركّز للطبيعة الطبقية للمجتمع بأسره. لا يمكن للسلطة السياسية خلق جيش شعبي، في مجتمع قائم على القهر الطبقي. فهذا تناقض ليس في مقدور الطبقة الحاكمة احتماله، ولو للحظة.[٢]

وبعد هزيمة ال١٩٦٧، بدأ يتشكّل تيار جديد، من داخل السلطة المصرية، رأى انه لا يمكن رأب صدع الهزيمة المصرية إلا من خلال الدخول في لعبة التوازنات الدولية، ولكن هذه المرة من خلال التحالف مع الولايات المتحدة الاميركية، التي كانت تبدو الطرف الاقوى على الساحة الدولية.

ومن هنا يجب ان نفهم قرار حرب اكتوبر، فمع مجيء السادات الى السلطة، كالممثل للتيار اليميني في نظام الضباط الاحرار، واجهته معضلة اساسية: كيف يمكن تحويل المسارات وعقد التحالف مع الامبريالية.

وكان السادات يواجه عقبتين اساسيتين: الاولى هي الحصول على مباركة الامبريالية لهكذا تحوّل، بعدما اثبت للادارة الاميركية ان التخوّف من القوة العسكرية المصرية، بعد هزيمة ال١٩٦٧، لم يعد ضرورياً، والثانية هي رفض الجماهير لهكذا تحوّل، خاصة وان الحركة الجماهيرية كانت قد بدأت بالصعود منذ فبراير/شباط ١٩٦٨، وخاض العمال والطلاب ما بين ال١٩٦٨ وال١٩٧٣ نضالات عديدة كان جوهرها المطالبة بالاشتراكية الحقيقية وبالديمقراطية، وبمواجهة الامبريالية بشكل جدّي. وقد شكلّت الحركة ضغطاً هاماً على النظام، والدليل ان السادات انفق معظم عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣،محاولاً تبرير مواقفه بعدم خوض الحرب.

ونتيجة لهذا الواقع مثّلت حرب اكتوبر، من وجهة نظر الطبقة الحاكمة المصرية، الحل المثالي لهاتين المعضلتين.: «الحرب سوف تسحب البساط من تحت الحركة الجماهيرية ومن تحت نقاد النظام، بل وسوف ترفع أسهم السلطة الساداتية وتعطيها

٢- المصدر نفسه

شرعية كاملة. من ناحية أخرى، الحرب سوف تهز قناعات الولايات المتحدة، لأنها ستعطي الدليل على أن المارد الإسرائيلي يمكن على الأقل مناوشته!»[٣] وهذا بالضبط ما حصل، فبعد الحرب بفترة قياسية، تم قبول الهدنة وبدأت المفاوضات، ووقّعت، من ثم، معاهدة كامب دايفيد.

وإذا كانت معاهدة كامب دايفيد هي العنوان السياسي لتبدلات الواقع المصري، فقد كانت عناوين اخرى، ك«فك الارتباط» و«العزلة العربية»، الاعلان الضمني والعلني عن اتجاه السلطة المصرية الى اقتصاد السوق، وتخلّي الحكومة المصرية تدريجياً عن احتفاظ الدولة بالقطاع العام. وكانت الخصخصة حينها الجسر الذي قام من خلاله القطاع الخاص بالتوسّع والسيطرة اكثر واكثر على تفاصيل الاقتصاد الوطني المصري.

والانتعاش الذي شهده الاقتصاد المصري في النصف الثاني من السبعينيات واوائل الثمانينيات لم يكن نتيجة لسياسات فتح الاسواق، كما جرى الادعاء، بل كان يخفي وراءه تفاقماً في الأزمة البنيوية للاقتصاد المصري، وكان نتيجة فقط لارتفاع أسعار البترول وإيرادات قناة السويس وتحويلات العاملين في الخليج، وهي كلها مصادر خارجية، في حين ظلت الصناعة والزراعة، أي القطاعات المنتجة، في أزمة تزداد عمقاً وتفاقماً.[٤]

وقد ظل نظام رأسمالية الدولة قائماً ومأزوماً، حتى نهاية الثمانينيات. وحتى لو كانت سياسات الانفتاح تهدف في بداياتها في ١٩٧٤ إلى البدء بتفكيك ذلك النظام، والتحول إلى سياسات السوق الحرة، فقد أدت مظاهرات ١٩٧٧ ضد بداية رفع الدعم عن السلع الغذائية، من جانب، ووجود إيرادات خارجية متزايدة، من الجانب الآخر، إلى تأجيل البدء بتفكيك نظام رأسمالية الدولة.

تفاقمت الأزمة الاقتصادية من كل الجوانب مع منتصف الثمانينيات، فالمديونية الخارجية ازدادت بشكل غير مسبوق، وأصبحت خدمة الديون الخارجية عبئاً ضخماً على الميزانية، وانخفض بشكل حاد سعر البترول، وانخفضت معه إيرادات قناة السويس وتصدير البترول وتحويلات المصريين العاملين في الخليج، وتفاقمت أزمة القطاع العام الصناعي، وتدهور الإنتاج الزراعي، وازداد العجز في الميزان التجاري

٣- المصدر نفسه

٤- النظام القديم: نشأة وتطور رأسمالية الدولة في مصر، مركز الدراسات الاشتراكية، ١٩٩٩

للسلع الزراعية. ومع منتصف الثمانينيات، وصل العجز في ميزان المدفوعات إلى ٢٤٪ من إجمالي الناتج المحلي، وارتفعت معدلات التضخم لتصل إلى ٢٥٪ سنويا، كما ارتفعت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي إلى ما يقارب ٢٠٠٪ مع نهاية الثمانينيات. وفي ١٩٨٧ كانت نسبة الديون الخارجية إلى الصادرات ٣٤٣٪، وارتفعت نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي من حوالى ٤٪ في عام ١٩٧٠ إلى ٨٥٪ عام ١٩٨٧[٥].

كانت نتيجة الأزمات المتتالية لنظام رأسمالية الدولة هي مزيج من الضغوط الخارجية العنيفة، من جانب، وضغوط البرجوازية المحلية، من الجانب الآخر، لإعادة هيكلة الاقتصاد. وأخذت هذه الضغوط شكل سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأيضا السياسات الخارجية للدول الرأسمالية الكبرى. وكانت النتيجة هي اتباع النظام في مصر، مثله مثل عدد كبير من الدول الأضعف، لسياسات تقشفية وإعادة هيكلة، فشهد العام ١٩٩١ اول اتفاقية مع صندوق النقد الدولي، بعدها بدأت القروض تتوافد الى الاقتصاد المصري، مشكّلة فعلياً الإعلان الرسمي لبداية سياسات التكيّف الهيكلي، وما تبعها من تقليص الانفاق على الخدمات الاجتماعية، كالصحة والنقل العام مثالاً.

ادّت هذه السياسات الى نشوء طبقة برجوازية بسمات احتكارية، وقد بانت اكثر واكثر الى العلن خاصة في عهد مبارك، وشكّلت تزاوجاً اكثر وضوحاً ما بين السلطة السياسية والسلطة البرجوازية الطبقية، وخاصة على مستوى التمثيل الحكومي، لما بات يعرف حينها بحكومات رجال الاعمال.

الاسباب المباشرة للثورة المصرية

ادّت هذه السياسات الى ازمات اقتصادية واجتماعية عدّة اهمها:

١- ازمة الاسكان، فأكثر من ٥٠٪ من المصريين/ات غير قادرين، بحسب الارقام الاخيرة، على الحصول على مسكن بسهولة، بينما كان يقوم نظام مبارك في نفس الوقت بإنشاء مشاريع سكنية تسلّم الى شركات احتكارية، بحيث توجه هذه الاخيرة تلك المشاريع لخدمة الاغنياء.

٥- منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي في مصر، القاهرة، ص.٢٣،٢٤

> «٣٩،٣٪ من سكان الحضر في مصر يعيشون في أحياء تفتقر إلى كل أنواع الخدمات، ويحب الحكام والدولة أن يسموها «عشوائيات». وتشير بعض الدراسات إلى أن ٦٢٪ من سكان الجيزة، و٤٠٪ من سكان القاهرة، و٩١٪ من سكان بني سويف يقطنون في عشوائيات. فبينما تنفق مئات الملايين من الجنيهات سنويًا على إنشاء وتعمير سكن الأغنياء، نجد في المقابل أن سكن الفقراء في مصر يفتقر إلى أي شرط من شروط الحياة الإنسانية اللائقة»[٦].

فالسمة الرئيسية للحياة في الأحياء الفقيرة هي السكن في غرف مستقلة، أي أن تقطن أسرة كاملة في غرفة واحدة، كجزء من وحدة سكنية تشترك في منافعها مع أسر أخرى. وطبقًا لتعداد ١٩٨٦، هناك ٦٧٣٥١٧ أسرة تسكن في غرف مستقلة. هذا بالإضافة إلى سكن العشش التي يشيدها الأهالي، باستخدام المخلفات مثل الكرتون، وإلى سكن القوارب والمخابئ والدكاكين واقبية السلالم والمساجد والمباني المتصدعة والقبور.[٧]

٢- البطالة: يقابل ازمة الاسكان، ازمات اجتماعية مزمنة، منها انخفاض نسب الزواج، وانتشار اليأس وانعدام فرص العمل، ونضيف الى ذلك توقّف التوظيف الحكومي، ما ادى الى تضرر فئات كبيرة من الطبقات الدنيا، والوسطى، كالمهندسين مثلاً. هذا وأظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء أنه خلال الربع الأخير من عام ٢٠١١ بلغت نسبة البطالة ١٢،٤٪، مقابل ٩،٨٪ خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٠. ويدخل إلى سوق العمل كل عام نحو ٧٠٠ ألف من خريجي المدارس والجامعات والمعاهد العليا. هذا بالإضافة إلى ٣،٣ مليون عاطل عن العمل من إجمالي قوة العامل البالغة ٢٦،٧ مليون شخص.

فالبطالة في مصر هي بطالة متعلمة، فالغالبية العظمى من العاطلين من خريجي المدارس الثانوية والجامعات، ونحو ٨٢،٦٪ من حملة الشهادات المتوسطة حتى العليا، هم متعطلون، أي أن هؤلاء الشباب يقضون نحو ١٥ عامًا من حياتهم في التعلم، وتنفق اسرهم جزءاً كبيراً من ميزانيتها، المنخفضة أصلا، بأمل حصول بناتهم واولادهم على عمل مجز، وحياة كريمة، ليجد هؤلاء الخريجون أنفسهم في النهاية واقفين في طابور

٦- ازمة الرأسمالية وسكن الفقراء، يس طه، امنية محمود، الشرارة، جماعة تحرير العمل، ١٩٩٦

٧- المصدر نفسه

العاطلين.[٨] وهذا ما ادى الى ان الجزء الاكبر من القوى الجماهيرية في الطبقة العاملة المصرية هم من العمال والعاملات المياومين والمياومات، الذين يعملون اكثر من ١٢ ساعة يومياً، ويتلقون اجراً زهيداً جداً لا يكفي لمعيشتهم.

٣- الاستغلال والاضطهاد المزدوج اللذان تعاني منهما النساء المصريات: تعاني النساء المصريات استغلالاً مضاعفاً، فبينما تشكّل النساء المصريات ١٥٪ من مجموع القوى العاملة الرسمية، وذلك بحسب دراسة لوزارة التنمية الادارية المصرية في العام ٢٠٠٢، يشكلن في نفس الوقت ٤٣٪ من الاقتصاد غير الرسمي المصري، ويعاني نصفهنّ من الامية، ويرتكز عملهن الاقتصادي على المحلات التجارية الصغيرة، والعربات، او الاكشاك. كما تعاني النساء ايضاً نسب بطالة عالية مقارنة مع الرجال، ويحصّلن اجراً منخفضاً، بالمقارنة مع الرجال الذين يشتغلون نفس الاعمال. وقد ادى هذا الامر الى اضطرارهن للزواج، كيفما اتفق، كطريق للخروج من الواقع الاجتماعي والاقتصادي المزري، ما جعلهنّ عرضة للاضطهاد الاجتماعي والاقتصادي، وخاصة العنفي منه، في مكان العمل كما في المنزل.

ولكن مع تفاقم الازمة الاقتصادية في مصر، اضطرت الكثيرات من النساء الى الدخول في سوق العمل، وترافق هذا الوضع مع توسّع اكبر للقطاع الخاص، والعمل المكتبي، ولكن هذه التغيرات في الواقع الاقتصادي للمرأة المصرية، لم تنعكس في تغيرات على مستوى الثقافة والقوانين الاجتماعية السائدة، التي تحكم حياة النساء المصريات. فبقي يُنظر الى المرأة على انها ادنى من الرجل، بالاضافة الى الهوة القائمة اصلاً في الحقوق ما بينها وبين الرجل، على مستوى الزواج والارث، والمشاركة السياسية، وغيرها الكثير من الامور، التي جعلت المرأة المصرية تعاني استغلالاً مضاعفاً، في المستويين، الاجتماعي والاقتصادي.

تقابل هذا الواقع المزري جمعيات حقوق المرأة الرسمية (التي كانت تقودها سوزان مبارك)، والتي اقتصرت تدخلاتها على زيادة حضور نخب النساء البرجوازيات في الحياة العامة. وحتى مع اقرار الكوتا النسائية، التي لم تطبق فعلياً، وادى ذلك، في نهاية الامر الى ان تكون المستفيدات الاساسيات من هذه الكوتا هنّ من الاحزاب الحاكمة والوسط البرجوازي، بينما النساء العاملات بقين من دون اي تحسّن فعلي في ظروفهنّ، او في مشاركتهن في الحياة العامة.

٨- ابراهيم الصحاري، الاشتراكيون الثوريون، مارس ٢٠١٣

فمثلاً قامت وزيرة القوة العاملة، في عهد مبارك، بإبرام اتفاقية لتنظيم تصدير النساء المصريات كعاملات منازل وخادمات الى العائلات السعودية. وبالطبع عمل النظام على تكريس الدور الأ دنى للنساء في الاقتصاد والمجتمع المصريين، من خلال اتباع سياسات تمييزية ما بين العمال والعاملات وخلق حواجز في ما بينهم، محاولاً اضعاف وحدة العمال في النقابات، وخاصة بعد بدايات صعود الحركة العمالية في مصر في ال٢٠٠٦، والدور الريادي الذي لعبته العاملات النساء في هذه التحركات.

فتح الاسواق، وارتفاع الاسعار وتزايد نسبة الفقر

تزامنت سياسة فتح الاسواق مع رفع الدعم عن السلع، ما ادى بطبيعة الحال الى ازدياد اسعار معظم السلع، والاستهلاكية خاصة، بسبب بيع القطاع العام وتعويم الجنيه المصري، ما ادى الى ازدياد اسعار العملات الاجنبية بمقابل الجنيه المصري، وانتج ازمة في ميزان المدفوعات، وخاصة لخدمة الدين العام المتفاقم.

فتحرير سعر صرف الجنيه مقابل الدولار والعملات الأجنبية لم يؤد إلى تخفيض الواردات أو زيادة الصادرات، كما توقع البعض. فلقد كان من المستحيل تخفيض الواردات المصرية، حيث إن أكثر من ٨٥٪ منها مواد خام ومدخلات صناعة وسلع وسيطة وسلع استهلاكية لا يمكن الاستغناء عنها. و«السلع الاستهلاكية وحدها تمثل ٥٦٪ من حجم الواردات، وتشمل الحبوب والألبان وزيت الطعام والشاى والسكر واللحوم وغيرها، في حين تمثل المواد الخام التي لا يوجد بديل لها في مصر ١٤٪، وتشمل الأخشاب والكيماويات الدوائية».

وبالنسبة للصادرات، يقول نبيل الشيمي: إن تخفيض قيمة الجنيه في ٢٩ يناير ٢٠٠٣ لم يؤد بعد عام إلي زيادة الصادرات، لأنه «ليس لدينا ما نصدره». وشهدت الأسعار سلسلة من الارتفاعات، فقد قفز معدل التغيير في الرقم القياسي للأسعار عام ٢٠٠٣ مقارناً بعام ٢٠٠٢ بنسبة ١٨،٥٪. وتقول د. هبة الليثي، في بحثها المقدم لندوة «استقرار الأسواق المحلية وحماية المستهلك»، إن معدل الزيادة الشهرية في أسعار الطعام والشراب من يناير/ك٢ ٢٠٠٣ حتى نوفمبر/ت٢ ٢٠٠٣ كان ثلاثة أمثال المعدل السائد من يناير ٢٠٠٠ حتى يناير ٢٠٠٣، «والطعام والشراب يمثل نسبة ٥٦،٣٪ من حيث الأهمية النسبية» للسواد الأعظم من المصريين. ويقدم رأفت رضوان مثالاً لارتفاع الأسعار نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية فيقول «إننا في مصر نقوم بتجميع ساندويتش الفول، باستيراد الزيت والفول وغيره (...)، والدقيق الذي يصنع منه رغيف العيش،

من مكونات الساندوتش الذى تجاوز سعره في بعض المحلات الجنيه».[٩]

وهناك سبب آخر لارتفاع الأسعار «فالقوى الاحتكارية في السوق تعد العامل الأساسى في تحكم القلة في أسعار العديد من السلع، ومن ثم أصبح تأخر صدور قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار دافعاً لتحكم المحتكرين في الأسعار». ومشروع القانون موجود في أدراج مجلس الوزراء منذ عام ١٩٩٤.[١٠]

هذا بطبيعة الحال ادّى تدريجياً الى ازدياد نسبة الفقر، فبحسب ارقام وزارة المالية الاخيرة، فإن نسبة الفقراء، في مصر، تقدّر بـ٤٥٪ من المصريين/ات. ما ادى الى تفاقم الازمة القائمة اصلاً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لدى السواد الاعظم من الشعب المصري.

وقد ترافق هذا الواقع مع تدهور كبير لقطاع الزراعة، وخاصة بعد الاصلاحات الزراعية التي قام بها النظام، والتي ادّت بنهاية المطاف الى ان ٩٠٪ من صغار الملاكين باتوا يمتلكون اقل من ٥ فدان، ويعانون الديون واعباء بيع منتوجاتهم، بفعل غياب او تخلّي الدولة عن اي دعم للبنى وشبكات الاقتصاد الزراعي المصري. فقرار قانون الايجارات الزراعية الذي اقرّ في ال١٩٩٣، ونفّذ بقوة البوليس والشرطة في العام ١٩٩٧، ادّى الى تشرد الالاف من الفلاحين واستعادة اراضيهم من قبل العائلات الاقطاعية، كان اضافة قاسية الى مسلسل المآسي الذي يعيشه فلّاحو مصر.

ادّت هذه الظروف الى تفاقم الاحتقان داخل الشارع المصري، وازداد هذا الاحتقان بفعل تفاقم الازمة الاقتصادية العالمية، منذ ال٢٠٠٨، وترافق هذا الاحتقان مع صعود للحركة العمالية منذ ال٢٠٠٦، كإضرابات عمّال وعاملات النسيج في المحلّة الكبرى، بالاضافة الى تزايد حركة الاعتراض على نظام مبارك، وخاصة ضد مشروعه لتوريث ابنه الحكم. وبالطبع ترافقت هذه التغيرات على الواقع المصري، مع استمرار لقانون الطوارئ، الذي كان يكبّل الحياة السياسية المصرية، بالاضافة الى كونه السلاح الابرز لدى السلطة الحاكمة لقمع ايّ حراك اجتماعي وسياسي.

بالاضافة الى ذلك، قسوّة تعامل الشرطة مع السكان في مراحل الاعتقال، والتحقيق، والسجن، من تعذيب وضرب علني، للمعتقلين، ادّت، في كثير من الحالات، الى

٩- حسين عبد الرزاق، في الطريق الى الهاوية، مايو ٢٠٠٤

١٠- المصدر نفسه

مقتلهم/ن. وقد تضافر ذلك مع كل ما اوردناه اعلاه، لاجل تمهيد الطريق أمام ما سيحدث، لاحقاً، وبالتحديد انطلاقاً من ٢٥ يناير ٢٠١١.

انطلاقة الثورة

لقد كانت للثورة المصرية، بالتالي، مقدماتها في الشارع المصري، قبل ٢٥ يناير ٢٠١١، ولكن ما شكلّه هذا اليوم، وخاصة بعد انطلاقة الثورة التونسية، انما كان اللحظة التي التقى فيها تاريخ حافل بالاضطهاد والاستغلال، والفقر، وعياً متجدداً وثورياً للجماهير العربية عامة، ومصر خاصة، بدأ يجتاح الشوارع المصرية، وخاصة الطبقات الدنيا، والوسطى، من العمّال والعاملات والطلاب والطالبات والعاطلين/ات عن العمل، والنساء والفقراء، والشباب منهم خاصة، الذين كانوا من الفئات الاكثر تضرراً في الواقع المصري، والذين كانوا فعلياً وما يزالون عماد الثورة المصرية.

الجماهير واللجان الشعبية والثورة

يعتقد معظم الناس خارج مصر، خطأً، ان لجان الاحياء، والجماهير المصرية، كانت من اليوم الاول موالية للثورة، ولكن واقع الامر يختلف فعلياً عن هذه الصورة. ففي اي حالة ثورية، في مراحلها الاولى، لا يكون الشعب بمجمله جاهزاً لينخرط في العمل الثوري، وليس بالضرورة ان تصطف التنظيمات التي تنشأ، كنتيجة للتغيرات الثورية، دائماً الى جانب الثورة.

ففي الفترات الاولى لانطلاقة الثورة المصرية، وان كان الثوار حينها يعبرون عن رفضهم لاستمرار الواقع المزري الذي يعيشونه، والذي يتشاركونه مع معظم الجماهير المصرية، فالشعور بالرفض، لا يليه مباشرة شعور بضرورة التحرّك الثوري ومواجهة النظام، بل ان ضرورة التحرّك تلك او خروج الجماهير المصرية من المنازل ودخول المعترك الثوري كانت نتيجة لاحداث معينة، استطاعت من خلالها القلّة الثورية، حينها، اقناع الجماهير بجديتها في مسعاها لتغيير النظام.

ومن الهام القول هنا ان تلك القلّة الثورية كانت في معظمها من الطبقات او الفئات الاجتماعية التي وصفناها في الجزء الاول من المقال، اي من العمال والعاملات وخاصة اليدويين منهم/ن، بالاضافة الى الطلاب والطالبات العاطلين/ات عن العمل، والشباب منهم/ن بشكل خاص. فلجان الاحياء التي بدأت بالتشكّل حينها لم تكن

نتيجة لتطور الوعي الثوري، وان كانت هذه اللجان مساندة، منذ الايام الاولى، للثورة، ولكن تشكّلها كان فعلياً عملاً دفاعياً وكان دليلاً على خوف الجماهير المصرية حينها من امكانية الفوضى، وخاصة بعد انسحاب الشرطة من القاهرة واغلب المحافظات، اثر المواجهات العنيفة التي جرت ما بين الشرطة والثوار، والتي انهزمت القوى الامنية فيها خاصة في القاهرة، والاسكندرية وبور سعيد، وهي جميعها مناطق عمّالية بامتياز.

فاللجان كانت تعمل بشكل اساسي على حماية الاحياء والسكان وخاصة بعد تهديد مبارك للثوار بقوله: «إمّا انا أو الفوضى»، ولكنها ايضاً وبسبب تراكم الامتعاض والاحتقان من النظام، عملت على حماية الثورة، وان كانت حتى ذلك الوقت مشاركة بشكل غير مباشر في المعترك الثوري.

ولعبت اللجان دوراً اساسياً في كسر الحصار على الثوار، من جهة، ومن جهة اخرى، في كسر السياسات الطائفية التي اتبعها النظام حينها، محاولاً ضرب الحركة الثورية، فقامت اللجان بتأمين الكنائس في القاهرة والمحافظات، وخاصة بعد انسحاب الشرطة.
ولكن طبيعة تلك اللجان بدأت بالتبدّل وخاصة بعد موقعة الجمل، فاستغلّ الحزب الوطني، من جهة، حالة الرعب والخوف التي بدأت بالانتشار، اثر الهجوم العنيف لبلطجية النظام على الثوار، ومن جهة اخرى، عمل على استغلال حالة الأمل بتطبيق الاصلاحات والتنازلات التي وعد بها مبارك.

ونتيجة لهذه التغيرات بدأت هذه اللجان تقبض على النشطاء والثوار وتسلمهم الى الجيش، بتنسيق دائم مع جهاز الشرطة، وراحت تضمحل تجربة اللجان كرافد لامكانية تنظيم شعبي للثورة، امام سيطرة النظام اكثر واكثر عليها.

ولكن موقعة الجمل وان كانت قد شكلت نقطة تحوّل على مستوى تركيبة لجان الاحياء، فهي، في نفس الوقت، شكلت نقطة تحول في الرأي الشعبي تجاه الثورة. ففي الفترة التي سبقت موقعة الجمل، كانت لا تزال معظم الجماهير المصرية مشاهدة للاحداث، وغير مشاركة فيها، وان كانت تشعر هي ايضاً بضرورة التغيير، ولكن قبضة النظام عليها والخوف من الفوضى، والوعود التي اطلقها مبارك حينها، ساهمت في ابقاء الجماهير خارج الحركة الثورية، حتى لحظة موقعة الجمل، حيث ان الثوار، بثباتهم وقدرتهم على ردّ الهجوم الوحشي الذي قام به بلطجيو النظام امام اعين

الجيش المصري، تمكنوا من اكتساب الجماهير المصرية الى الثورة، وبالتالي كسر حاجز الخوف الفعلي، وانقاذ الثوار من الحصار الذين كانوا تحت ضغطه في ميدان التحرير.

وخروج الجماهير المصرية الى الشارع هو ما ادّى فعلياً الى كسر قوة الشرطة والامن، بحيث بدأ الضغط الفعلي على نظام مبارك، ولكن هذا الضغط الجماهيري، لم يكن ليستطيع كسر شوكة النظام، لو لم تدخل على المعادلة الاضرابات العمالية التي بدأت تنتشر حينها حتى وصلت قبيل سقوط مبارك الى المصانع التي يسيطر عليها الجيش المصري، وشكلّت هذه الاضرابات نقطة مفصلية في موازين القوى، بحيث بدأت البرجوازية المصرية وخاصة قيادة الجيش المصري التخوّف من ان تتعمّق الحركة اكثر واكثر، فشكّل تنحي مبارك عن السلطة، حينها، محاولة من قبل الطبقة الحاكمة المصرية وخاصة قيادة الجيش، لاستيعاب الحركة الجماهيرية، ولجمها.

وهذا ما اثبتته الاحداث التي تلت استلام المجلس العسكري للسلطة في مصر، فعمل هذا الاخير على ايهام الجماهير بأن المجلس العسكري هو يسعى فعلياً الى حماية الثورة، ولكن الجيش بتكوينه وتركيبته كان يعاني وما يزال تناقضات رهيبة لم تمكنه فعلياً من السيطرة على الوضع. فمن جهة قيادة المجلس العسكري هي من القيادات التي لها علاقات وثيقة مع الامبريالية، ومع البرجوازية المصرية.

فمن المعروف أن الجيش يشارك في تصنيع كل شيء، ابتداءً من زيت الزيتون وتلميع الأحذية، وانتهاءً بمراكز الاقتراع، التي استخدمت في الانتخابات البرلمانية المصرية لعام ٢٠١١، ولكن لا أحد يعلم (على وجه اليقين) مدى سيطرة الصناعات العسكرية على اقتصاد البلاد. وقد نقلت تقارير اخبارية أن أحد «الخبراء» يقدرها على مستوى الخريطة بحوالي خمسة وأربعين بالمئة أو أكثر. فيما أشار وزير التجارة السابق، رشيد محمد رشيد، الموجود حالياً في المنفى، مدفوعاً إلى مغامرة تخمينية من قبل صحيفة "نيويورك تايمز"، إلى أنها «أقل من عشرة بالمئة". وأفادت مجموعة واسعة من الشخصيات باستحالة قياس حجم ما أسماه الباحث روبرت سبرنجبورج «الشركة العسكرية»، حيث لا يقتصر الأمر على تصنيف ممتلكات الجيش باعتبارها من أسرار الدولة – فقد يسجن الصحفيون في حالة تقديم تقارير عنها – وإنما يتعدى ذلك أيضاً الى توسعها وتشعبها، ولا يمكن الوثوق بشكل كامل في أي تقدير لها.[١١]

١١– جنرالات مصر ورأس المال العابر للحدود، مجلة جدلية، عن مجلة ميدل ايست ريبورت، ٢٦٢، ربيع ٢٠١٢

تتمثل مصالح الجيش التجارية في أقدم المصانع التي تديرها وزارة الإنتاج الحربي، والهيئة العربية للتصنيع (AOI)، وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية (NSPO). كما يشرف الجيش على العديد من الشركات التابعة للشركات القابضة المملوكة للدولة، ويملك أسهماً في مشاريع القطاعين العام والخاص. وفي كثير من الحالات، تعتبر هذه العمليات الصغيرة جزءاً لا يتجزأ من مجموعات الشركات العابرة للقارات، والتي تشمل قطاعات اقتصادية عدة، من البناء والشحن البحري إلى تصنيع الأسلحة.[١٢]

بينما في المقلب الآخر، فإن معظم الجنود، هم من الفئات الاكثر افقاراً في الشعب المصري، وغالبيتهم من الفلاحين، وان هذا التناقض الطبقي، العائد لطبيعة المؤسسة العسكرية، هو ما ادى الى ازدياد الخوف لدى قيادة المؤسسة العسكرية من المغامرة بعيداً في دخول معركة مباشرة مع الجماهير، خوفاً من انتفاضة الجنود على الضباط.

وكما ذكرنا سابقاً فإن دخول الجيش الى المعادلة حينها كان نتيجة للخوف الذي كان يعتري المؤسسة العسكرية من امكانية امتداد حركة الاضرابات وتعمقها، والدليل هو ان القانون الاول الذي وضعه الجيش بعد استلامه السلطة هو حظر الاضرابات والاعتصامات والمظاهرات، ما يبرهن على الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في حماية الطبقة البرجوازية، وهي جزء منها، وكذلك الحفاظ على انضباط الجنود ضمن البنية الطبقية للجيش، وعدم تفجّر التناقضات الداخلية التي تحكمه.

وفي تلك الفترة تلاقى كلٌّ من الاخوان والمجلس العسكري على فرض مسألة الانتخابات، لكونها تؤمن لهما ملاذاً آمناً من الضغط الشعبي، باعادة تثبيت النظام القائم، في تجديد شكلي للنظام مع الحفاظ على بنيته، وخاصة ان كلاً من المجلس العسكري وجماعة الاخوان المسلمين قادران على مواجهة الاستحقاق الانتخابي، بينما اليسار والقوى الثورية، لا تزال جديدة وجنينية وليس باستطاعتها ان تكسب بسرعة المعركة الانتخابية.

وبدا هذا اللقاء واضحاً، حيث تعاونت اجهزة الدعاية الخاصة بالدولة مع الاخوان والسلفيين، من ضمن الخطاب الذي يروج للعملية الانتخابية، كونها الجسر نحو

١٢- المصدر نفسه

الاستقرار بمقابل الفوضى. وهنا تم استخدام الدين في الدعاية الانتخابية بشكل كبير، والعمل على الفرز ما بين الناس، بين من هم متدينون ومن هم مدنيون او علمانيون، محاولين حصر القرار الانتخابي، بكونه قراراً حول الهوية الثقافية للشعب المصري، ومحيدين المسألة السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن الساحة السياسية.

وهذا فعلياً ما كانت تعتمد عليه الدعاية الاخوانية في تلك الفترة، فعمل الاخوان على الترويج بأن العلمانيين واليساريين والليبراليين يحاولون ضرب الهوية الاسلامية للمجتمع المصري، وضرب الشريعة الاسلامية.

وفي ذلك الوقت، اتى الاعلان الدستوري العسكري، كمحاولة من العسكر لقطف ثمار المعركة، من خلال تبيان كأن المجلس هو من يستطيع حماية البلاد من الانزلاق الى الفوضى، وانه هو من يضمن الاستقرار، مستفيداً بنفس الوقت من دخول الاخوان الى البرلمان، والتلاقي ما بينهما على مسألة الحفاظ على الاستقرار بمواجهة الفوضى (وهو يعني بالفوضى فعلياً استمرار الحركة الثورية في الشارع).

ولم يكن الاخوان المسلمون والسلفيون، وخاصة بعد خوضهم الانتخابات البرلمانية بنجاح، متحمسين لمواجهة المجلس العسكري. فبينما كان عشرات الآلاف من الناس يخوضون معارك يومية ضد المجلس العسكري، وخاصة ما يعرف بمعارك شارع محمد محمود، كان الاخوان والسلفيون يعتبرون هذه المظاهرات بمثابة دعوة الى الفوضى. ولكن الحركة الجماهيرية في الشارع بمواجهة العسكر، وان لم تتمكن من تحقيق مطلبها السياسي بتسليم السلطة للسلطات المدنية، فقد فرضت على الواقع السياسي المصري الانتخابات الرئاسية.

وهنا من المهم جداً التشديد على اهمية المعركة ضد المجلس العسكري، لكون هذا الاخير كان يحاول اعادة تكوين ديكتاتورية عسكرية جديدة، وكان وما يزال احدى قوى الثورة المضادة الاخطر على الساحة المصرية، لذا ففرض الانتخابات الرئاسية في الواقع المصري، كان يعني، في اقل تقدير، محاصرة المجلس العسكري سياسياً، وفرض تسليم السلطة الى السلطات المدنية.

معركة الانتخابات الرئاسية والاستفتاء

مع تشكّل البرلمان، الذي سجّل اول مشاركة انتخابية واسعة بعد الثورة – حيث ان نسب

الاقتراع قبل الثورة لم تكن تسجّل اكثر من ١٠٪ كنسبة التصويت – صعدت تيارات جديدة الى الساحة السياسية وخاصة الليبرالية واليسارية منها، ولم تكن حينها تمثّل حالة تنظيمية جديّة. بالاضافة الى ذلك، كانت الدعاية الرسمية للنظام والحركات الليبرالية حينها تركّز على مسألة الاستقرار لاعادة الانتعاش الاقتصادي، ومنع الفوضى، ونجحت هذه الدعاية في فرض نفسها على الساحة السياسية المصرية. وفي ظل تلك الظروف بدا الاخوان المسلمون القوة الاكثر تماسكاً على الصعيد السياسي والتنظيمي، وبنتيجة الامر بدوا وكأنهم الطرف الاكثر تناسباً مع الشعور بالخوف، فالتصويت للاخوان في الانتخابات البرلمانية، والرئاسية بعدها، كان فعلياً تصويتاً ناتجاً من خوف الجماهير من الانزلاق الى الفوضى، حتى وان لم تكن هذه الفوضى بالضرورة واقعاً فعلياً في الساحة المصرية.

هذا وقد اظهرت الانتخابات الرئاسية ثلاث كتل تصويتية اساسية: الاولى هي لمحمد مرسي، والثانية لاحمد شفيق (الفلول)، وكتلة ثالثة ضخمة هي لعبد المنعم ابو الفتوح، وحمدين صباحي، بينما على مستوى اليسار الثوري كان هناك خالد علي. وعدم توحّد القوى الثورية على مرشح رئاسي، كان له عدة اسباب، منها الفئوية ضمن اليسار، ومنها عدم الاتفاق، والفروقات الكبيرة الموجودة ضمن اليسار حول البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الذي يجب طرحه على الجماهير.

من جهة ثانية، كان هناك ايضاً عدم خبرة وعدم جهوزية اليسار لمقاربة المسألة الانتخابية، وسيطرة المنطق الاصلاحي على عمله، بالاضافة الى ذلك عدم قدرة اليسار بالسرعة المؤاتية على تكييف الاطر التنظيمية مع متطلبات المرحلة، فرأينا تباعداً كبيراً ما بين القيادات اليسارية، وخاصة في التنظيمات التقليدية، وبين قواعدها، بحيث وان كان نبض الحركة يميل الى القاعدة، آنئذ، كانت القيادات لا تزال تمارس السياسة والعمل التنظيمي وكأنه لم تحصل اي ثورة فعلية في مصر.

كل هذه الاسباب ادّت الى تراجع قدرة اليسار على فرض مرشح قوي يستطيع الدخول الى المرحلة الثانية من الانتخابات الرئاسية. ففي المرحلة الثانية، كان الخيار اما مرسي او شفيق، والاول هو خائن للثورة، والثاني هو ممثّل النظام القديم. ولقد كثرت الاصوات الداعية الى المقاطعة، ولكن واقع الامر هو ان جموع المصريين كانت تتحضر لخوض الانتخابات والتصويت، وصوت المقاطعة لم يكن يمثّل فعلياً حالة شعبية ممكناً دفعها نحو تشكيل حالة سياسية او حركة جدية في الشارع، وهذا امر مفهوم، خاصة وان المجتمع المصري يخوض اولى تجاربه الديمقراطية، الى حد ما،

بالمقارنة مع نظام مبارك.

ولكن وفي نفس الوقت، جرى التخوّف من انتصار احمد شفيق، مع ما قد يلي ذلك من تبعات على التطور الاجتماعي والديمقراطي واستمرارية الحركة، خاصة ان المجلس العسكري كان يتوعد بضرب الحركة. وهو ما ادى بنهاية المطاف الى ان يكون الموقف الفعلي لليسار، وخاصة على مستوى القواعد، ضرب امكانية نجاح شفيق في الانتخابات. وقد تركزت الدعاية بشكل اساسي على اسقاط شفيق وليس على انتخاب مرسي، ولكن لا يخلو الامر ان يكون تخلل الامر تخبط على مستوى التنظيمات اليسارية من اجل انتاج هكذا موقف.

ومن هنا فإن الاصوات التي انجحت مرسي هي الاصوات الثورية التي كانت ترفض شفيق. فالتصويت حينها كان مشروطاً، وأمّن هذا الموقف امكانية استقطاب جماهير من المصريين/ات هي ضد العسكر، وبنفس الوقت نقدية تجاه الاخوان، ولذا، وعكس ما يظن الكثيرون، فإن التصويت لمرسي كان مشروطاً، وهذا ما تم اثباته لاحقاً بفعل خروج الجماهير الى مواجهة الاخوان بعد استلامهم السلطة.

فدخول الاخوان الى السلطة، في ظل عدم جهوزيتهم الفعلية لاستلامها وادارة شؤون البلاد، كان مترافقاً مع برامج اقتصادية واجتماعية تؤدّي بشكل يومي الى تعمّق ازمة الرأسمالية المصرية اكثر من خلاصها. وهو ما ادى، بعد وقت قليل من استلام الاخوان السلطة، الى فضحهم، وتبيان مدى زيف البديل الاسلامي الذي كان يروّج له الاخوان منذ ثمانين عاماً.

اضافة الى ذلك فالحالة السياسية المقاطعة، والتصويت المشروط للاخوان، اتجها بعد نجاح مرسي الى معارضة الاخوان، وان المشاهد اليومية من الصراع في مصر اليوم، هي اكبر دليل على هذا الواقع، ولا سيما ان المعارضة ضد الاخوان تتخذ مساحة اكبر واكبر في داخل الشارع المصري، مترافقة مع تعمّق للصراع الطبقي، القائم اصلاً، وخاصة مع تشكّل النقابات والاتحادات النقابية المستقلّة، بالاضافة الى ازدياد في حركة الاضرابات والعصيان المدني، ومواجهة مباشرة مع الاخوان المسلمين والشرطة.

ولا تنفصل مسألة الاستفتاء كثيراً عن الانتخابات، فنتائج الاستفتاء عبّرت عن تعمّق كبير للفرز الطبقي، وخاصة ما بين الريف والمدينة، بمناحيهما الاقتصادية

والاجتماعية المختلفة. فكثير من الفئات التي صوتت بنعم على الاستفتاء الدستوري، لم تصوّت فعلياً لكونها مؤيدة لسياسة الاخوان المسلمين، بل صوتت نتيجة «فزاعة الفوضى» و«فزاعة الكفّار» التي استعملها الاخوان المسلمون في دعاياتهم بشكل كثيف، فاصبح التصويت بنعم هو تصويت من اجل الاستقرار، وكل صوت بلا، اصبح صوتاً من اجل الفوضى، ومن اجل الكفر.

وبالرغم من ذلك، ورغم التلاعب في صناديق الاقتراع، ومنع اجزاء واسعة من المجتمع المصري من التصويت، فإن صوت المعارضة استطاع تبيان حجم جدي في نتائج الاستفتاء، ومن هنا كانت ضرورة خوض معركة الاستفتاء بالتصويت بلا، وعدم المقاطعة، وذلك بالاضافة الى ان الانتخاب والتصويت هما من الحقوق المكتسبة من الثورة، ولا يجب التخلّي عنهما، بل استخدامهما لتصعيد المواجهة ضد الاخوان والفلول.

ومن هنا نرى ان علينا كيسار ثوري واشتراكيين ثوريين اكمال المعركة، وتعميق الحالة الثورية، من خلال بناء استراتيجية مواجهة، وانتاج البديل السياسي والاقتصادي الثوري، في مواجهة:

– مشروع دولة الاخوان، في خطابها وبرنامجها الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي، واكمالها مسار التطبيع والتحالف مع الامبريالية، وخاصة بقرار الابقاء على اتفاقية كامب دايفيد، وذلك بالاضافة الى اكمال سياسة الاقتراض من البنك الدولي، وعدم وجود اي ارادة في تطهير جهاز الدولة من الفلول. ويبدو هذا واضحاً من تركيبة الحكومة حيث ان نصفها من الفلول.

– ومن جهة اخرى مواجهة مشروع الفلول، وهم قيادات النظام القديم، والمجلس العسكري، والبيروقراطية السياسية والعسكرية، الذين يريدون ارجاع الامور الى ما كانت عليه.

وتثبت المعارك الجماهيرية، على اختلافها، من الاضرابات والتحركات العمالية، الى المظاهرات والمواجهات مع الاخوان والشرطة، كما التحركات النسائية، والطلابية والشبابية، وغيرها من الفئات المنتفضة، نمو وعي الجماهير لما يستطيع ان يتخطى مشاريع الثورة المضادة.

لذا وانطلاقاً من الحركة الثورية، نسعى نحن الى البناء على هذا الوعي من اجل تعميق الحركة الثورية باتجاه:

– الدولة المدنية، اللا عسكرية، اللا دينية، التي تحفظ حقوق جميع المواطنين والمواطنات وحقوق الاقليات وفئات المجتمع، المتعرضة للظلم والاقصاء.

– المطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية وربطها بالمسألة الديمقراطية، وخاصة استقلالية العمل النقابي وحريته، كما الحريات السياسية والثقافية والفكرية.

– التضامن الفاعل والعمل على مواجهة سياسات الاضطهاد التي يتعرض لها الاقباط والاقليات الدينية والمضطهدين/ات في المجتمع المصري.

– الانخراط داخل الحركة النسوية والعمل على تطوير وتعميق الحركة في مواجهة الدستور، الذي نستطيع اعتباره دستوراً معادياً للنساء، لكونه يهاجم النساء في جميع مفاصل حياتهن.

– العمل على اعادة بناء لجان الاحياء واللجان الشعبية من اجل بناء جسم جماهيري للثورة.

– انشاء ترابط اوثق مع الحركة العمالية والعمل على تطويرها وبنائها ودفعها الى الامام.

ولكن في نفس الوقت، نعي جيداً انه لا يمكن حصول اي تقدّم للثورة المصرية والثورات العربية بمجملها، من دون ان يكون هناك تكامل فيما بين الحركات الثورية، فالانظمة العربية تتشابه على كل الصعد، من واقع الاضطهاد السياسي، والاقتصادي والاجتماعي، الى العلاقة مع الامبريالية، بشكليها، «الممانع»، كما المهادن. فاستبداد الانظمة هذه هو فعلياً الشرط الاساسي لاستمرار الاستعمار والهيمنة الامبريالية في منطقتنا، فضلا عن كل اشكال القهر والظلم والاستغلال بحق اوسع الجماهير، نساءً ورجالاً، واياً تكن انتماءاتها، القومية او الدينية، او ما شابه ذلك.

ولذا، ايضا، لا يمكن ان يكون هناك اي حلّ ثوري حقيقي للقضية الفلسطينية إلا من خلال انتصار ناجز، لاحقاً، لسيرورة الثورات العربية. فالتطور الذي يحصل في مصر

اليوم، من تعمّق للحالة الثورية، ستكون له، على الارجح، انعكاسات نحو ارتقاء وعي الجماهير المصرية، بحيث تدرك أن المعركة مفتوحة، ولا يمكن ان تبقى محصورة بثنائية الديكتاتورية او الامبريالية، كما يروّج البعض، بل ستكون ضد الديكتاتورية والامبريالية معاً، لأن من يصنع نصف ثورة هو كمن يحفر قبره بيده، وانتصار الحراك الشعبي الراهن لن يتم سوى من خلال ثورة شاملة تطيح الانظمة القائمة، على كل مستوياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتجهز على مختلف اشكال الاحتلال والهيمنة، في سيرورة ثورة دائمة نحو التحرر الكامل والبناء الاشتراكي.

٥

المأزق الاردني: أزمة خانقة لنظام مهترئ، وليسار أشد اهتراءً

المأزق الاردني: أزمة خانقة لنظام مهترئ، وليسار أشد اهتراءً

كميل داغر - المنتدى الاشتراكي (لبنان)

حين يصدر هذا العدد من مجلة «الثورة الدائمة»، من المرجّح أن يكون الأردن قد بات في ظل حكومة جديدة كان يتم البحث في تسمية رئيس لها، في ما بين النواب المنتخبين، قبل أقل من شهرين بقليل، تقريباً (في ٢٣ كانون الثاني/يناير الماضي)، ورئيس الديوان الملكي الحالي، فايز الطراونة، قبل أن يقر الرأي على تسمية رئيس الحكومة السابقة، عبدالله النسور، لتشكيلها. وهي حكومة ستكون الرابعة، خلال فترة لا تتجاوز السنة والنصف إلا قليلاً، كدلالة على أزمة حكم حقيقية تعيشها الطبقة الحاكمة، في البلد، ونظامها الملَكي، لا بد من أنها لعبت دوراً هاماً في التسبب بما بات معروفاً بهبّة تشرين الثاني، الأخيرة. وهي هبّةٌ قد تشكّل – على رغم توقفها، وما بدا كما لو انه نجاح السلطة القائمة، في احتوائها، على الأقل، مؤقتاً – تمريناً أولياً لالتحاق الأردن، في زمنٍ قادم، بالسيرورة الثورية، التي تشهدها بلدان عديدة اخرى، في المنطقة العربية.

وبالطبع، فإن أي حكومة جديدة ستكون عاجزة عن تقديم أي حل لهذه الأزمة. وهي أزمة مركّبة تتناول شتى جوانب الحياة، في المملكة، ومختلف المستويات، التي تتعلق بواقع الدولة والمجتمع: من مسألة الديمقراطية السياسية، والحريات، المغيّبة بصورة مكثفة، تحت سيطرة مَلَكية مطلقة، تمسك بيديها، عملياً، كل السلطات، وتصادر مختلف الحريات الأساسيةً للمواطن؛ مروراً بقضايا الديمقراطية الاجتماعية – الاقتصادية، التي من الواضح أن النظام الراهن لم يحاول، يوماً، الاقتراب منها، أو إبداء الاهتمام بأيٍّ من متطلباتها. شهد الأردنيون، على العكس، في العقدين الأخيرين،

بوجه اخص، وبعد الإيغال في الاستدانة، من جهة، وبيع جزء وازن من القطاع العام، من جهة أخرى، تنفيذاً لتوجيهات المؤسسات الرأسمالية المالية، العالمية (البنك، وصندوق النقد الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية...)، تردياً زاحفاً في أوضاع بلدهم، ناجماً عن تلك الخيارات السلطوية، فضلاً عن أقصى درجات الفساد، الضالعة فيها بيروقراطية السلطة والإدارة، بقضها وقضيضها، ومن ضمنها البيروقراطية العسكرية (جنرالات حاليون، وآخرون متقاعدون، يملكون ثروات فاحشة، من نهب المال العام، وعمليات الخصخصة، التي لا تتوقف...)، وفي رأس هذه البيروقراطية قمةُ الهرم، الملك الحالي. وذلك بمقابل تدهور خطير في مستوى معيشة الغالبية الساحقة من سكان البلد، ولا سيما في السنوات الأخيرة؛ وصولاً إلى المسألة الوطنية – في ظل عائلة ملكية تحمل تاريخاً غير منقطع من الخيانة – منذ إقامة ما كان يسمّى إمارة شرق الأردن، تحت الوصاية البريطانية، مروراً بالدور الذي اضطلع به الأمير عبدالله، في نكبة ١٩٤٨، لصالح الدولة الصهيونية، بمقابل توسيع إمارته، عبر ضم جزء من فلسطين التاريخية إلى ما بات «المملكة الأردنية الهاشمية»، ووصولاً إلى اتفاقية وادي عربه، الخيانية، هي الأخرى، بامتياز، في عهد الملك السابق، الحسين بن طلال، والمستمرة في مفاعيلها، حتى الحين، في ظل العاهل الحالي، عبد الله الثاني، الذي يمعن نظامه في ممارسة التطبيع مع العدو الصهيوني، والتنسيق معه، في مجالات شتى، بما فيها الأمنية منها.

أولاً: الديمقراطية السياسية، والحريات

لعل أهم ما ينبغي التصدي له، على هذا الصعيد، إنما يتعلق بشكل الحكم، منذ تأسيس الكيان الأردني، في أوائل العشرينيات من القرن الماضي، ونحن نقصد، بوجه اخص، وجود نظام ملكي لا يخضع لأي رقيب أو حسيب، ولا يتحمل أي مسؤولية عن أعماله وقراراته، وحيث للملك صلاحيات مطلقة، بما يجعل السلطة، هكذا، سلطة دكتاتورية، حقيقية. فهو يتمتع بصلاحيات تتناول كل السلطات، التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، بلا استثناء. هو يعين مجلس الأعيان بكامله، ويقر التشريعات، ويحل البرلمان، ساعة يشاء، ويدعو الشعب للانتخاب، ويصدر القوانين، ويتحكم بالتعديلات الدستورية، كما بتجميد أحكام الدستور، أو إلغائه؛ ويشرف عن كثب على تعيين الحكومات، وكان حتى التعديلات الدستورية الأخيرة، يعين رئيس الوزراء، وليس ما ينبئ بأنه غير قادر، مذاك، على تسميته، بالفعل، على الرغم من النكتة، التي بدا يتولى المجلس النيابي، بحسبها، التفاهم على اسم الرئيس، بالتشاور مع رئيس الديوان الملكي (!!)؛ كما أن الملك يمكنه ان يقيله، أو يقيل أي وزير، ويستبدله بآخر مَرْضي عنه، وإن كان يقتضي، قبل ذلك، التشاور مع الكتل النيابية، في هذا الصدد،

بما يوحي بأن المجلس هومن يضطلع بهذه المهمة، كما الحال، في الانظمة البرلمانية. ولعل المقال الذي كتبه، في ٢٠ شباط/فبراير الحالي، الوزير السابق، محمد طالب عبيدات، المقرب من البلاط، يعطي فكرة عن مدى جدية المزاعم التي تعتبر أن الملك يتخلى عن بعض صلاحياته، على هذا الصعيد! هكذا كتب عبيدات، في جريدة الدستور، كما لو كان ينطق بلسان سيده الهاشمي، فيما هو يذوب تملقاً، وخضوعاً، عند أعتابه، ويحض النواب على عدم التمادي في الاستفادة من الدور الذي يتكرم الملك بمنحهم إياه، ما يلي:

«مرة أخرى، أخشى أن تسهم بعض الافكار من قبل بعض السادة النواب، في إجهاض الرؤى الإصلاحية المطروحة على طاولة الحوار والمناقشات، والمشاورات معهم، ونخسر مبادىء تعزيز النهج الإصلاحي التشاوري، التي يتبناها، ويعوّل عليها جلالة الملك المعظم (!!!)، ونعود للمربع الكلاسيكي، في آليات تشكيل الحكومات، ولهذا فربما من الأسلم (انتبهوا!) عدم الخوض في طرح اسم رئيس الحكومة، في الوقت الحالي، بقدر ما يسهم النواب في وضع مواصفاته، ووضع إطار عريض لرؤى إصلاحية، وثوابت برنامجية يُلزَم بها رئيس الحكومة القادم، مع التركيز على تشكيل ائتلاف نيابي يشكل حالة توافق وطني، ويعزز الرؤية الملكية في حكومة الوفاق الوطني وحكومة الظل. فهل سينجح السادة النواب في امتحان جلالة الملك، والشعب، لهم؟ (...).»

في كل حال، إن الملك، الذي يعرف جيداً عقدة من يتعامل معهم على انهم مجرد رعايا، والمقصود، الغالبية الساحقة من الشعب الأردني، بمن فيهم من ينسبون انفسهم إلى اليسار، ليس مستعداً لتقديم اي تنازلات جدية، على صعيد صلاحياته، إما لأنه لم يدرك، حتى الآن، أنه لم يعد يستطيع تجاهل هذا الواقع، ومتطلبات التعامل الإيجابي معه، أو لأنه يخشى ان يؤدي فتح نوافذ الإصلاح إلى تشريع المملكة بكاملها على رياح التغيير الثوري. وبالتالي، فلقد مر وقت طويل يسمع فيه انغام الدعوات الإصلاحية، من شتى الجهات، يميناً ويُسْرَةً، ومن الحزب الشيوعي الاردني، وانشقاقاته، وتشظياته، كما من الإخوان المسلمين، وغيرهم من التنويعات الإسلاموية، فضلاً عن المنظمات القومية، على اختلافها، وذلك من دون ان يرف له جفن، أو «يتكرم» بالرد على أيٍ من دعواتهم، على هذا الصعيد. وطالما هو يقتصر على سماع هذه النغمات، حصراً، من المرجح أن يبقى مديراً الأذن الطرشاء، مراهناً على الجبن، التاريخي، الذي يصيب شتى القوى السياسية، في البلد المذكور، حيال العلاقة بالملكية، والملك. فعلى امتداد حوالى المئة عام، إلا قليلاً، منذ تأسيس الكيان الاردني، لم يتجرأ احد بين تلك القوى، على إعادة النظر، جذرياً، في تطلعاته، ومطالبه، على صعيد هذه المؤسسة!!!وكانت أولى

الصيحات ضد بقائها هي تلك التي أطلقتها الجماهير، في المظاهرات التي عرفتها شوارع الاردن، في تشرين الثاني الماضي، خلال ما بات معروفاً بهبّة تشرين، بدفع من شباب جديد على العمل السياسي، ولكن واقع، بالتأكيد، تحت تأثير السيرورة الثورية الصاعدة، في أكثر من مكان، في المنطقة العربية. وهو ما نعود إليه، بعد قليل.

وفي هذا المجال، أذكر انني، على المستوى الشخصي، امضيت أمسية، بكاملها، وحتى ساعة متأخرة من الليل، قبل أشهر قليلة من نهاية الالفية الماضية، في نقاش مع أكثر من عشرة أشخاص من تنويعات اليسار الاردني، البحت، والأردني من أصول فلسطينية – وكان بينهم بعضٌ من المنشقين، آنذاك، عن الحزب الشيوعي الأردني، تحت تسمية «النهج الثوري»، وذلك داخل منزل بعض الاصدقاء، على مقربة من العاصمة، عمان – بخصوص مسألة رفع شعار إسقاط الملكية، هناك، وإقامة الجمهورية. ولقد كان الرد إجماعياً، لديهم، وإن مع تفاوت في الحدة، ضد رفع المطلب المشار إليه، بذرائع شتى، بينها مسألة الاستقرار، الذي، بحسبهم، يضمنه بقاء الملكية، على رغم موافقتهم، جميعاً، على التاريخ القاتم للغاية، والأكثر من خياني، لهذه المؤسسة، وشاغليها، على امتداد وجودها، وعلى شتى الصُّعُد.

هذا ولم أكن لأشعر بالدهشة والاستغراب، حين توصلت إلى استنتاج أن هذه الفكرة البائسة شائعة جداً، في اوساط المعارضة الأردنية، بما فيها تلك الاكثر جذرية، نسبياً، في نقدها للأسرة الملكية وفسادها، ومخازيها، كما يمكن استنتاج ذلك من رسالة المهندس، ليث شبيلات، أحد الذين تعرضوا للاضطهاد والسجن، على يد الملك الراحل، حسين، إلى رئيس الحكومة السابقة، عبدالله النسور، في ١٩ كانون الثاني/ يناير، الماضي– وكان لا يزال رئيساً عادياً لها، قبل إجراء الانتخابات النيابية الاخيرة، واضطراره لتقديم استقالته، إلى الملك – حيث يقول له، في خاتمتها:

«يؤسفني أن أبين لك ولمدير المخابرات ومن لف لفكما بأنكم في دفاعكم عن تجاوزات الملك تزينون له طريق الهلاك وأنكم بذلك تعملون ضد مصلحته وقد لا يهمني ذلك ولكنكم تعملون ضد العرش وأنا يهمني ذلك كثيراً ومستعد لأواجهكم دفاعاً عن عرش نظيف بعيد عن الفساد وعن الولدنة والاستفراد. ومن المضحك المبكي أن يذكّركما معارضٌ مثلي ليس بينه وبين الملك أية محبة متبادلة كيف عليكم أن تحموا العرش وبالتالي الجالس فوقه الذي تزعمون محبته وبئس المحبة محبة لا تحمي المحبوب. إن في ما أكتب مصلحة له أكثر بكثير مما تفعلونه له ولا أدعي أنني أفعل ذلك خدمة له بل أفعله حماية للعرش ولاستقرار البلاد الذي لا يهزه اليوم أحد أكثر منه ومنكم.»

وبالضبط، فإن ما ينطبق على كل من ورد ذكرهم اعلاه، ينطبق، أيضاً، على الحزب الشيوعي الاردني، الذي لم يطرح، على امتداد تاريخه الطويل، وفي اي يوم من الايام، شعار إرساء الجمهورية، على أنقاض نظام ملكي، ممعن في الفساد، والخيانة الوطنية، والقمع، والنهب، والقهر، لأوسع جماهير البلد، المبتلى بحكمه. والأرجح أن فكرة إسقاط هكذا نظام لم تراود، يوماً، اياً من قياداته، وكوادره الوسطى، وحتى قاعدته، الأكثر تعرضاً للأذى والبؤس، بنتيجة وجود العائلة الملكية القادمة، في الأصل، من الحجاز، في شبه الجزيرة العربية، ذات يوم من أوائل عشرينيات القرن الماضي! ذلك أن الحزب المذكور، المشدود إلى تراث ستاليني بعيد الأمد، وإلى مرجعية موسكوبية، إبان الحقبة السوفييتية، لم تطرح، يوماً، بعد أن استتب الأمر للبيروقراطية الستالينية، وفي توجيهها للأحزاب المرتبطة بها، عبر العالم، ولا سيما، في المنطقة العربية، خطاً ثورياً، وبرامج تضع بلدان تلك الأحزاب، بقيادة هذه الأخيرة، في الطريق إلى التغيير الثوري.

هذا، إلى اليسار (ما عدا حالة شبيلات، اليميني، عموماً)، ولكن كذلك إلى اليمين، فإن الحركة الأكثر قرباً من قسم مؤثر، نسبياً، وسط الجماهير الأردنية، لأسباب تتعلق بالوعي الديني المسيطر، عامةً، في أوساطها، ونحن نعني بذلك حركة الإخوان المسلمين، لم تتجاوز الطروحات الإصلاحية، هي الأخرى، في شتى حلقات تاريخها. وبالتالي، فحتى بعدما بدأت هبّة تشرين، ونزل عشرات الألوف إلى الشوارع، بقي موقف الحركة المشار إليها، أقرب إلى الإصلاح، من داخل النظام، وحرصت، في عز الهبّة، على تمييز نفسها، بوضوح – عبر تصريحات بني أرشيد، نائب المراقب العام للإخوان – من الجماهير الغاضبة، التي تلفظت، على امتداد الساحة الأردنية، بشعارات إسقاط الملكية، وكامل النظام؛ وكان بين الهتافات التي انطلقت من حناجرها عبارات هي نفسها التي سبق ان دوّت في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وسوريا، الخ...، من مثل: «الشعب يريد إسقاط النظام!»، مع عبارات أخرى خاصة بها هي التالية:

«الشعب ملّ من السكوتْ يحيا كريماً أو يموتْ!..إلخ...»

«حرية من الله..يسقط يسقط عبدالله!..و...لا إصلاح ولا تصليح.. إرحل بالعربي الفصيح!»

هكذا، فإن ما جبنت شتى قيادات المعارضة، الأردنية، على اختلاف مواقعها، الفكرية، كما السياسية، عن مجرد تصوره، حتى في أحلامها، بادرت إلى فعله الجماهير الشعبية العاديّة، في الأردن. فلقد بات من الواضح أن جماهير الهبّة الأخيرة، ومهما يكن من الشكل الذي انتهت إليه، والذي اعتبر عديدون أنه أقرب إلى الفشل، تعلمت شيئاً حاسماً من جذرية مثيلاتها، في تونس، ومصر، وغيرهما؛ وأن ما حدث في تشرين الثاني الماضي، وعلى عكس هبة نيسان ١٩٨٩ (التي حققت بالتأكيد العديد من المنجزات، وفي طليعتها، وبين أهمها، إلغاء قانون مكافحة الشيوعية، وقانون الطوارىء، وكان معمولاً به، منذ العام ١٩٥٧، وفتح الباب امام سلسلة مؤثرة من الحريات، المنتزعة انتزاعاً، وإن بصورة جزئية، من نظام واظبَ، طيلة تاريخه، على الاعتداء على حقوق الناس، في مختلف مجالات الحرية الشّخصية، وفي مقدمتها حريات الرأي، والتعبير، والإعلام، والتجمع، والتظاهر،والإضراب، وتنظيم النفس في أحزاب ونقابات، وما إلى ذلك)، سوف يشكل مدخلاً واسعاً نحو تطوير المطالب الشعبية، لاحقاً، في اتجاه أكثر جذرية بكثير. وهذا يعني الاتجاه نحو التبني الدائم، هذه المرة، لمطلب إسقاط الملَكية، وإرساء الجمهورية، بالتلازم مع مطالب ديمقراطية تقليدية، كالفصل الكامل بين السلطات، وضمان استقلال القضاء، ونزاهته، وسن قانون انتخابات ديمقراطي جذري، قائم على الدائرة الواحدة والنسبية، ويسهِّل اقصى الرقابة، القضائية، والاجتماعية، على نزاهة هذه الانتخابات، فضلاً عن إطلاق أوسع الحريات الديمقراطية، وحل كل أجهزة القمع، والمخابرات، التي لا يقتصر دورها على إحباط التدخلات الخارجية، المعادية لمصالح الشعب الأردني، وأمنه؛ وفرض تبني هذه الشعارات، والمطالب، أولاً، على جزء مؤثر من النخبة الحزبية، وعلى التيارات السياسية، والفكرية، التي لا بد من أن تفرزها التطورات القادمة، في الساحة الأردنية، سواء من ضمن الدينامية الذاتية للحراك الشعبي، أو كامتداد طبيعي للسيرورة الثورية، في المنطقة العربية، بوجه عام؛ وثانياً، وبالتالي، على الحراك الشعبي المشار إليه.

ثانياً: الديمقراطية الاقتصادية – الاجتماعية

لقد كان السبب الرئيسي لأهم انتفاضتين عرفتهما الجماهير الأردنية – تفصل بينهما ٢٣ سنة (والمقصودتان هما هبّتا نيسان ١٩٨٩، وتشرين الثاني ٢٠١٢) – إنما هو رفع أسعار المحروقات، بصورة أساسية، وما ترتّب على ذلك من ارتفاع معمم لأسعار باقي السلع، ومن ضمنها تلك المتعلقة بمعيشة تلك الجماهير. وقد تراوحت نسبة رفع أسعار المشتقات النفطية، هذه المرة، في قرارات حكومة النسور، المغادرة، بين ال١٥٪ وال٥٣٪ (!!!)، وذلك بذريعة العجز المتواصل في موازنات الدولة، المقدّر بمبلغ فلكي، في حالة بلد كالأردن، ألا وهو حوالى ال٧،٧مليار دولار أميركي، لهذا العام ! وبالتالي، فلقد كان

السبب المشار إليه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمسألة الاجتماعية – الاقتصادية، وبقضايا الصراع الطبقي، قبل كل شيء، وفوق كل شيء. وذلك في وقت نعرف فيه أنه حتى وإن كان الفساد المفرط، ونهب الاموال العامة، وإخضاع الغالبية الساحقة من سكان الأردن لأبشع أشكال الاستغلال، والقهر الاجتماعي، مسألةً شائعة في البلد المعني، منذ نشأته، إلا أن العقدين الأخيرين شهدا تفاقم هذه الظاهرة، المبالغ به للغاية، ولا سيما مع التحاق القائمين على الأمور فيه، وفي الرأس منهم الملك عبدالله الثاني، منذ اعتلائه العرش، في ٧ شباط/فبراير١٩٩٩، بعد وفاة والده، وقبله هذا الأخير، الملك حسين بن طلال، بركْب الحكومات، عبر العالم، الآخذة بمبادىء النيوليبرالية الرأسمالية، وفي مقدمتها بيع جزء حاسم من القطاع العام للشركات الخاصة، وبتوجيهات المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد، والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية (ومن ذلك فتح السوق المحلية، بالكامل، أمام غزو منتجات الشركات الرأسمالية، في الغرب، بخاصة، ولكن أيضاً في البلدان الرأسمالية الاخرى، وتكريس التبعية للاقتصاد الرأسمالي، في الحواضر الإمبريالية، إجمالاً، وحتى في الكيان الصهيوني، بالذات، بنتيجة سياسة التطبيع معه، بعد توقيع اتفاقية الذل، والخيانة الوطنية، في وادي عربة؛ وإحداث تدمير مكثف للإنتاج المحلي، سواء الصناعي، منه، أو الزراعي، في الدرجة الاولى). وقد رافق ذلك نهب مخيف للمال العام، استفادت منه العائلة المالكة الأردنية، بوجه اخص، وحاشيتها، وأتباعها، ومن بينهم العديد من جنرالات الجيش، والمؤسسات الأمنية، بالدرجة الثانية، مع انعكاسات ذلك، الكارثية، على الأوضاع الاقتصادية – الاجتماعية للعمال، والفلاحين، والحرفيين، وغيرهم من صغار المنتجين، كما على الفئات الدنيا الأخرى، في المجتمع، من عاطلين عن العمل، وبروليتاريا رثة، ومهمشين، ومستبعدين، ولاجئين، وما إلى ذلك. ومن ضمن هؤلاء، بالتأكيد، معظم أولئك الذين نزلوا إلى الشوارع والساحات، سواء في نيسان/أبريل ١٩٨٩، أو في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ الماضي..

ومع أنه ليس ثمة تحديد دقيق لحصة هؤلاء، جميعاً، من الثروة الاجتماعية، في الأردن، فثمة تقديرات ترى أن ما لا يزيد عن الواحد بالمئة من الشعب، ككل، يملكون وحدهم حوالى الخمسين بالمئة من تلك الثروة، فيما أورد تقرير موثّق للبي. بي. سي.، للعام ٢٠٠٥، أن حوالى ٩٠٪ من الثروة النقدية، في البلد، إنما يحتكرها ١٠٪ من السكان. هذا ومن المعلوم أن الحد الادنى للأجور لا يزيد على ال١٩٠ ديناراً أردنياً، علماً بأنه لا يحظى بتطبيق جدي، في احيان كثيرة. كما يقَدِّر تقرير التنمية العالمية لعام ٢٠١٣، الصادر عن البنك الدولي، نسبة العاطلين عن العمل، بين الشباب (وهم الغالبية الساحقة من سكان الأردن) بأكثر من ٢٥٪؛ وأظهرت نتائج مسح الفقر في

الاردن، بحسب دائرة الإحصاءات العامة، وهي جهاز رسمي محلي، ان ١٣،٣ بالمئة من اجمالي سكان المملكة يقعون تحت خط الفقر العام المطلق، علماً بأن ثمة دراسات خاصة ترفع هذه النسبة إلى اكثر من ٢٠٪ من إجمالي السكان، ولا سيما في المناطق الريفية، التي كانت المركز الرئيسي لاحتجاجات العام ١٩٨٩ المدوية، المعروفة بهبّة نيسان، والتي بدأت في مدينة معان، الصغيرة، في الريف الجنوبي للمملكة..

هذا في حين يبلغ الدّيْن العام حوالى ال٢٢ مليار دولار أميركي، وهو لم يُنفق إلا جزئياً، في مجالات ضمان مستوى حدّ أدنى مقبول، وإنساني، على صعيد الحياة العامة، للمواطنين، وراح القسم الأكبرُ منه، على شاكلة عمولات، ورُشى، وأعمال نهب غير مبررة، من جانب الشريحة العليا من البيروقراطية السياسية، والعسكرية – والبلاط، في مقدمتها – علماً بأن خدمة الدّيْن، كما الوفاء بقيمته، ينعكسان بمزيد من الإفقار، والبؤس، على غالبية السكان.

في كل حال، لن نتوقف، حصراً، في هذا الباب، عند المسائل الاقتصادية البحتة، التي مررنا بها، أعلاه، بل لا بد من تجاوز ذلك إلى مشكلات أخرى تتعلق بالمسألة الاجتماعية، بوجه أخص، وبالضبط، انطلاقاً من أحد مبادىء ثلاثية مشهورة جداً طرحتها الثورة الفرنسية، ثلاثية «حرية، إخاء، مساواة»، وهو، بالضّبط، الأَخير، ضمنها، وربما يكون أهمها، عنينا مبدأ المساواة. ونحن سنكتفي، في تعاملنا مع هذه المسألة، وإن مع بعض الاقتضاب، بما تطرحه، في مجالين اثنين، ليس أكثر، ولكنهما بالغا الأهمية، ألا وهما موضوعا موقع المرأ ة، في مجتمع ذكوري، حتى الأعماق، من جهة، وموقع المواطنين من أصل فلسطيني، من جهة اخرى، الذين يتعرضون لتمييز منهجي ينبغي وضع حدّ حاسم له، نحو إقرار مساواة حقيقية بين المواطنين، أياً تكن اصولهم. ويتحمل المسؤولية عن التمييز المشار إليه النظامُ القائم، بالتأكيد، الحريص، في مسعاه لتأبيد نفسه، على أن يمارس، بكفاءة منقطعة النظير، سياسته الكريهة، المعروفة، سياسة «فَرّقْ تسُدْ!» ولكن، أيضاً شريحة واسعة من «مثقفي» البلد، وربما نكون أدقّ، إذا قلنا من أنصاف المثقفين فيه، الذين تصبح مشكلتهم اشد خطورة بكثير، حين نجدهم ينسبون أنفسهم، كذباً، إلى اليسار، فيما يجمع جزءاً هاماً بينهم واقعُ كونِهم على علاقة وثيقة بأجهزة المخابرات الأردنية، وربما، على الأرجح، بأجهزة أمنية أخرى، في ما وراء الحدود. وهو موضوع سنعود إليه، في كل حال، وإن باقتضاب، في الحديث عن المسألة الوطنية، بعد قليل.

في وضع المرأة الأردنية

أما بخصوص المرأة الاردنية، التي تعاني غياباً واضحاً للمساواة، في ما بينها وبين الرجل، فيظهر ذلك في أكثر من مجال، ولا سيما، وقبل كل شيء، في ما يتعلق بقانون العقوبات، وما يُصطلح على تسميته جرائم الشرف، بحيث تتيح المادتان ٣٤٠ و٩٨ من هذا القانون تخفيف العقاب، في حالة القاتل، الذي يرتكب جريمته ضد قريبته، إما في حال مفاجأتها وهي تقيم علاقة فاضحة مع غير الزوج، أو في حال ارتكاب جناية القتل، تحت تأثير الغضب الشديد، الناجم عن أسباب تتصل بحياتها الجنسية، او العاطفية. وقد فشلت، إلى الآن، محاولات تعود إلى العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٠، لم تتكرر مذاك، لإلغاء المواد التي تنص على تخفيف العقوبة، في مجالات كهذه، بسبب إصرار المجلس النيابي، ذي الغلبة العشائرية، التي يتيح استمرارها قانون الصوت الواحد للمقعد الواحد، على الإبقاء على الواقع القانوني السائد. وهو ما يساهم في استمرار عدد الجرائم المشابهة، وهو لا يقل، إجمالاً، عن ٢٥ حالة قتل، سنوياً، مع ما يعنيه ذلك، بوجه خاص، على صعيد مسألة المساواة بين الرجل والمرأة، لغير صالح هذه الأخيرة.

ومن جهة أخرى، من الواضح أن ما نص عليه إعلان بيجين، الصادر عن المؤتمر العالمي، الذي انعقد، في العام ١٩٩٦، في العاصمة الصينية، بهذا الخصوص، لم يتحقق، في حالة البلد المعني، وإن كانت ثمة محاولات خجلى للأخذ ببعض توصياته، ولو بصورة جزئية جداً، كما الحال بصدد الكوتا النسائية، في المجلس النيابي. ففي هذا المجال، إذا كان الإعلان المذكور ينص على إعطاء النساء حصة فيه تصل إلى ٣٠٪ من مقاعده، فلقد جرى إدخال تعديل على قانون الانتخابات النيابية، في الأردن، في مطلع العام ٢٠٠٣، يقضي بإعطاء المرأة ستة مقاعد من اصل ١١٠ (!). وبقي أمر الكوتا على هذه الحال حتى تعديلات العام الفائت ٢٠١٢، حين أصبحت ١٥ من أصل ١٥٠، أي عشرة بالمئة، تحديداً. كما أنه إذا كان الاردن سبق أن صادق على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، عام ١٩٩١، فهو تحفظ على ثلاثة نصوص تتعلق بحق المرأة في إعطاء جنسيتها لأطفالها، وحق حرية الحركة، والزواج، والوصاية على الأولاد. وحتى هذا الحين، لا ينص قانون العمل على المساواة في الأجر بين الرجل وبينها، في حالة العمل المتماثل، أو العمل ذاته. ولا يزال الفرق واضحاً في واقع كل منهما، كما الحال في مسألة نسبة الامية، وقد انخفضت، لديها، إلى ال١٥٪، مقارنة به، إذ النسبة، بخصوصه، هي ٥،٤٪؛ وفي حين تصل البطالة لدى الذكور إلى ١٤٪، تصل لدى المرأة الأردنية إلى ٢٠ بالمئة!!! وكل ذلك لا يعود لأسباب

مرتبطة باستعداداتها الذاتية، بقدر ما بسبب الظلم التاريخي الواقع عليها، تحت وطأة المجتمع الذكوري. في كل حال، إن الدستور الأردني ينص، عموماً، على المساواة بين الطرفين، أمام القانون، ولكن ما يهم ليس هذا الإعلان الحرفي، فقط، بل ما يسميه قائد ثورة اكتوبر الروسية، لينين، تحديداً، «المساواة في الحياة». وكل المشكلة تصبح هنا، في الاخير.

وبالطبع، إن معالجة جدية للمشكلات، المطروحة أعلاه، لن يمكن حصولها، بدرجة كافية من الفعالية، في الإطار القطري البحت، اي على صعيد الاردن بالذات، مأخوذاً لوحده، ومعزولاً عن سياقه العربي العام. ولكن بانتظار حدوث تطورات محتملة – وقد تكون مرجّحة، في المستقبل المنظور، بنتيجة السيرورة العربية المستمرة – تسهّل منظوراً وحدوياً، يتجاوز القطرية الخانقة، التي لها دعاتها، والمدافعون عنها، خارج البلد المعني، وداخله، أيضاً، يمكن التفكير بجملة من النقاط البرنامجية الانتقالية، التي تشكل مدخلاً إلى كسر المأزق الذي يتخبط فيه النظام الحالي، ولكن مع الأخذ بالاعتبار أن أي انحكام برؤية إصلاحية بحتة لن يأخذنا إلى أي مكان، وسيبقي المأزق قائماً ينتظر حلّه، وهو الحل الذي لا مجال لتصوره إلا في إطار سيرورة أكثر جذرية بكثير، سيرورة التغيير الثوري!

ضد شعار «الأردن، أولاً»

بين هذه النقاط، لا بد من التشديد على ضرورة الابتعاد عن كل شوفينية قطرية، ولا سيما بخصوص الأردنيين من اصل فلسطيني، واللاجئين الفلسطينيين، والتعامل معهم، على العكس، بكل أخوّة، ومع كل مشاعر التضامن المطلوبة؛ وأخيراً، وفوق كل شيء، على أساس المساواة المطلقة، ومن دون استثناء!.. وبالتالي لا يَجْدُر التورط في شعارات الكراهية والحقد العنصريين، من أمثال «الاردن أولاً»! كما يَحْسُن التذكير بأن خارطة فلسطين للعام ١٩١٨، وقبل سيطرة الانتداب البريطاني، كانت تشمل الأردن الحالي وفلسطين المحتلة، في آن معاً. وهو أمر ليس بمستغرب، لا بل هو موجِبٌ للعبرة، ويتطلب إعادة النظر بما يشبه المسلّمات لدى قسم هام من الناس من أصلٍ أردني، ممن ينجرفون وراء الدعايات التي يشيعها انصار الملك وبطانته، وكل المستفيدين من أي اضطهاد، أو قمع، يطولان الجزء الأكبر من سكان الأردن، اليوم، وهم غالبية وازنة في تركيبة البلد المعني، وقد يكونون يبلغون، حالياً، ما بين ال٦٥٪ وال٧٠ بالمئة من السكان الإجماليين.

مساواة، إذاً، مع هؤلاء، ومساواة، أيضاً، مع النصف الآخر من المملكة، المتمثل بالعنصر

النسائي، الذي يزداد وزنه، في حياة البلد، يوماً بعد يوم، والذي يُفترَض أن يجري الرد على محاولاته الارتقاء إلى موقع جديد في الحياة المشتركة، قائم على الندّيّة الكاملة، بأقصى ما يمكن من التجاوب مع هذه المساعي، بعيداً من أي عُقَدٍ، أو مشاعر متناقضة، أو فصام!

في ما يتعلق بالشأن الاقتصادي

أما في الشأن الاقتصادي البحت، فيمكن مواجهة السياسة التي طالما تم اعتمادها، وبخاصة في العشرين سنة الأخيرة، بنقيضها، اي بالعمل على وقف كلي لكل ما له علاقة بالخصخصة، وبيع القطاع العام، والمبادرة، على العكس، إلى محاولة استعادة جزء أساسي من الملكيات المبيعة، في العقود الأخيرة، لصالح الدولة، وفرض إدارة عقلانية لها، يشارك فيها عن كثب كل العاملين فيها، والمسؤولين عنها، وسط أقصى الشفافية، وامام المواطنين، جميعاً، الذين سيكون من حقهم، دائماً، الاطلاع على حساباتها، وإبداء الرأي في سياسة تسيير ذاتي ستكون مدعوة، لاحقاً، لأن تتعمم، على كل القطاعات الإنتاجية الاخرى، في شتى المؤسسات، كما انطلاقاً من كل الأملاك العائدة إلى الدولة، والتي سيتم الانتفاع منها، واستثمارها، إلى أقصى الحدود، ولكن، وبالتحديد، لصالح الشعب العامل، بوجهٍ أخص..

ومن جهة أخرى، وعلى صعيد القطاع الخاص، لا بد من بناء العلاقة، في شتى المجالات، وفي المصنع، والمزرعة، وأي مؤسسة تجارية، أو خدمية، بما يتيح للدولة، والنقابات العمالية (المفترض العمل على تشجيع قيامها، وتعميمها على شتى قطاعات الإنتاج، اليدوي منها كما الذهني) ان يكون لها قدر واسع من الرقابة، والإشراف، في ما يتصل بتسيير العمل، مع إمكانية الاطلاع الدائم على الحسابات الخاصة بهذه الشركة، أو المؤسسة، أو تلك، تسهيلاً لفرض الدولة ضرائب تصاعدية، هذه المرة، على ارباحها الحقيقية، مع تقديم مساعدة الدولة، بالمقابل، في حالات التراجع في الإنتاج، لأسباب اضطرارية، وتعسُّر الحصول على أرباح تستدعي الجباية الضريبية. على أن يتم، في الحالة الخاصة بالمصارف، وغيرها من المؤسسات المالية، والائتمانية، فرض ضريبة خاصة على شتى أشكال المضاربة، وعلى كل الصفقات المالية، بما فيها أعمال البورصة، لصالح الخزينة، ولسد العجز في الموازنات؛ وهو عجز دائم، في موازنات الحكومات الأردنية، المتعاقبة، رأينا أنه بلغ في السنة المالية الحالية، ٧،٧ مليار دولار، وإن كان ثمة، في الإدارة الرسمية، من يعتبر أنه لا يتجاوز الأربعة مليارات! هذا مع العلم بأن ذلك كله لا بد من ان يتلازم مع سياسة عامة، على صعيد الأجور، ووتيرة العمل، تقوم على قاعدة السُّلّم المتحرك للأجور وساعات العمل، تحت

الرقابة الدقيقة للمنتجين الفعليين، عبر نقاباتهم ولجانهم، التي لا بدّ من تشجيع قيامها، وضمان استقلالها، وتمثيلها الفعلي لمصالح أولئك المنتجين، وذلك في سياق سياسة عامة تجمع إلى ما سبق ذكره تأمين الضمانات الاجتماعية، على اختلافها، بما فيها ضمان الشيخوخة، والصحة، والعمل، والتعليم.

هذا ومن الجدير ذكره ما عرفته الأشهر الأولى من السيرورة الثورية، في المنطقة، من حالات قلق وهلع، لدى كثير من القائمين على الأمور في بلدانها، ولا سيما تلك العائمة على ثروات خيالية، كما الحال في الخليج، خوفاً من أن تفعل فعلها نظرية أحجار الدومينو، المعروفة، فتبدأ أنظمة دول المنطقة، جميعاً، تنهار، الواحدة بعد الأخرى، تحت تأثير ما بدأ في تونس، فمصر، وانتقل إلى غيرهما. وهو الهلع الذي حدا بلدان الخليج، الملتقية في مجلس التعاون الخليجي، على أن تدرس مدى صلاحية ضم كل من المملكتين، المغربية، والأردنية، إلى هذا المجلس! علماً بأن الهدف من ذلك لم يكن يعكس، على الأرجح، رغبة حصرية، في إنقاذ نظامي البلدين، من انهيار مفاجىء، بل كذلك رغبةً في الاستفادة، ذاتياً، من تجارب أجهزة القمع، في البلدين المذكورين، وقدراتها الميدانية، لحماية دول المجلس المشار إليه، ودويلاته، من الجماهير الشعبية فيها، وما تختزنه من استعدادات كامنة للانخراط في السيرورة الثورية، في المنطقة. ومع أن هذا المنظور لم ينتقل إلى التنفيذ الفعلي، كما كان متوقعاً، على الأقل بصورته الأساسية، المتمثلة بأشكال التجمع، والتوحيد، فقد كان ذلك صورة عن الإمكانات المتاحة، رداً على التطورات المستجدة. ونحن إذ نسترجع هذه الأمور، نعتقد أنه إذا لم تكن لدى تلك العقول الهرمة، والمتجمدة، لدى قادة انظمة بالية، ومتخثرة، لا المصلحة المباشرة، أو المستقبلية، من جهة، ولا القدرة الرؤيوية المبدعة، من جهة أخرى، على إنتاج منطقة عربية مختلفة، تماماً، عن واقعها الراهن، بانقساماته القاتلة، وتجزئته الشالّة، فإن ذلك إنما ينبغي أن يكون الشغل الشاغل ليسار ثوري لا بد من إنتاجه، أو تطويره، انطلاقاً من أجنّته الموجودة، بالفعل، في المدى القريب للغاية، والمنظور، بالتأكيد، رداً على تحديات المرحلة الراهنة، وما تفتح عليه من عوالم جديدة، بالغة الغنى، ولكن أيضاً...التعقيد! وهو ما لا يمكن تصوره، على اساس القبول بالواقع المجزّأ الراهن، بل من ضمن منظورات توحيدية، بآفاق ديمقراطية اشتراكية، لكامل المنطقة، مع ما يتطلبه ذلك من رحابة في الخيال، وتجدّيد في تصور إمكانات المستقبل!

وهو ما ينطبق، حتماً، على كلّ من بلدان منطقتنا، ومن ضمن ذلك الأردن، بصورة خاصة، البلد المحاذي، على امتداد مئات الكيلومترات (٣٦٠ كلم، تحديداً، وهي الحدود الأطول)، للبقعة التي سيتوقف على مصيرها، في السنوات، والعقود القليلة القادمة،

على ابعد تقدير، مستقبل المنطقة العربية، بأسرها، ومعها كل البلدان المحيطة بها، والقريبة منها، وربما، على الارجح، مستقبل العالم بأسره... ألا وهي...فلسطين!

ثالثاً: المسألة الوطنية

في كتاب «أسد الأردن، قصة ملك»، للمؤرخ الإسرائيلي، العراقي المولد، آي في شلايم، يَرِد ما يلي:

> «يمثل التوقيع على اتفاقية السلام مع إسرائيل، على حد قول الملك حسين نفسه، «تاج إنجازات» حياته السياسية، كما يمثل أيضا قمة جهود الهاشميين في تأمين المملكة وفي أن يصنعوا لأنفسهم دوراً إقليمياً ثابتا، من خلال تسوية الصراع العربي الإسرائيلي. وفي هذا المضمار فإن الملك حسين يعتبر وريثاً حقيقياً لجده الملك عبد الله بن الحسين. كان الملك عبد الله الأول هو الذي بادر عام ١٩٥٠ بتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل، لكن التسوية الكاملة كانت أبعد مما يستطيعه، وفي العام التالي اغتيل على يد أحد الفلسطينيين. واصل الملك حسين السير على خطى جده، لأنه يؤمن ويشارك جده تصوره للمصالح الحيوية لعائلتهما، ولبلادهما. ومن أهم هذه المصالح حماية المملكة الهاشمية الأردنية، ضد التهديدات الخارجية. وقد تقلصت هذه المصلحة الحيوية، عشية التوقيع على اتفاقية أوسلو، إلى حماية الضفة الشرقية ضد التهديدات، أيا كان مصدرها، سواء كان إسرائيليا أو فلسطينيّاً أو سورياً.»

وعلى خطى الجد – الذي لعب دوراً مؤثراً، في تسهيل قيام الدولة الصهيونية، عبر الاتفاقات السرية التي عقدها، قبل العام ١٩٤٨، مع الوكالة اليهودية، على تقاسم فلسطين، ومن ثم خلال حرب العام المذكور، وما لازمها من خيانات للعديد من القادة العرب، وهو أحدهم، بحيث انتهت بهزيمة ساحقة، لصالح الصهاينة، ووضعت الدولة الوليد، يدها، بنتيجتها، على أكثر من ٨٠٪ من الأرض الفلسطينية – قدّم الحسين إسهامه الخاص، في تكريس وجود الدولة الغاصبة، على امتداد حكمه، وقد تتوّج (والتعبير له!) باتفاقية وادي عربة، التي لم تكن لتقلّ خطورة عن اتفاقية أنور السادات مع الإسرائيليين، اتفاقية كامب دايفيد! مع فرق ليس بسيطاً، هو أن التنازلات، التي قدمها «أسد الأردن» (!!!) – سواء بخصوص الأرض الأردنية الخالصة (في الباقورة والغمر، وغيرهما)، أو بخصوص المياه (التي لم يستعد منها إلا النزر الأقل من اليسير، والذي يصل إلى المواطن الأردني، ملوثاً وغير صالح للشرب، إجمالاً،

إلا بعد تكريره، بصورة جذرية)، أو بخصوص الجزء من المملكة، الذي انتزعته منه إسرائيل، في حرب حزيران ١٩٦٧، عنينا الضفة الغربية، من دون قتال، تقريباً – كانت تنازلات مجانية، بامتياز! وهي تنازلات فتحت الباب واسعاً، بعد أشهر معدودات، أمام توقيع منظمة التحرير الفلسطينية، بقيادة الزعيم الفلسطيني الراحل، ياسر عرفات، اتفاقية أوسلو، التي تعكس القدر نفسه من البؤس، ولا نتحرّج من أن نقول الخيانة، من الناحية الموضوعية، على الأقل!

في كل حال، لن يخلو من الفائدة أن نسترجع ما أوردناه، اعلاه، من كلام للمؤرخ، «اليهودي العراقي»، كما يحلو له أن يصف نفسه، آفي شلايم، الذي اعتبر أن المصلحة الحيوية، لدى والد الملك الحالي، تقلصت، عشية أوسلو، «إلى حماية الضفة الشرقية، ضد التهديدات، أياً كان مصدرها، سواء كان إسرائيلياً، أو فلسطينياً، أو سورياً»، وإن كنا نميل إلى الاعتقاد، شبه جازمين، أن ما يتضح، حتى هذه اللحظة، إنما هو كون القائمين على الأمور، في عمان، تصرفوا، طويلاً، ويتصرفون، كما لو كانت هذه التهديدات تأتي، في الغالب، من مصدر واحد، هو الفلسطيني، ولا سيما أنه لم يكن في تاريخ العائلة الهاشمية، الحاكمة، هناك، على مدى أقل بقليل من مئة عام، ما يجعلنا نرى أنها تحركت، عموماً – في علاقتها بالبقعة التي جرى تسليمها إليها، في ظروف تفتقر إلى الكثير من الشفافية – انطلاقاً من دوافع وطنية، أو قومية، حقاً. لا بل يمتلىء التاريخ المشار إليه بالتآمر على الشعب الفلسطيني، وقضيته، بشتى الأشكال، وبأسوأ الأساليب، وأشدها بؤساً، وانحطاطاً. ذلك أن ما كان يحفز سلوكها، ومواقفها، في معظم الوقت، إنما هو «المصالح الذاتية، العائلية»، على وجه الحصر، ومن ضمن تصور ضيق جداً، وحتى على بعض الغباء، في العديد من الأحيان، كثيراً ما دفع بها في مهاوي التعامل مع العدو، وتقديم خدمات خطيرة له، وذلك بصورة لا تثير الاستهجان، والاشمئزاز، والازدراء، وحسب، بل الرثاء، أيضاً. وإلا كيف نفهم ذلك الحرص الأعمى، على سبيل المثال، لدى العاهل الأردني الراحل، على الهرع، قبل أحد عشر يوماً من حرب تشرين ١٩٧٣، إلى تل أبيب، مصطحباً رئيس حكومته، زيد الرفاعي، لتنبيه غولدا مئير، رئيسة الحكومة الإسرائيلية، إلى وجود معلومات أكيدة، لديه، حول استعداد سوريا ومصر لشن حرب على إسرائيل، في أوائل تشرين الاول /أكتوبر من ذلك العام؟! وكيف نفسّر اعترافه، بعد توقيعه معاهدة وادي عربة، الخيانية، وبصورة يخالطها الفخر (!!)، بأنه التقى القادة الصهاينة، مراراً، منذ ستينيات القرن الماضي؟!

هذا ومن المؤكد أن الحوافز نفسها التي وجدناها، سابقاً، في خلفية مواقف الملك

الهاشمي، السابق، تبقى صالحة لفهم مواقف خليفته، الحالي، وهي تلعب دوراً أساسياً في توجيه سياسته الفعلية، ليس فقط حيال القضية الفلسطينية، بشكل عام، بل أيضاً حيال الفلسطينيين، كما الأردنيين من اصل فلسطيني، المقيمين داخل الأردن. وهذا ينسحب ليشمل، ايضاً، مواقف شريحة هامة من أنصار الملك عبدالله الثاني، وبطانته، والمؤيدين لرؤيته الإجمالية لواقع الأردن، الراهن، كما لمستقبله، القريب والبعيد، ولا سيما في صفوف جزء هام من الإنتليجنسيا المحلية، وبعضُها، وهو ليس بقليل، محسوبٌ على اليسار، أو أنه، هو بالضبط، يزعم انتسابه إلى هذا اليسار.

هذه المواقف تفسِّر، بالتأكيد، (ولكن تعزز، أيضاً)، الوضع المثير للقلق لملايين عدة – يشكلون غالبية واضحة – ممن لا يدخلون في تصانيف الشريحة المشار إليها، القائمة على مفهوم الهوية، والتي تعتمد، في النظر إلى سكان البلد، تمييزاً صارخاً بين الشرق أردنيين الاصليين، من جهة، وباقي المقيمين على الارض الاردنية، من جهة اخرى. وهو أمر إذا كان يجد جذوره في التغيرات التي طرأت على موازين القوى الداخلية، منذ مجازر أيلول ١٩٧٠، ومن ثم استكمال تصفية المقاومة الفلسطينية، بعد ذلك، في ربيع ١٩٧١ وأوائل صيف ذلك العام، عبر مجازر جرش وعجلون، فلقد تفاقمت مظاهره، اكثر فأكثر، بعد إعلان فك الارتباط بين الاردن والضفة الغربية، في العام ١٩٨٨، وبوجه أخص، في السنوات العشر الاخيرة. وهو يجد تعبيراته في وقائع ومظاهر عديدة، من بين اهمها الإقصاء والتهميش الذي يطول فلسطينيي البلد، على المستويين السياسي، والإداري، ولا سيما في مواقع الإدارة العليا، والجيش، وحتى على صعيد المقاعد في المجلس النيابي، التي لا تتناسب بتاتاً، من حيث العدد، مع حجم الكتلة الشعبية الفلسطينية، على الأرض، بحيث لا تتجاوز نسبة ممثلي هذه الكتلة العشرين بالمئة (وقد كانت هذه هي الحال، أيضاً، في المجلس النيابي الجديد، وربما اقل)، مع أن هذه الكتلة تزيد، في الواقع، على الستين، أو ال٦٥ بالمئة، من إجمالي سكان البلد.

والأخطر من ذلك ان أصواتاً ليست بالقليلة ترتفع، بين الحين والآخر، مطالبة بسحب الجنسية من أعداد واسعة من المواطنين الحاليين، على أساس اصولهم، ويصل ذلك ببعض الرموز الشوفينية البشعة، التي تنسب نفسها إلى يسار اجتماعي ما، الى أن يشمل ذلك، في خطابها المقزز، والمدان، والمرتهن، في أحيان عديدة، بصلاتها المشبوهة بأجهزة المخابرات، اكثر من مليون مواطن، وذلك انطلاقاً من دواعي الاهتمام بالهوية الاردنية، من جهة، ولكن كذلك من مزاعم الحرص على القضية الفلسطينية، واستعادة الفلسطينيين حقهم في وطنهم، وفي العودة إليه، من جهة أخرى! ويمكن أن يطول سرد

مظاهر التوجهات العنصرية، التي تتخذ أغطية بريئة، أحياناً، فيما لا تجد، احياناً أخرى، من وازع يمنعها من أن تكشف عن وجهها الحقيقي، بكامل بشاعته، كما سبق أن ظهر في بيانات الضباط المتقاعدين الكبار، وتصريحاتهم، ومن بينهم رئيس «اللجنة الوطنية للعسكريين المتقاعدين»، الجنرال علي الحباشنة، الذي يبرر مواقفه، على هذا الصعيد، بضرورة التصدي، في رأيه، لل«مشروع الصهيوني القديم – الجديد لتصفية القضية الفلسطينية على حساب الاردن (...)».

في كل حال، إنها مهمة الثوريين الحقيقيين، ولا سيما في صفوف ذلك الجزء من اليسار الاردني، مهما يكن اقلياً، حتى الآن، الذي اتخذ موقفاً سليماً من السيرورة الثورية، في المنطقة العربية، ومن ضمنها سوريا، بوجه اخص – بمقابل من اعتبرناهم، في عنوان هذا المقال، يساراً أشدّ اهتراءً، أي كل أولئك، في الأحزاب والمنظمات الستالينية والقومية، ممن ناصبوا هذه السيرورة العداء، مفضلين التضامن الفعلي، المفرط في البؤس، والانحطاط، مع الأنظمة الدكتاتورية المجرمة، والمعادية لشعوبها، بذريعة أو بأخرى –، كما في صفوف شبيبةٍ بدأت تعبر عن حضورها، وإن بصورة لا تزال على قدر من التواضع، سواء من حيث العدد، او من حيث المواقف، والرؤى البرنامجية، مثلما حصل خلال هبّة تشرين، الأخيرة، وما رافقها من شعارات كان بينها إسقاط النظام القائم، وإرساء الجمهورية، إنها مهمتهم – نقول- أن يبلوروا الموقف الأسلم، حيال هذه القضية، ويعملوا لأجل استيفاء شروط وضعه موضع التنفيذ. وهو الموقف، الذي يرسل إلى سلة المهملات كل الدعوات الشوفينية للتمييز بين المواطنين، في الاردن، اياً تكن أصولهم، كما يفضح كل التحركات، وأعمال التعبئة، والنظريات،والافكار، المستندة إلى هاجس الهوية، كظواهر مشبوهة، ومتعارضة، بصورة جذرية، مع مصالح المواطنين، في البلد المعني. أكثر من ذلك، إنها مهمتهم لإشاعة فكر نقيض، بالكامل، وبناء مقومات صلبة لترجمته، على الأرض، ولا سيما على المستوىً التنظّيمي، والتعبوي، والعملي، الشامل. فكر يتمثل في رفض النتائج التي ترتبت على ارتدادات الهزيمة الحزيرانية المدوّيَة، التيً وُصفت، تجميلاً، بالنكسة، وآثارها، والدعوة، منذ الآن، إلى التضافر بين نَضال سكان كلا الضفتين، لأجل رؤية توحيدية ثورية لهما، على أنقاض النظام الملكي الحالي، في شرق الأردن، وما وقّع عليه من اتفاقات خيانية مع العدو الصهيوني، كما على أنقاض الاحتلال الإسرائيلي، في الجانب الغربي من النهر، من جهة، وسلطة عباس، وشركائه، الرجعية التابعة للاحتلال، بشكل أو بآخر، فضلاً عن سلطة حركة حماس، الرجعية، الظلامية، من جهة أخرى. وبذلك، يكون سكان الأردن الحاليون، بلا استثناء، يضعون أنفسهم، على الطريق الاقصر، والأضمن، في آنٍ معاً، إلى تحررهم، ولا سيما من نظام متحلل،

وشديد الاهتراء، وخروجهم إلى حياةٍ مختلفة، هي حياة الكرامة، والحرية، والتضامن الإنساني، فيما تتمكن «الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني، التي تعيش على ضفتي نهر الأردن – والتي تشكل أكثرية السكان في الاردن ذاته – من فك الطوق الذي يخنقها، وذلك بكسر حلقته الأضعف، الحكم الملكي الاردني، وتحويل الاردن، من جديد، إلى ذلك المركز الإقليمي للنضال المضاد للصهيونية والإمبريالية، الذي شكلته بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٠»[١]، مع إضافة نوعية، هذه المرة، تتمثل بوعي سلبيات تلك المرحلة، ونقاط ضعفها، والعمل الدائب على تجاوزها، في اتجاه ثوري، حقاً، وسواء على صعيد البرنامج، أو على مستوى القيادة، وبالتالي ضمن أفق أكثر اتساعاً بكثير، هو أفق الثورة العربية الشاملة.

١– أنظر النص حول «اتفاق واشنطن»– العدد العاشر من مجلة «المطرقة»، الصادر في ربيع ١٩٩٤



تونس في ظل النهضة

تونس في ظل النهضة

فتحي الشامخي - رابطة اليسار العمالي (تونس)

أسند الاتحاد الأوروبي يوم ١٩ نوفمبر/تشرين ثاني، خلال اجتماع «مجلس الشراكة الأوروبي التونسي»، في دورته التاسعة ببروكسيل، صفة الشريك المُميّز لتونس، هذا الامتياز الذي طالب به بن علي، الحارس الوفيّ لمصالح أوروبا في تونس، ولم يتحصل عليه إلا حين طردته الثورة من السّلطة.

وتأتي هذه المبادرة الأوروبية، عقب منح الادارة الأمريكيّة، في أفريل/نيسان الماضي، ضماناً للحكومة التونسيّة للحصول على قرض خارجي بقيمة نصف مليار دولار. في هذه الأثناء واصل البنك العالمي مدّ الحكومة التونسيّة بالقروض، بقيمة إجماليّة تجاوزت مليار دولار. كما انضافت دولة قطر إلى الأطراف المُقرضة لتونس.

وعندما نعلم أن صفة الشريك المُميّز لم تمنح من قبل إلا للمغرب وللكيان الصهيوني، في جنوب الحوض المتوسط، كما أنّ الإدارة الأمريكية لم يسبق لها أن منحت ضماناً مماثلاً إلا في حالة فريدة سنة ١٩٩٢، لفائدة دولة إسرائيل، فإننا نُدرك إذاً المعنى السّياسي لهذه المُبادرات، التي تصبّ في اتجاه واحد، ألا وهو دعم الطرف السياسي المحلّي الأقدر على وقف مسار الثّورة، ويُبرهن على استعداد حقيقي لخدمة المصالح الرأسمالية الاستعمارية، ويقدّم الضّمانات الكافية للحفاظ على الهيمنة الامبرياليّة على تونس.

توفّر الثّورة التّونسية والثورات العربيّة فرصة تاريخية نادرة لتغيير العلاقة الاستعمارية

الجديدة، التي تربط القوى الامبرياليّة وعُملاءها المحليّين، من جهة، والطبقات الشّعبية، من جهة أخرى، لصالح هذه الأخيرة. ويتوقف نجاح هذا التغيير الثوري للوضع السياسي على مآل المسار الثوري الرّاهن، فإمّا أن تُوفّق القُوى الثّوريّة في قلب ميزان القُوة لصالح المُجتمعات المحليّة، أو العكس، أي أن تتمكّن القوى الامبرياليّة من خنق الثورة وتبديد طاقاتها، وهو الأمر الذي دفع بالقوى العظمى المُهيمنة على المنطقة العربيّة إلى مراجعة حساباتها. وتتدرج مُراجعة سياسة الشراكة الأورو-متوسطية التّي يقوم بها الاتحاد الأوروبي، في وضع خطّة جديدة وصفها بـ ‹الشاملة› و›العميقة›، ضمن مناورات الثورة المُضادّة الرّامية إلى إيقاف المدّ الثوري حفاظاً على نظامها القائم، ومصالحها بالمنطقة العربيّة.

وبالتّالي فإنّ انشغال القوى الامبرياليّة البالغ، حيال الاهتزاز الثّوري للمنطقة العربيّة، يفسّر كثافة دعمها السّياسي والمالي للائتلاف الحكومي الحاكم في تونس، وخاصّة مكوّنه الأساسي حزب النّهضة الاسلامي. ولقد وجدت هذه القوى ضالتها في هذا الحزب الذي استطاع أن يبرهن للقوى الاجنبيّة أنه جدير بثقتها، وأنه بإمكانها التعويل عليه، لحراسة مصالحها في تونس. ويحمل تواطؤ حزب النهضة في طيّاته تهديدات حقيقيّة، ليس فقط لمطالب الثورة بل أيضاً لمستقبل البلاد التونسيّة.

هذا ويبرهن دعم القوى العظمى المالي والسّياسي الهامّ للحكومة الائتلافية، ذات الغالبية الاسلاميّة، على مستوى عال من الثقة في هذا الحليف السياسي الجديد، بعد أن اقتنعت من خلال العديد من اللقاءات والمباحثات السريّة ومن خلال السّياسة المطبقة على الأرض، كما بناء على ما أظهرته من طاعة وإذعان تامّ لإملاءاتها ولبرامجها، وتحمّسها لحماية مصالح تلك القوى، الاستعمارية، المعادية لمصالح الطبقات الشعبية وللأغلبية الساحقة في تونس.

هكذا استطاع حزب النهضة الحفاظ على دعم الاتحاد الأوروبي، وكسب دعماً قويّاً من الادارة الأمريكية، الشيء الذي فشل في تحقيقه بن علي، من قبل، بل إنّ هذه الأخيرة قد ناصبته العداء خلال سنوات حكمه الأخيرة. حيث لم تخصص الإدارة الأميركية ولو سنتاً واحداً لدعم سلطة بن علي، خلال فترة حكمه التي دامت ٢٣ سنة، على عكس الدّول العظمى الأخرى، التي منحت هذه السلطة ما يقارب ٧ مليار دولار، في إطار الإعانة العموميّة، وفرت منها الدولة الفرنسية نسبة ٣٧ بالمائة، والاتحاد الأوروبي نسبة ٣١.

لقد وصل حزب النهضة الاسلامي إلى السلطة بفضل ثورة لم يشارك فيها، وتحديداً بواسطة انتخابات حرّة مَنح من خلالها أكثر من ٤٠ بالمائة من النّاخبين ثقتهم إلى مرشحي الحزب الاسلامي، الذين رفعوا طوال حملتهم الانتخابية شعار ‹تحقيق أهداف الثورة›، وتلحفوا بلحاف التقوى والورع الدّينيين، فيما كان برنامجهم يَعد المُفقّرين والمُهمّشين والمُعطلين عن العمل، وكلّ الذين استبد بهم نظام بن علي وأضرّ بهم، يعدهم بتلبية مطالبهم وشدّ أزرهم، من خلال جعل تحقيق مطالبهم، وضمان حقوقهم وتعزيز كرامتهم الانسانية وسيادتهم الوطنيّة، الدّليل الذي يحدّد سياسة حزب النهضة الاسلامي. لكن زعماء الحزب الاسلامي كانوا في ذات الوقت يتآمرون، في السر، مع الدوائر الرأسمالية وحكومات الدّول الامبرياليّة، على هذه الحقوق، بهدف كسب ثقتها.

لم يعد بخاف اليوم مدى تنكر جماعة حزب النهضة للوعود الانتخابية، التي قدّموها للطبقات الشّعبية، ومدى سعيهم للالتفاف على مطالب الثورة. وهو ما يُؤدّي إلى سقوط شرعيّة هذه الحكومة التي اصطفت بشكل سافر في خندق الثورة المضادّة. فبالإضافة إلى افتقادها للشرعية الثوريّة، فإنّ شرعيتها الانتخابية التي كانت محدودة في البداية هي في تراجع مستمرّ، منذ انتخابات ٢٣ أكتوبر/تشرين اول ٢٠١١ لاختيار نوّاب المجلس الوطني التأسيسي، لكتابة دُستور جديد. ولقد ترشّح لها أكثر من ١٢ ألف شخص ضمن ١٥١٧ قائمة للتّنافس على ٢١٧ مقعداً. لكن رغم أهميّتها السّياسيّة وظرفيّتها الاجتماعيّة السّاخنة، إلاّ أنّ نسبة المُشاركة فيها لم تتعدّ ٥٢ بالمائة من إجمالي النّاخبين، أي السكّان البالغين من العمر ١٨ سنة فما فوق.

تحصّلت ٥ أحزاب بمفردها على ١٨٠ مقعداً، أي ما يعادل ٨٣ بالمائة من المجلس، فيما لم تُمثّل أصوات أكثر من مليون ونصف ناخب داخل هذا المجلس، بحكم النظام الانتخابي الذي وقع اعتماده، وبالتالي لا يمثل النّوّاب ال ٢١٧ في المجلس التأسيسي سوى ٦٤ بالمائة من أصوات المُشاركين في الانتخابات أو ثلث مجموع النّاخبين.

وبناء على نتائج الانتخابات، شكلت ثلاثة أحزاب هي حزب حركة النّهضة (الاسلامي)، وحزب المُؤتمر من أجل الجمهوريّة (عروبي إسلامي)، وحزب التكتل من أجل العمل والحريّات (اشتراكي ديمقراطي)، ائتلافاً حكومياً يتزعّمه الاسلاميّون، وهو الذي يُباشر الحكم في الوقت الرّاهن في انتظار الانتهاء من صياغة الدّستور وإجراء الانتخابات التشريعيّة والرّئاسيّة، وفق ما سينصّ عليه هذا الدستور.

عند عقد أول اجتماع للمجلس التأسيسي، كان الائتلاف الثلاثي الحاكم يحتل ١٣٨ مقعداً في المجلس التأسيسي، أي ٦٤ بالمائة من إجمالي مقاعده. أمّا اليوم وبعد مُغادرة ٢٥ نائباً حزبي المؤتمر والتكتل، المنتمين لهذا الائتلاف، إلى أحزاب أخرى، فإن تمثيليّته قد تراجعت بشكل ملحوظ، حيث تراجع عدد نّوابه إلى ١١٣ نائباً، أي ٥٢ بالمائة من مقاعد المجلس، وثلث أصوات المُشاركين في الانتخابات، و١٧ بالمائة من إجمالي النّاخبين.

بالتّوازي مع تراجع تمثيليّة التّرويكا الحاكمة الملحوظ، وتصدع ائتلافها، خاصّة بسبب هيمنة حزب النّهضة السّياسيّة عليه، والتآكل الهامّ لحزبي المؤتمر والتكتل، فإن حصيلة حكم هذا الائتلاف تبدو هزيلة. فبالإضافة إلى عجزه عن الاستجابة للمطالب الاجتماعيّة الأكثر حدّة وإلحاحاً وعدم قدرته على إنعاش الاقتصاد، ما غذّى بدوره هذه الأزمة وفاقمها، فإنّ حكومة هذا الائتلاف تُحاول في المقابل الالتفاف على الحريّات، التي افتكتّها الطبقات الشّعبيّة بفضل الثورة، وذلك من خلال تجريم الاحتجاجات الاجتماعية، والتضييق على الحريّة النقابية وحريّة الاعلام، فيما تتعمّد المماطلة والتسويف بالنسبة للعديد من الملفّات الحارقة الأخرى، مثل استقلاليّة القضاء ومُحاسبة السياسيّين ورجال الأعمال الذّين أجرموا في حقّ الشّعب التّونسي، تحت غطاء السّلطة الدّكتاتوريّة، وملفّ شُهداء الثورة وجرحاها...

في هذه الأثناء، تشهد السّاحة السّياسيّة تقارب العديد من الاحزاب، وانصهارها في تشكيلات سّياسيّة جديدة، مثل ‹الحزب الجُمهوري›، وحزب ‹المسار الدّيمقراطي والاجتماعي›، وخاصّة مبادرة الباجي قايد السبسي، أحد رموز دولة بورقيبة وإلى حدّ ما دولة بن علي، خاصّة في سنواتها الأولى، حيث شغَل منصب رئيس البرلمان في بداية التّسعينيات، ليشغل بعد الثورة منصب رئيس الحكومة، من مارس/آذار حتّى انتخابات أكتوبر/تشرين اول ٢٠١١. ولقد أصبح هذا الحزب الذي يضمّ خليطاً سياسيّاً يتكوّن من أعضاء بارزين في النّظام السّابق، وقياديّين سابقين في الاتحاد العامّ التونسي للشّغل، وقياديين قادمين من أحزاب ديمقراطيّة عديدة، خاصّة حزب حركة التجديد، ومُناضلات ومُناضلين من الحركة التّقدميّة، بالإضافة إلى سياسيّين جدد برزوا بعد الثورة.

كما برزت مُؤخّراً على السّاحة السّياسيّة قوّة سياسيّة ائتلافيّة جديدة، باسم ‹الجبهة الشعبيّة›، وهي مبادرة لمجموعة من الأحزاب اليساريّة والقوميّة والاشتراكيّة الديمقراطيّة، والبيئيّة، وجمعيّات ومُناضلات ومُناضلين غير مُنتمين إلى أحزاب.

ولئن كانت الجبهة الشعبية في طور بناء شبكتها التنظيميّة، التي امتدت في مدّة وجيزة إلى كامل تراب البلاد، ليقارب عدد تنسيقياتها المحليّة والجهوية ما لا يقل عن ثلاثمائة تنسيقيّة. فهي استطاعت في مدّة وجيزة أن تكسب ثقة قطاع واسع من الجماهير الشعبية. وبالتالي فإن الساحة السياسيّة تشهد في الأشهر الأخيرة تغيرات جذريّة، من أبرز علاماتها نشأة قوتين سياسيتين جديدتين، إلى جانب حزب النهضة الاسلامي، ألا وهما نداء تونس والجبهة الشعبية.

إنّ ما يميّز حزب نداء تونس، ويفسّر في ذات الوقت صعوده السّريع، هو عداؤه لإيديولوجيا حزب النّهضة الاسلاميّة الوهّابيّة السّلفيّة المُتزمّتة، ودفاعُه عن ‹اسلام تونسي› سُنّي مالكي مُعتدل، وبوجه خاص شخصيّة مُؤسّسه الذّي ورث عن بورقيبة القُدرة على التّخاطب مع الطبقات الشعبيّة، وعقيدة الدّولة العصريّة، التي تضمن أمن المواطنين، وتُحافظ على النظام العامّ، ولا سيما في ظل الارتباك الكبير الذي طرأ عليها اثر فرار الدكتاتور، وحلّ الحزب الحاكم، وكذلك الانفلات الأمني والفوضى العارمة التي اكتسحت المجال العامّ بعد الثورة. إن الاختلاف الوحيد ما بين نداء تونس وحزب النهضة يكمن على المستوى الايديولوجي، فيما يشترك الحزبان في تمسكهما بالنظام القائم، في حين تقف الجبهة الشعبية في صفّ الثورة، حيث تعلن أرضيتها صراحة أنها جبهة سياسية تهدف إلى استكمال أهداف الثورة.

سوف تخبرنا الأسابيع والأشهر القادمة مَن مِنّ هذه الأحزاب الثلاثة سيكون أكثر فهماً لمتطلبات المرحلة الراهنة، وبالتالي أكثر تَجاوباً معها وقدرة على الاقناع. ونظراً لتفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وازدياد حدّة التوتّر، فإن الوضع في تونس يظل مفتوحاً على كل الاحتمالات.

تضامناً مع كادحي وكادحات تونس وانتصاراً لليسار التونسي، وعائلة الشهيد بلعيد ورفاقه ورفيقاته

المنتدى الاشتراكي (لبنان)

اليوم، الموافق ٢٠١٣/٢/٨، شارك في جنازة القيادي اليساري التونسي، الشهيد شكري بلعيد، أكثر من مليون وأربعمئة ألف إنسان، بحسب مصادر وزارة الداخلية، المسؤولة، بصورة أو بأخرى، عن اغتياله، فيما نزلت أعداد كبيرة غيرها، على امتداد البلد المعني، ولا سيما في مدن أساسية، كسوسة، وقفصة، وقابس، تضامناً مع أهله ورفاقه ورفيقاته، وكل اليسار التونسي، الذي يتصدى ببسالة للدكتاتورية الفاشية لحزب النهضة، وحلفائه، ومناصريه...

ولقد كان معبّراً جداً ان يلتقي، في الدعوة للإضراب العام – الذي تلازم مع يومنا هذا، يوم التشييع الوطني الشامل للشهيد بلعيد – معظمُ الأحزاب، والجمعيات، والمنظمات اليسارية، والديمقراطية، ومن ضمنها أحزاب الجبهة الشعبية التونسية، ومنظماتها، فضلاً عن الاتحاد التونسي للشغل، الأمر الذي يُبرز مدى الاصطفاف الاجتماعي-الاقتصادي الواضح، والفرز الطبقي، المكشوف، بين أنصار البنك وصندوق النقد الدوليين، والرأسمالية العالمية، المتغطين بقشرة الدّين، من جهة، والطبقات الكادحة، وعلى رأسها الطبقة العاملة التونسية، من جهة أخرى، كتعبير عن التناقض الطبقي، الطبيعي، مع جلاوزة حزب النهضة وعصاباته المسعورة، من جانب الغالبية الساحقة من الشعب التونسي. هذه الغالبية التي بدأت تميّز، تماماً، أعداءها من أصحاب الثروات والرساميل الكبرى، المتسترين بخرافة الإيمان الديني، وتلمس، لمس اليد، عبر اغتيال رئيس حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحّد، والقيادي في الجبهة الشعبية، شكري بلعيد، مسعى هؤلاء المستميت لاستخدام موقعهم الحالي، في السلطة، لأجل



تصفية خصومهم، في المعارضة الوطنية، والاجتماعية، بالطريقة نفسها، التي اتبعها النازيون، في ألمانيا، في أوائل ثلاثينيات القرن الماضي، وسائر الفاشيين عبر العالم، ومن ضمنها الاغتيالات، الفردية، للقادة اليساريين.

إننا، في المنتدى الاشتراكي، في لبنان، نعرب عن عميق حزننا على الرفيق الشهيد، وعن تضامننا الكلي مع أسرته، ورفاقه ورفيقاته، وشعبه، في وجه الفاشية الدينية، المسيطرة، حالياً، في تونس. وذلك في حين نعتبر أن الرد السليم، والفاعل، والمناسب، سيكون بالسعي الفوري لامتلاك الإرادة، والمَقْدرة، المتعلقتين بتعبئة الغالبية الكبرى من شعب تونس الكادح، ضد النظام القائم، هناك، نحو إسقاطه، لصالح الطبقات الشعبية، بقيادة العمال والعاملات التوانسة، في تحالفهم/ن، غير المنفصم، مع الفلاحين والفلاحات الفقراء والفقيرات، وغيرهم/ن من المهمّشين والمهمشات، والمقصيين والمقصيات، والمتعرضين والمتعرضات للقهر والاستغلال، والقمع. على ان يكون ذلك عبر امتلاك إرادة المواجهة، بشتى الوسائل، لصعود الفاشية الدينية، بالتلازم مع إنجاز البرنامج الانتقالي الثوري، الذي يعبِّر عن هذا الاتجاه، ويجمع، إلى المطالب المتعلقة بأوسع الحريات الديمقراطية، مطالبَ اجتماعية- اقتصادية تصب، في الأخير، في المنظور الاشتراكي.

فلتسقط الفاشية الدينية، المتربعة على أعلى السلطة، في تونس،

ولتسقط معها فلول حزب بن علي، حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، وكل رموز البرجوازية التونسية، التابعة، والمرتهنة بمصالح الشركات الإمبريالية، وسياساتها المتناقضة، بالكامل، مع مصالح الشعب التونسي،

وليكن استشهاد الرفيق بلعيد نقطة انطلاق حقيقية، نحو استئناف الثورة التونسية، وتقدمها السريع في معارج التجذر، والتوسُّع، والنصر!

المنتدى الاشتراكي- لبنان
بيروت، في الثامن من ففري/شباط ٢٠١٣

٧

الحراك الشعبي الجديد في العراق

الحراك الشعبي الجديد في العراق

نزار عبد اللّه - اتحاد الشيوعيين العراقيين (العراق)

- ١ -

تحل علينا بعد ايام ذكرى يوم الغضب العراقي، في ٢٥ شباط ٢٠١١، هذا الحراك الشعبي الهام الذي انطلق قبل عامين، بتأثير من الربيع العربي، ضد الواقع السياسي والاقتصادي الذي فرضه المحتل الامريكي واعوانه من القوى الطائفية والقومية البغيضة، وقد كان إيذانا ببدء مرحلة جديدة، وظهور تيار معاكس. ومع بدء انطلاقه فهمت، على الفور، الطبقات الحاكمة والقوى السياسية البرجوازية المهيمنة، والمرجعيات الدينية المختلفة، الشيعية والسنية وغيرها، مغزاه ومدلولاته. هبوا جميعاً، وبشكل هستيري، كرجل واحد، واقاموا العراق ولم يقعدوه، لمواجهته، بغية اجهاضه في مهده، واطفاء شعلته.. وبضربة استباقية موجعة تمكنوا، للأسف، من ذلك..

وقد دفع الشعب العراقي، إجمالاً، قبل غيره، ضريبته. فور انقشاع غيمة غضب الشعب العراقي على الحكومة في «المنطقة الخضراء»، واخماد صوت الشارع، اشتعلت السلطة مجدداً، وانهمكت القوى السياسية المهيمنة، اثر زوال الخطر المحدق بها، في صراع مميت على السلطة والثروة والنفوذ، مستخدمة ابشع الاساليب واقذرها، لقهر بعضها البعض، مثلها مثل الوحوش الخرافية الكاسرة، ومصاصي الدماء والاموال. وبسبب ذلك، تحول ما سمّي بـ «العملية السياسية» (التحاصص الطائفي والعرقي) الى نقيضه. وقد تمكن المالكي، خلال سنوات حكمه السبع، بوصفه رئيساً لأكبر ائتلاف شيعي، وحاظياً بدعم كلّ من ايران وامريكا، من احتكار معظم مفاصل السلطة، ودق المسامير في نعش خصومه، وقام، وكأن العراق غابة، بطرد الوحوش الاخرى، فيما هو

يلبس الخوذة ذات القرنين (رمز السلطة والالوهية في العراق القديم)، ساعياً بذلك إلى التربع براحة، ووحدانية، على عرشه الطائفي..

بيد ان الريح لم تجر كما تشتهي سفنه، وجاء الطوفان، وسقط في اول امتحان، اي المواجهة مع حكومة اقليم كردستان وصراعه معها في مجال النفط والغاز، واعادة بناء الصناعة النفطية، ثم سقط في الثاني، الاخطر بالطبع، اي التعامل مع المظاهرات الشعبية السلمية، التي انطلقت مؤخراً، للتنديد بسياساته وسلطاته.

-٢-

ان دولة لاتتمكن من تأمين الحد الادنى من العيش لـ«رعاياها» (عبيدها)، وتوفير الامن لهم، تفقد كل شرعية ورهبة. وقد عجزت الدولة، برئاسة المالكي، الذي انفرد بالسلطة وجمع مفاصلها الرئيسة في يده، واحتكر الثروة، عن تحقيق ذلك.

وعجزُ المالكي وفشله لا يتحملهما لوحده، انه يمثل عجز الطبقة الحاكمة بأسرها، وفشلها في اعادة بناء المجتمع العراقي، عقب الحصار والحرب، وجلاء قوات الاحتلال، كمجتمع رأسمالي متماسك، واعادة بناء دولته، في قمة هرمه السياسي والاقتصادي، والاعتماد الكلي على الاستثمار النفطي وتدفق العائدات النفطية، واعادة توزيعها بشكل اقل ما يقال عنه هو انه توزيع مافياوي. اما السعي المحموم لاحتكار الثروة والمال والسلاح في يد حفنة من الاشخاص، في ظل حكومة المالكي، والتصرف بالاحتياطيات المالية (الانقضاض على البنك المركزي العراقي وطمس استقلاليته)، والفساد المستشري، والتدعيم المتزايد لأركان الاستبداد والقهر...الخ، فقد جاء كحصيلة لهذه الازمة العميقة والمتجذرة.

ومجمل الواقع المذكور قد انعكس بشكل دراماتيكي في «المناطق السنية»، تحديداً، اكثر مما في غيرها، حيث ان ما يسمى بالمثلث السني، كان، بالطبع، الخاسر الاكبر من الاحتلال الامريكي، وما أُطلق عليه بـ«العملية السياسية»، وقد بات ملاذاً آمناً لنشاط القاعدة والقوى الارهابية، ولبطش القوات الامريكية المحتلة، وذاق الامرين بين مطرقة الارهاب وسندان الاحتلال، ما دفع بسكانه الى الانتفاض، وطرد القاعدة، وتوجيه ضربة كبيرة للاحتلال الامريكي، الذي تذرع بالبقاء، بغية مكافحته للارهاب القاعدي السلفي. ولكن سكان تلك المناطق قبلوا، في نفس الوقت، وعلى مضض، بالعملية السياسية، عسى ان تجدي نفعاً، وتفتح صفحة جديدة، لتعويض المتضررين،

والشروع في مرحلة من البناء والنمو، وتوفير فرص العمل، وخلق الوظائف، حيث انهم، على مر تاريخ العراق المعاصر، كانوا يعتمدون، بشكل رئيسي، على الدولة وسلّم وظائفها، لنيل معاشهم، وتسيير شؤون حياتهم. ولذلك صوتوا لصالح «ممثليهم السنة»، رغم علم الكثير منهم بأن تلك القوى ليست اهلاً لتمثيلهم (القائمة العراقية، المطلك، وغيرهم).

وخلال السنوات المنصرمة، جاءت النتائج بخلاف كل التوقعات والتطلعات، حيث ان الوضع ازداد سوءاً، على الصعيد الاقتصادي والخدمي، وتلقى سكان تلك المناطق ضربة اثر ضربة، ودروساً مريرة في العقاب الطائفي، وتضرروا اكثر من غيرهم من القوانين الاستبدادية والعسكرية والاستثنائية النافذة (مكافحة الارهاب، قانون المساءلة والعدالة، الاجتثاث و...الخ) ومن ممارسات الحكومة والقوات الامنية، وبطشها، ومن الفساد المستشري، والشركات الفاسدة والطفيلية، التي نمت كالديدان لتعتاش على جسد الدولة الهرم..

ولم يكن امامها سوى صب جام غضبها على السلطة السياسية برمتها، وكانت الاجواء مهيأة تماماً لإشعال فتيلها، وتنتظر فقط صافرة الانذار. في البدء كان انطلاق المظاهرات عفوياً، بالطبع، ردّ فعل مشروعاً بوجه تلك المظالم والمآسي، وسرعان ما انتشرت في سائر المناطق كنار في الهشيم، وعمت معظم المحافظات الغربية والشمالية الرئيسة، التي تقطنها غالبية من العرب السنة. وقد تلقى «ممثلوهم» السنة، قبل غيرهم، المطلك قبل المالكي، الضربَ والشتمَ الموجعَين (حادثة الضرب والاعتداء على صالح المطلك من قبل المتظاهرين).

وبخلاف معظم الاحداث التي جرت، في تلك المناطق، في غضون العقد المنصرم، اتسمت التظاهرات بطابع سلمي، وكذلك الأمر بخصوص التحشد في ساحات التحرير، والقاء الخطب، وتوضيح السياسات والتعبئة الجماهيرية، ورفع المطالب، بغض النظر عن صحتها او نقدها وابداء الملاحظات بشأنها..

وفي الوقت الذي قلدت، فيه، اللجان الشبابية، واللجان الشعبية المشكلة لهذا الغرض، اساليب ونمط النضال الجماهيري السائد حالياً في العالم العربي، عقب احداث الربيع العربي، لم يشذ المالكي والحكومة التي يرأسها عن قاعدة تعامل السلطات المستبدة مع احداث شعبية واعتراضية مماثلة. وبنفس الاسلوب والمنطق، وبجنون الاستبداد، وعقلية التآمر والتخوين، والوعد والوعيد، والتعبئة العسكرية، جرى

التصدي للمظاهرات والجهات التي تقف «وراءها»، ثم مواجهتها بسيناريو «المظاهرات المضادة»، او الموالية، بغية الحشد الطائفي.

وقد وفر هذا التعامل والممارسة الكثير للقوى والاحزاب والاطراف السنية، توأم المالكي، المشاركة معه في الحكم، والمتقاسمة معه السلطة والنفوذ، والتي تدعي اليوم، زوراً وبهتاناً، وبغية ذر الرماد في العيون، أنها قوى معارضة ومؤيدة للتظاهرات، بغية تجييرها لصالحها، وركب امواجها. كما استغلت الجهات الارهابية والموالية للقاعدة وايتام البعث ودخلت في خط المواجهة، بأسلحة ارهابية، ومطالب طائفية مقززة وبغيضة..

ولا تتجه الاجواء الى التهدئة، على الرغم من تنازل المالكي وحكومته، في ما يتعلق بالمعتقلين، وقانون المخبر السري، والاعتقال العشوائي، و...الخ، حيث تستمر معاناة سكان تلك المناطق وتتدهور حالتهم المعيشية، كما ان الاطراف الطائفية السنية البغيضة، المتجابهة مع المالكي، لن تفوِّت هذه الفرصة الثمينة للانقضاض عليه..

-٣-

مرة اخرى يحوم شبح الارهاب، ويصول ويجول في كل المناطق، وتدخل مباشرة كل ازمة سياسية حادة في العراق في دوامة العنف. فالأطراف البرجوازية المشاركة في ما يسمى بـ«العملية السياسية»، او المعارضة لها، لم تكن قوى وجهات تكافح الارهاب، بل كانت، وماتزال، تستغل الارهاب وتستخدمه، بعضها ضد البعض الآخر. ولأنها جاءت عن طريق الاحتلال والعنف والدمار الدموي، فإن من شيَمها التصارع على السلطة والثروة والنفوذ والهيمنة، بممارسة العنف الهمجي، وما الارهاب بالنسبة لها الا استمراراً لتلك السياسات بلغة العنف، بلغة التفجيرات والقنابل وحشد الانتحاريين. وحادثة الهاشمي والعيساوي، وربما يوم غد المالكي والصدر، ومن لف لفهما، ستكشف بمزيد من السطوع أن كل القوى المهيمنة كانت وماتزال ضالعة في الارهاب، بشكل او بآخر. ولذلك فليس مدعاة الى الغرابة أن المظاهرات السلمية تترجم هنا وهناك الى لغة ارهابية، حيث يحصد الارهاب الهمجي الاعمى، الآن، وبشكل يومي، ارواح الابرياء من الشعب العراقي.

وعلى رغم ان القوى المسلحة العراقية (الجيش، الشرطة، الامن والمخابرات) مازالت موحدة ومتماسكة، الا ان تماسكها هش، والانقسام في صفوفها جلي للعيان، والتصدع

والشروخ الطائفية والعرقية تتوسع بشكل يومي، بالاضافة الى ان المواجهة العسكرية بين الجيش العراقي وقوات بيشمركة اقليم كردستان، في «المناطق المتنازع عليها» مازالت تحوم في السماء.

ان البلد يتجه نحو التصعيد، والانقسام، وتصاعد الفوضى، وتشكيل جيوش طائفية (مثل جيش المختار)، من قبل القوى الطائفية، والاعداد والتجهيز العسكري، ورفع سقف المطالب الى حد المطالبة بإسقاط النظام، والرد العسكري، ونقل المظاهرات الى العاصمة بغداد، وجرها مرة اخرى الى أتون صراع طائفي مقيت، وتكرار مسلسل التفجيرات الدموية والاقتتال الطائفي..

-٤-

عقب إجلاء امريكا لقواتها العسكرية، وفتحها لأكبر سفارة في العالم، لرعاية مصالحها، وابرامها لعقود نفطية سخية وصفقات اسلحة مغرية، وانشائها لـ«مكتب التعاون الامني مع العراق»، يبدو أن الفراغات والثغرات السياسية ستحوّل العراق مرة اخرى الى وليمة، في ظرف يتكرس فيه، بشكل يومي، عجز طبقته البرجوازية وفشلها الذريع في بناء دولتها، ومؤسساتها، وعدم تمكنها، بسبب ضعفها وانقساماتها، وتعدد ولاءاتها، واعتمادها الكلي على الصناعة النفطية، ومداخيلها في ادارة الدولة والمجتمع، عن تحقيق ما تصبو اليه، في حدوده الدنيا. وقد اثر هذا الواقع في مستقبل العراق السياسي والاقتصادي برمته، واحداث الشرق الاوسط بشكل عام والوضع السوري بشكل خاص، وصراع القوى الرأسمالية والامبريالية الكبرى لاعادة اقتسام المنطقة، وتغيير خارطتها، وتصاعد المواجهة الاقليمية بين الدول الرئيسة (ايران، تركيا، دول الخليج). إن كل ذلك تحديات جسام ينبغي للعراق ان يواجهها، وعلى رأسها دولة سياسية قوية، تتمتع بإسناد ودعم شعبيين، وتشد لحمة الشعب العراقي، عبر تعزيز المواطنة والمساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإحداث اصلاحات سياسية جذرية..

لم يتحقق ذلك، ولم يسمح الاحتلال والحروب بذلك. واليوم، إن الاحداث الراهنة هي بالنسبة للعراق اشبه بالطوفان، بينما سفينة العراق من دون قبطان وصولجان، تتقاذفها امواج عاتية، وتسونامي سياسي كبير.

اما التوازن السياسي القديم، الذي حافظ على استمراريته، خلال السنوات السبع

المنصرمة، والعملية السياسية، التي كانت تستند إلى المحاصصة والتوافق الطائفي والعرقي، فقد ذهبت ادراج الرياح. ويبدو أن الفأس قد يقع على الرأس، حيث ان حكومة المالكي، التي جاءت في حين تشكيلها، قبل سنوات، كثمرة للاحتلال الامريكي ولنوع من التوافق والتوازن بين المحورين، الايراني والامريكي، تعاني بسبب تزايد ضعف الدور الايراني، والعجز الامريكي، وعليها ان تدفع ضريبة المواجهة مع القوى الاقليمية الاخرى، مثل تركيا والمحور القطري والسعودي، التي بدأت تتغلغل وتهيمن بقوة، في الساحة العراقية..

-٥-

هذا ومنذ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١ والى اليوم، دخل عامل آخر في المشهد والصراع السياسي الدائر في العراق، أي الحراك الشعبي-السياسي، باتجاه انشاء سلطة اخرى تتحدى السلطات التقليدية المفروضة على رقاب الشعب العراقي، سلطة الشوارع وساحات التحرير، واللجان الشعبية والشبابية، التي تتطلع الى التغيير السياسي والاقتصادي.

وعلى الرغم من أن القوى السياسية والطائفية، بمختلف تلاوينها، وأيتام البعث، والموالين للحركات السلفية، امثال تنظيم القاعدة الارهابي، تحاول بشتى الوسائل إجهاض الحراك الشعبي، أو تجييره لصالح مشاريعها السلطوية او الارهابية، الا ان بيئة الحراك الشعبي - السياسي غريبة تماماً عن تلك الحركات، التي تسعى دوماً الى جرِّها نحو المواجهة السلطوية والعسكرية، او طبعها بطابع طائفي بغيض.

وقد كانت استطاعت تلك القوى، بما لديها من نفوذ وامكانيات واموال وبترودولار خليجي، وفضائيات، وغيرها، السيطرة على ساحات التحرير، وكبح جماح الحراك الشعبي، وعزل النشطاء المستقلين، وتهميش دورهم، كما تمكن المالكي واعوانه، عبر استخدام كل امكانيات الدولة، وشن حملة اعلامية واسعة، من التأثير في الرأي العام الشيعي، بغية وصم كل ما يجري بأنه عملية طائفية بغيضة، ليس إلا، تقف وراءها الجهات السنية واطرافها، البعث والقاعدة، وقطر والسعودية، وهلم جرا.

واليوم بات الشعب العراقي بين نارين، كلتاهما طائفية، بامتياز، والمطلوب هو المزيد من الوعي، والجهد، أيضاً، لفصل الحراك الشعبي والحركة الاعتراضية المطلبية عن الجبهات الطائفية، والحيلولة دون انجرارها، وراء هذه الأخيرة.

ان الاجواء السياسية مهيأة للقيام بتلك الخطوة، حيث ان الشعب العراقي، بكل أطيافه ومكوناته، ذاق الأمرين، بسبب هيمنة القوى البرجوازية الطائفية. وقد بدأت تلك القوى تحس فعلاً بأنها قد تفقد السيطرة، وبأن ديناميكية الحراك الجماهيري والشعبي تقذفها بعيداً، ولذلك، فمساعيها تتلخص في السعي لإجهاضه، وإنهائه، في أسرع وقت ممكن، تمهيداً لتحويل العراق، بلا رجعة، إن تم إطلاق يدها، إلى مجتمع رأسمالي متوحش، منقسم ومفكك، تقطن مدنه الاشباح والموتى، وتدير دفته قوى سياسية مريضة، ومتوحشة، تعتاش على دماء الابرياء.

ولكن الجانب المشرق، في الصورة، هو واقع ان الشعب العراقي اشبعه الارهاب والطائفية نفوراً، ويريد العيش في ظل مجتمعات سياسية مدنية معاصرة، وبدأ يفهم طبيعة تلك القوى ورسالتها. ويبدو أن الحالة السكونية العامة، في العاصمة بغداد، خير دليل على ذلك. انه لا يريد ان ينجر مرة اخرى، وراء قوى الاسلام السياسي، بغية احراق العراق بالنار السورية، وتدميره في حرب اهلية طائفية شرسة تحرق الأخضر واليابس، ثم بناء كانتونات طائفية وعرقية، في مدنه..

وإننا لنعوِّل، بالتالي، على وعي الشعب العراقي، بكل مكوناته، في هذا الظرف بالذات، ونعول على الحراك الشعبي والجماهيري، والتعبئة الشعبية الراهنة والمستقلة، وتجربة هذا الحراك، وتقدمها، وتطورها المتصاعد، ونضوجها، بهدف بلورة مطالب شعبية حقة، وتشكيل لجان قيادية شعبية وجماهيرية، وإقامة تنسيقيات في ما بينها، بغية إحداث تغيير سياسي جذري يكون بارقة الأمل، في ظلامٍ طالت هيمنته على العراق، منذ عقود..

في هذا العدد

يشهد لبنان تصاعداً ملحوظاً للحركة العمالية، من الاضراب المفتوح لعمال الكهرباء، في الصيف الماضي، الى التحركات الحاشدة التي تقودها هيئة التنسيق النقابية، لذا نقدم اليكم/ن في هذا العدد قراءة في تاريخ الحركة العمالية اللبنانية؟ وما هو الفضاء السياسي والايدولوجي الذي يحكم عملها؟

سوريا: عامان على انطلاقة الثورة. نقدم لكم/ن في هذا العدد مقابلة مع ناشطة سياسية يسارية من الداخل السوري حول واقع الثورة وتحدياتها، كما نقدم اليكم/ن قراءة في واقع الدور التركي في الساحة السورية، بالاضافة الى قراءة تاريخية حول العلاقة ما بين الطائفية ونظام الاسد في سوريا.

شهد المغرب، عام ٢٠١١، تحركات مناهضة للنظام، ولكنها سرعان ما انكفأت. نقدم لكم/ن في هذا العدد قراءة في هذه المسألة، وفي الاسباب والتحديات امام الحركة النضالية والثورية في المغرب.

يشهد الواقع المصري تطورات جمّة وسريعة، يظهر، كلَّ يوم عمقٌ اضافيٌ للثورة المصرية. نبحث في هذا العدد في واقع الثورة، إثر التغيرات السياسية التي تشهدها الساحة المصرية، من معركة اسقاط المجلس العسكري، وصولاً الى النضال المستمر، بمواجهة حكم الإخوان المسلمين.

ونقدم لكم/ن في هذا العدد قراءة في الواقع الاردني، وفي ازمة النظام الملكي، وكذلك في ازمة اليسار التقليدي الاردني.

كما نبيِّن ما هو واقع الثورة التونسية في ظل حكم النهضة، وما هي تحديات المرحلة.

وأخيراً لقد شهد العراق في الفترة القصيرة الماضية حراكاً شعبياً متجدداً، يبعث الامل في سيرورة التغيير الثوري، في العراق، ما واقع هذه الحركة وآفاقها؟

